جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان العلوم الاقتصادية ، التسيير والعلوم التجارية

فرع العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

إدارة السيولة في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

دراسة مقارنة ما بين البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري للفترة من 2013 الى 2017

من إعداد الطالبتين:

-بن عانو فيــروز

-دين سميحة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 20 جوان 2019

أمام اللجنة المكونة من:

- الدكتور/. بن عبد الرحمان ذهبية ..... رئيسا
- الاستاذة الدكتورة/ بوعبدلي أحلام ..... مشرفا ومقررا
- الدكتور بن ساحة علي ..... مناقشا

السنة الدراسية: (2018م/2019م)

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم

الأنبياء والمرسلين أهدي هذا العمل إلى:

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات،

الى أغلى انسان في هذا الوجود أمي الحبيبة.

الى من عمل

بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني الى ما

أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي.

إلى الإخوة والأخوات الأعزاء.

وإلى كل الأصدقاء والأحباب.

فيروز

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم

الأنبياء والمرسلين أهدي هذا العمل إلى:

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات،

الى أغلى انسان في هذا الوجود أمي الحبيبة الى من عمل

بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني الى ما

أنا عليه أبي الكريم.

الى الإخوة الأعزاء.

وإلى كل الأصدقاء والأحباب.

سميحة

شكر وعرفـــان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد

فإننا نشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لنا إنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولاً وآخرا، نشكر أستاذتنـــــا المشرفـــة على الرسالـــــــــة فضيـــلة الأستاذة، الدكتورة: أحلام بوعبدلي التي لم تدَّخر جهداً في مساعدتنا، وترغِّبنا فيه، وتقوّي عزيمتينا فلها من الله الأجر ومنا كل تقدير حفظها الله ومتّعها بالصحة والعافية ونفع بعلومها.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إدارة السيولة في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، من خلال معرفة الاستراتيجيات والسياسات والأدوات المستخدمة في كلا النوعين من البنوك ومعرفة أيضا مؤشرات قياسها، كما حاولنا حصر أهم المتطلبات لإدارة فعالة للسيولة، لنصل في الأخير إلى عرض مقارنة بسيطة ما بين إدارة السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، بالاعتماد على عدة اعتبارات.

ولإثبات صحة الفرضيات قمنا بمزج المنهج التحليلي والمنهج المقارن، أما في الجانب التطبيقي قمنا بدراسة حالة على مستوى كل من بنك البركة كعينة للبنوك الإسلامية وبنك الوطني الجزائري كعينة للبنوك التقليدية باستخدام التشخيص والتحليل والمقارنة، من خلال أداة المقابلة والاعتماد على القوائم المالية للسنوات من 2013إلى 2017

وقد توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها أن بنك البركة الجزائري يعاني من مشكل فائض السيولة في ظل غياب سوق مالي إسلامي، على عكس البنك الوطني الجزائري الذي يعاني من نقص في السيولة ويتحمل حجم أكبر من المخاطر.

الكلمات المفتاحية: إدارة سيولة، بنوك إسلامية، بنوك تقليدية.، بنك البركة الجزائري، بنك الوطني الجزائري.

Abstract:

This Study aims to Shedding light on liquidity management in conventional banks and Islamic banks trough the knowledge of strategies ,Policies and tools used in both types of banks and knowledge also measured indicators as we tried to limit the most importante requirements for the management of effective liquidity to get the latest to offer a simple comparison between liquidity management in Islamic banks and conventional banks based on several considerations and we have used descriptive analytical and comparative method.

we study the situation at the National bank of Algeria as a sample for Islamic banks and National Bank of Algeria as a sample of traditional banks using diagnosis, analysis and comparison through the interview tool and relying on the financial statements for the years 2013 to 2017.

We have reached a number of results, the most important of which is that Al Baraka Bank of Algeria is suffering from the problem of excess liquidity in the absence of an Islamic financial market, unlike the Algerian National Bank, which suffers from a lack of liquidity and carries a greater risk.

Key words: liquidity management; Islamic banks; conventional banks
Al Baraka Bank; National Bank of Algeria.

قائمة المحتويات:

العنوان	الصفحة
الإهداء	I-II
شكر	III
الملخص	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	IX
مقدمة	أ-ث
الفصل الأول : الادبيات النظرية و التطبيقية لإدارة السيولة في البنوك التقليدية و الإسلامية	
المبحث الأول: إدارة السيولة في البنوك التقليدية	07
المبحث الثاني :إدارة السيولة في البنوك الإسلامية	16
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	44
الفصل الثاني : دراسة مقارنة بين البنك الإسلامي البركة الجزائري والبنك التقليدي الوطني الجزائري	
المبحث الأول : لمحة عامة حول البنوك محل الدراسة والمنهجية المتبعة	51
المبحث الثاني: عرض النتائج وتفسيرها	57
خـاتمـــــة	79
قائمة المراجع	82
الملاحق	86
الفهرس	

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	المقارنة بين القرض الحسن و القرض بالفائدة.	33
02-01	المقارنة بين التوريق والتصكيك الإسلامي.	35
03-01	المقارنة بين السندات التقليدية والصكوك الإسلامية.	38-37
04-01	المقارنة بين القرض في البنوك التقليدية والتمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية.	41-40
05-01	المقارنة بين المرابحة في البنوك الإسلامية والقرض بالفائدة في البنوك التقليدية.	42
01-02	تطور نسبة السيولة القانونية ببنك البركة الجزائري البنك الوطني الجزائري للفترة: من2013-2017	57
02-02	تطور نسبة إجمالي الاصول السائلة على إجمالي الاصول ببنك البركة الجزائري البنك الوطني الجزائري للفترة: من2013-2017	59
03-02	تطور نسبة الرصيد النقدي للبنكين البركة الجزائري البنك الوطني الجزائري للفترة: من2013-2017	61
04-02	تطور نسبة إجمالي الاصول السائلة على إجمالي الودائع ببنك البركة الجزائري والبنك الوطني الجزائري للفترة: من2013-2017	63
05-02	تطور نسبة القروض القانونية إلى إجمالي الاصول ببنك البركة الجزائري البنك الوطني الجزائري للفترة: من2013-2017	65
06-02	الاستراتيجيات المتبعة لإدارة السيولة في البنك الوطني الجزائري	66
07-02	مدى اعتماد بنك BNA على التدفقات النقدية للمقترضين.	67
08-02	مدى اعتماد البنك BNA على برنامج كمبيوتر في إدارة سيولته	67
09-02	مدى اعتماد البنك BNA على برنامج كمبيوتر في إدارة سيولته	68
10-02	مدى استخدام البنك BNA التوريق في حالة عجز سيولته	68
11-02	مدى اعتماد البنك BNA على الاقتراض من المؤسسات المالية في حالة عجز سيولته	69

12-02	الاستراتيجيات المتبعة لإدارة السيولة في البنك البركة الجزائري	70
13-02	مدى اعتماد بنك البركة على التدفقات النقدية للمقترضين	70
14-02	مدى اعتماد البنك البركة على برنامج كمبيوتر في إدارة سيولته	70
15-02	مدى استخدام البنك البركة التوريق في حالة عجز سيولته	71
16-02	مدى استخدام البنك البركة لصيغ التمويل الإسلامية في إدارته للسيولة	71
17-02	مدى اعتماد البنك البركة الجزائري على الاقتراض من المؤسسات المالية في حالة عجز سيولته	72
18-02	مدى استخدام البنك البركة الجزائري شهادات الإيداع الإسلامية في إدارته للسيولة	72
19-02	مدى استخدام البنك البركة الجزائري الصكوك الإسلامية في إدارته للسيولة	73

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	تقسيم أدوات إدارة السيولة باعتبار النقدية	23
02-01	تقسيم أدوات إدارة السيولة باعتبار المدينات و المشاركات	24
01-02	تطور نسبة السيولة القانونية لبنك البركة الجزائري و البنك الوطني الجزائري خلال الفترة :2013-2017	58
02-02	تطور نسبة الاصول السائلة على إجمالي الاصول لبنك البركة الجزائري و البنك الوطني الجزائري خلال الفترة :2013-2017	60
03-02	تطور نسبة الرصيد النقدي لبنك البركة الجزائري و البنك الوطني الجزائري خلال الفترة :2013-2017	62
04-02	تطور نسبة إجمالي الاصول السائلة على إجمالي الودائع لبنك البركة الجزائري و البنك الوطني الجزائري خلال الفترة :2013-2017	63
05-02	تطور نسبة القروض إلى إجمالي الاصول لبنك البركة الجزائري و البنك الوطني الجزائري خلال الفترة :2013-2017	65

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ميزانية بنك الوطني الجزائري لسنة 2013	86
	ميزانية بنك الوطني الجزائري لسنة 2014	87
	ميزانية بنك الوطني لجزائري لسنة 2015	88
	ميزانية بنك الوطني الجزائري لسنة 2016	89
	ميزانية بنك الوطني الجزائري لسنة 2017	90
02	ميزانية بنك البركة الجزائري لسنة 2014-2013	92-91
	ميزانية بنك البركة الجزائري لسنة 2015-2014	94-93
	ميزانية بنك البركة الجزائري لسنة 2017-2016	96-95

مقدمة

مقدمة:

يعد موضوع السيولة من المواضيع المهمة في البنوك التجارية عامة و البنوك الإسلامية على وجـــــه الخصوص ، فقد يحرص المتعاملون الاقتصاديون في البحث عن جهة آمنة موثوق فيها لإيداع أموالهم و الحفاظ عليها و استقلاليتها عند الحاجة ، كما يبحثون عن مصدر يمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم، ويوفر لهم من الموارد المالية ما يؤمن لهم احتياجاتهم ، لذلك فإن الثقة بالبنك أمر بالغ الأهمية حيث نجاحه في تحقيق هدف البقاء و النمو متوقف بدرجة كبيرة على ثقة الجمهور به، والتي تعتمد بدورها على معايير عديدة من بينها السيولة ، ونظرا لما تحظاه السيولة من أهمية بالغة عند البنوك فقد نصت القوانين البنكية على نسب محددة للسيولة في البنوك التجارية ، وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ البنك بسيولة تفوق حاجته مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام الغير صحيح للموارد المتاحة .

وبمأن البنوك تعمل كوسيط مالي بين طرفين هما المدخرين والمقترضين، إلا أن طبيعة عمل البنوك التقليدية تقوم على التعامل في الائتمان أو الديون والقروض، وفي المقابل تقوم البنوك الإسلامية على مجموعة من العلاقات الاستثمارية تتضمن في مجملها تقديم المال من طرف آخر يتصرف به ويشتركان في نتائجه فالمودعون يقدمون الأموال إلى البنك الإسلامي بقصد الربح من خلال نشاطاته وأعماله على أساس المضاربة وليس على أساس الفائدة الثابتة.

وفي هذا الإطار نجد أن الجزائر من بين الدول التي تضم نظام بنكي يتكون من بنوك تقليدية وبنوك إسلامية، حيث تعمل كلها في محيط اقتصادي مماثل غير أن الأطر التنظيمية فيها تختلف إذا كان البنك تقليدي أم إسلامي.

ينطلق كل بحث علمي من إشكالية تبدو على شكل تساؤلات، وإشكاليـــة بحثنا تمثلت في السؤال التالي:

كيف تتم إدارة السيولة في بنكي البركة الجزائري والبنك الوطني الجزائري في الفترة من 2013-2017 وما الفرق بينهما؟

وهذا التساؤل يقودنا بدوره لطرح جملة من التساؤلات التالية:

- هل هناك تشابه في سياسات واستراتيجيات إدارة السيولة ما بين البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري؟
- هل توجد فروقات أساسية بين أدوات إدارة السيولة في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية؟
- ما هو البنك الذي يتميز بكفاءة في إدارة سيولته؟

فرضيات البحث: على ضوء ما تقدم يمكن وضع مجموعة من الفرضيات التي تتفرع من الإشكالية وهي:

الفرضية الأولى: يوجد اختلاف في إدارة السيولة المصرفية لبنك البركة الجزائري مقارنة مع البنك الوطني الجزائري

الفرضية الثانية: توجد فروقات أساسية بين أدوات إدارة السيولة في البنوك التقليدية وأدوات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية.

الفرضية الثالثة: بنك البركة الجزائري أكثر مقدرة على إدارة السيولة من البنك الوطني الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع: توجد أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

أسباب ذاتية:

- ✓ الرغبة في دراسة مواضيع الصيرفة الإسلامية.

أسباب موضوعية:

- ✓ الرغبة في تسليط الضوء على إدارة السيولة في البنوك الإسلامية مع توضيح اختلافها عن إدارة السيولة في البنوك التقليدية.
- ✓ اغلب الدراسات كانت تبحث عن إدارة السيولة إما في البنوك التقليدية أو الإسلامية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- ✓ إعطاء نظرة على طرق إدارة السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية.
- ✓ إيضاح أوجه الاختلاف بين إدارة السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.
- ✓ معرفة استراتيجيات إدارة السيولة لدى البنوك الجزائرية الإسلامية منها والتقليدية.

حدود الدراسة:

بغرض الإجابة على الأسئلة المطروحة في الإشكالية المقترحة وبغية تحقيق اهداف البحث قمنا بوضع حدود وابعاد الدراسة والمتمثلة أساسا فيما يلي:

- **الحدود المكانية:**

بنك البركة الجزائري والبنك الوطني الجزائري.

- **الحدود الزمانية:**

الفترة من :2013 إلى غاية 2017.

مرجعية الدراسة:

اعتمدنا على مجموعة متنوعة من المراجع باللغة العربية، وتنوعت مصادرها من كتب، مذكرات، مقالات وملتقيات علمية بالإضافة إلى القوانين والمراسيم التنظيمية.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

قصد الإجابة على الأسئلة المقترحة وإثبات صحة الفرضيات المقدمة، استخدمنا المنهج الوصفي ثم المنهج المقارن في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي قمنا باستخدام المنهج التحليلي مع المنهج المقارن.

صعوبات البحث:

واجهتنا عدة صعوبات أثناء البحث من بينها:

- اغلب الدراسات لهذا الموضوع هي دراسات فقهية، إحصائية.
- صعوبات الحصول على مراجع في هذا الموضوع لأن اغلبها عالجت مشكلة مخاطر السيولة المصرفية في كل بنك على حدي.
- صعوبة الحصول على بعض المعلومات بسبب مركزية التسيير في كلا البنكين محل الدراسة.

هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية البحث وفرضياته وتحقيقا لأهدافه فإن البحث يستدعي دراسته على النحو التالي:

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وفصلين:

تناولنا في الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية حيث قسم إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحثين الأولين إلى الجانب النظري لإدارة السيولة في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه الدراسات السابقة لموضوع البحث.

وخصص الفصل الثاني: للدراسة الميدانية وعرض إجراءات الدراسة الميدانية للبحث وتحليل البيانات واختبار الفرضيات، الخاتمة وتضمنت أهم النتائج المتوصل إليها في البحث والتوصيات.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا الموضوع فيما يمثله من إضافة للتراكم المعرفي من خلال تزويد المكتبة بالمعلومات حول إدارة السيولة في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

ومن المتوقع أن يسهم هذا البحث في استنباط دراسات جديدة تلقي بالضوء على إدارة السيولة في المصارف الإسلامية ودورها الكبير في الاقتصاد.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية لإدارة السيولة في البنوك التقليدية والإسلامية

تمهيد:

لا تزال إدارة السيولة مبلغ اهتمام الباحثين، حيث تعد من أبرز التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية على السواء، فمشكلة السيولة بشقيها إدارة فائض السيولة أو نقص السيولة ينشأ أصلا من التباين بين عرض الأصول السائلة والطلب عليها.

وهذا ما سنحاول دراسته في هذا الفصل، من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث: حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى إدارة السيولة في البنوك التقليدية وكذا أهم النظريات المفسرة لها.

أما المبحث الثاني، فقد خصصناه لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية، من خلال عرض أهم استراتيجيات وتقنيات إدارة السيولة مع إبـراز أهم أدواتها المستخدمة.

أما المبحث الثالث فتناولنا فيه الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع محل الدراسة ومقارنتها بدراستنا.

المبحث الأول: إدارة السيولة في البنوك التقليدية

تقوم البنوك بدور هام في النشاط الاقتصادي، حيث تعمل على تجميع وتعبئة الموارد المالية، من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي وتوجيهها على شكل قروض إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يترتب عليه تأمين السيولة المناسبة بالمبلغ المطلوب، وفي الوقت اللازم من أجل القيام بمهام الوساطة المالية.

المطلب الأول: إدارة السيولة في البنوك التقليدية والنظريات المفسرة لها

يتناول هذا المطلب، أهم التعاريف الواردة في موضوع إدارة السيولة في البنوك التقليدية، إلى جانب ذكر أهم النظريات التي ظهرت لتفسير هاته المشكلة البنكية.

الفرع الأول: مفهوم إدارة السيولة في البنوك التقليدية:

- تعرف إدارة السيولة على أنها قدرة البنك في التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية مستقبلا، والكشف المبكر عن احتمال حدوث عجز أو فائض في السيولة، بهدف التخطيط المستقبلي لتجنب هذا العجز أو الفائض، لأن كلاهما ليس من مصلحة البنك، فالعجز في السيولة يضيع الفرصة على البنك مثلما يضيعها الفائض من السيولة ،حيث يفقد المصرف القدرة في استثمار الفائض من السيولة في أصول مدرة للدخل[1].
- كما تعرف على أنها هي احتفاظ البنك بجزء من الأصول بأشكال سائلة او شبه سائلة، بما يتلاءم مع احتياجات عملاء البنك والتزاماته.[2]
- وقد ميزت ليره سان هوسيه وآخرون إدارة النقد (السيولة) بين مستويين من الإدارة : إدارة أولية وإدارة متقدمة فالإدارة الأولية للسيولة هي التي تتعامل مع النقد الحقيقي المتوفر لدى المؤسسة ،و بذلك تكون واحدة من أهم وظائفها الرئيسية تحديد المستوى الأمثل للنقد ، بالطريقة التي تتمكن المؤسسة فيه من دفع واستلام المبالغ الضرورية لتشغيل المؤسسة بشكل سليم[3]، أما الإدارة المتقدمة للسيولة هي الإدارة الأولية بالإضافة إلى مهام أخرى.

---

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، ادارة البنوك التجارية و الاعمال المصرفية، ط1 ، دار وائل للنشر ، عمان ،2015 ، ص. 245.

[2] محمد سعيد أنور سلطـــان، إدارة البنـــوك ،ط 1، دار الجـامعة، مصر، 2005 ،ص. 141

[3] أسامة العاني ومحمود الشويات، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية مقارنة نظيرتها التقليدية، بحث مقدم إلى أعمال المؤتمر الدولي الثاني للمالية المصرفية الإسلامية ، جامعة عجلون ، الأردن ، 2015، ص.8.

ويمكننا أن نعرف إدارة السيولة بأنها: مجموعة المهام التي يقوم بها البنك والمتمثلة في التعاملات الحقيقية مع النقد المتوفر لديه، التنبؤ بحجم توقيت التدفقات النقدية إلى التخطيط المستقبلي لتجنب العجز أو الفائض.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة لإدارة السيولة البنكية

هناك العديد من النظريات، التي تطرقت لإدارة السيولة البنكية، إلا أن أبرزها هي نظرية القرض التجاري والنظريات الحديثة: نظرية إمكانية التحول، نظرية الدخل المتوقع، ونظرية الخصوم والأصول.

أولا: نظرية القرض التجاري

تفترض هذه النظرية، أنّ سيولة البنك التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه، التي ينبغي أن تتراوح لمدد قصيرة، أو لغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون بردّ ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح. وعلى وفق هذه النظرية، فإنّ البنوك لا تقرض لغايات العقارات أو السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في بعض الأسهم والسندات، وذلك لطول مدة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات، وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، حيث تكون الغالبية العظمى من زبائن البنك هم التجار المحتاجون إلى التمويل لصفقات محددة ولمدد قصيرة، ويؤخذ على هذه النظرية:

1. امتناعها عن منح التسهيلات البنكية اللازمة لتوسيع المشاريع الصناعية، وزيادة خطوط الإنتاج، وإعادة تجهيزها بالآلات الحديثة، وذلك لطول مدة هذه القروض، وبالتالي عدم إمكانية تشغيلها خلال مدة قصيرة[1].
2. لم تأخذ هذه النظرية بنظر الاعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها، فالودائع الجارية لا يتم سحبها جميعها في وقت واحد، بل إنّ عملية الإيداع والسحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة، أمّا بالنسبة لودائع التوفير، فكثرة عدد تلك الحسابات وطبيعتها من حيث أنّها في الوضع الطبيعي تنمو وتكبر، يجعلها تتمتع بالثبات النسبي.

   أمّا الودائع الثابتة، فتواريخ استحقاقها معروفة للبنك، ولا يحق لصاحبها السحب منها إلاّ في مواعيد استحقاقها.
3. افتراضها إمكانية إكمال الدَورة التجارية بنجاح، وهو أمر لا يتحقق دائماً، خاصة في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية.

[1] – نفس المرجع, ص15.

ثانيا: النظريات الحديثة

نظرا للانتقادات الشديدة التي واجهت النظرية الكلاسيكية فقد ظهرت عدة نظريات تحاول سد الثغرات التي من بينها:[1]

1- نظرية إمكانية التحويل:

تنطلق هذه النظرية من فرضية مفادها أن سيولة البنك تعتبر جيدة مادامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن، وبأقل خسارة ممكنة فإذا لم يتقدم المقترض على سداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقة، فإن البنك يقوم بتحويل بعض من احتياطاته الثانوية، كالأوراق التجارية والمالية إلى نقد، أو يقوم ببيع جزء من الضمان المصاحب للقرض، سواء كان عقارا أو أوراقا مالية، أو غيرها. وعلى إثر ذلك يمكن أن تتوفر سيولة نقدية كافية لدى البنك تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية.

2- نظرية الدخل المتوقع:

تعتمد إدارة البنك في تخطيطها للسيولة- وفق هذه النظرية – على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترضين في المستقبل، وهذا يمكن البنك من منح قروض متوسطة وطويلة الآجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الآجل مادامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية منظمة (كل شهر أو شهرين ...) الأمر الذي يجعل البنك يتمتع بسيولة عالية، وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية، وإمكانية توقعها.

3- نظرية نموذج الكومبيوتر:

تقوم هذه النظرية على تمثيل العلاقات المتداخلة بين بنود الميزانية وقائمة الدخل مع مرور الوقت على وفق معادلات في برنامج الكومبيوتر على شكل تحليل إحصائي، وتتميز هذه النظرية عن النظريات السابقة بالآتي:

1- يمكن التنبؤ بواسطة البرنامج عن حاجة السيولة المستقبلية وكيفية مواجهتها.

2- البرنامج مرن، ويضع حلا لكل مشكلة على حدة، وليس حلا دائما لجميع المشكلات، وتتوقف سيولة موجودات محفظة البنوك على عوامل مستمدة من طبيعة النظام الاقتصادي والمالي لكل بلد، وعلى خصائص هيكل الودائع البنكية[2].

[1] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الإئتمان، دار وائل النشر ، عمان، 1999، ص.100-101.

[2] اسامة العاني ومحمود الشويات ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 15 -16.

4- نظرية إدارة الخصوم:

وتدعى نظرية إدارة الخصوم وهي أحدث النظريات التي سنتطرق إليها، وتختلف عن النظريات الأخرى بكونها ركزت اهتمامها على جانب الخصوم أو العمليات وهي تتعلق بإدارة السيولة في البنك التجاري.

وتقتضي هذه النظرية بأن السيولة لا تتوقف فقط على فترة استحقاق القروض أو على ما يمتلكه البنك من أوراق مالية سهلة التحويل إلى نقدية ،كما رأينا في نظرية إمكانية التبديل، بل تعتمد أيضا على إمكانية البنك للحصول على موارد مالية من مصادر خارجية، مثل إصدار السندات، فأساس هذه النظرية هو كون مفردات الخصوم (كالودائع ورأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة والقروض التي يحصل عليها البنك) تمثل في الواقع مصادر الأموال التي يستخدمها البنك في تمويل استثماراته[1]، أي في تمويل الأصول (بما فيها القروض الممنوحة) وتهدف إدارة الخصوم إلى تحقيق زيادة في موارد البنك تمكنه من الاستجابة إلى المزيد من طلبات الاقتراض.

المطلب الثاني: استراتيجيات إدارة السيولة في البنوك التقليدية ومؤشرات قياسها

تستخدم البنوك التقليدية تشكيلة متنوعة من الاستراتيجيات والتقنيات والأدوات لإدارة السيولة التي سوف نتعرض لها من خلال هذا المطلب، مع ذكر أهم المؤشرات المالية المساعدة على تقييم واقع السيولة النقدية لديها.

الفرع الأول: استراتيجيات إدارة السيولة في البنوك التقليدية

توجد ثلاثة استراتيجيات لإدارة السيولة هي : إدارة سيولة الأصول وإدارة سيولة الخصوم و الإدارة المتوازنة للسيولة

أولا: إدارة سيولة الأصول:

تقوم هذه الاستراتيجية على أساس أن الأصول السائلة تتميز بإمكانية التحويل السريع إلى سيولة، وباستقرار سعرها وقابليتها للمناقلة (التحول من نقد إلى أصل أو العكس) بدون خسارة أو مع خسائر منخفضة، ورغم مزايا هذه الاستراتيجية إلا أنها مكلفة نوعا ما وتسبب خسائر نتيجة تكاليف التسييل.

ثانيا: إدارة سيولة الخصوم:

وهي تطبيق لنظرية إدارة الخصوم وتعتمد على لجوء البنك إلى السوق النقدي (للشراء أو الاقتراض) لتغطية احتياجاته للسيولة، وتلجأ إلى هذه الاستراتيجية البنوك الكبيرة والراسخة في السوق البنوك، أي أن هذه

[1] رشدي شيحة ،النقود والمصارف والائتمان ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999،ص.132.

الاستراتيجية تعتمد على سمعة البنك ووضعه المـالي، ومن أدواتهـا: اتفاقيات إعادة الشراء، الإقراض بالفائدة من المؤسسات المالية الأخرى ...

تالتا: الإدارة المتوازنة:

تقع الاستراتيجية المتوازنة لإدارة السيولة وسطا بين إدارة السيولة الأصول و إدارة سيولة الالتزامات ، بمعنى آخر أن على البنك الاحتفاظ بأصول سائلة (دون إفراط) مع لجوئه عند الضرورة إلى الاقتراض (من السوق النقدي) ويمكن اعتبار الإدارة المتوازنة للسيولة شكلا من أشكال إدارة الأصول والخصوم، وهي بحسب تعريفها فن وعلم واختيار أفضل مزيج من الأصول لمحفظة أصول البنك ، و أفضل مزيج من الخصـــوم لمحفظـة الخصوم، لكنها تهتم فقط بجانب السيولة دون بقية الجوانب الأخرى (كالربحية و النشاط والمديونية)[1].

الفرع الثاني: أدوات إدارة السيولة بالبنوك التقليدية ومؤشراتها

فيما يلي أهم الأدوات المتبعة في إدارة السيولة بالبنوك التقليدية وأهم مؤشراتها:

أولا: أدوات إدارة السيولة بالبنوك التقليدية:

1. اللجوء إلى البنك المركزي:

تلجأ البنوك التقليدية للبنك المركزي في حالة العجز لتوفير السيولة اللازمة إما عن طريق استدعاء جزء من الاحتياط الفائض المودع لدى البنك المركزي، وإما عن طريق الاقتراض منها، كما تلجأ إليها في حالة الفائض لإيداعه لديها.

1-1. في حالة العجز:

يتم اللجوء إلى البنك المركزي في حالة العجز في السيولة بإحدى الطرق التالية:

أ. استدعاء الاحتياط في الفائض من البنك المركزي:

إذا احتاج البنك التقليدي لتغطية احتياجاته من السيولة لمواجهة أي ظروف تكون قد طرأت فإنه يمكن استدعاء جزء من الاحتياطي الفائض لديه الذي يكون مودعا لدى البنك المركزي، حيث أن الاحتياطي النقدي المودع لدى البنك المركزي ينقسم إلى قسمين: احتياطي نقدي قانوني و يمثل نسبة من الودائع يحددها البنك المركزي، و

[1] -نقلا عن عبد الكريم قندوز و حكيم براضية "إدارة السيولة في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية ", مجلة البحوث الاقتصادية والمالية, جامعة ام البواقي ،2014، ص.17

يسمى بالاحتياطي الإلزامي، و ما يزيد عن هذا المبلغ فإنه يسمى بالاحتياطي الفائض، و الذي يستطيع البنك استدعائه أو المطالبة به عند الحاجة و خاصة أنه لا يدر فائدة.[1]

ب. توفير الائتمان قصير الأجل:

يتم اللجوء إلى البنك المركزي باعتباره بنك البنوك الذي يقوم بوظيفة المقرض الأخير، ويتم ذلك إما في صورة إعادة خصم الأوراق التجارية التي توجد في محافظ البنوك التقليدية، والاقتراض بضمان تلك الأوراق، كذلك قد يأخذ الاقتراض صورة أخرى تتمثل في خصم القروض لدى البنك المركزي، غير أن البنك التجاري قد يتردد في استخدام هذا الأسلوب لخوفه من تصرفات المقترض إذا علم بذلك وعدم رضاه، فخصم القرض يعني أن العلاقة أصبحت بين الزبون و بين البنك المركزي و هو ما قد لا يرضى عنه الزبون، كما قد يعتبره مؤشرا لضعف المركز المالي للبنك.

1-2. في حالة الفائض:

قد يفكر البنك في إضافة الفائض إلى رصيده لدى البنك المركزي، وإن كان هذا الأخير لا يدفع فوائد على هذا الرصيد حتى ولو زاد عن الاحتياطي القانوني، فإن البنك قد يلجأ لإجراء تعويض النقص في الاحتياطي القانوني عن الفترة السابقة، أو يلجأ إليه تحسبا لعجز نقدي مرتقب في فترة لاحقة، كذلك يلجأ البنك إلى هذا الإجراء على أمل استخدام هذا الفائض في إقراض بنوك أخرى تعاني من نقص في الاحتياطي القانوني ويعد هذا الإجراء مرغوب فيه خاصة إذا لم يستطع البنك التجاري استثمار ذلك الفائض في أوراق مالية.

2. الاقتراض من المؤسسات المالية:

ظهرت خلال الستينيات من القرن العشرين مراكز مالية في دول مختلفة تحتفظ بودائع ضخمة بالعملات الرئيسية، وهي ما عرفت بسوق الدولار الأوروبي للإشارة إلى الدولارات الأمريكية التي تحتفظ بها بنوك في خارج الولايات المتحدة وعلى الأخص البنوك الأوروبية. هذا ولم يعد الأمر قاصرا على الدولار، إذ أصبح هناك سوق للعملات الأوروبية موازيا لسوق الدولار الأوروبي، يمكن أن تلجأ إليه البنوك وغيرها من المؤسسات المالية بهدف الاقتراض، وتتسم القروض التي تقدمها هذه البنوك بضخامة قيمتها وقصر تاريخ استحقاقها، وقد أدى وجود مثل هذه البنوك التي عرفت باسم مركز النقد إلى توفير مصدر بديل للسيولة.

[1] حكيم براضية ، دور التصكيك الاسلامي في ادارة السيولة في البنوك الاسلامية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر،2011/2010، ص.22.

3. الاقتراض من الأسواق المالية:

قد تلجأ البنوك إلى الاقتراض من سوق رأس المال عن طريق إصدار سندات بلا ضمان تطرح للاكتتاب العام وتباع للمستثمرين لتوفير السيولة لدعم طاقتها الاستثمارية، طرح السندات للبيع يعني اقتراضا طويل الأجل.

4. تخفيض أو زيادة حجم الاستثمار في القروض:

يقصد بذلك قيام البنك بمواجهة العجز في التدفقات النقدية، عن طريق تصفية محفظة القروض، وذلك ببيع جزء منها الى طرف آخر (فرد، شركة ، بنك ،.....)غير أن هذا الإجراء من شأنه أن يعرض[1] البنك لخسائر رأسمالية، إذ سيباع القرض بقيمة أقل من قيمته المبينة في العقد، و التي سبق أن قدمها البنك للزبون.

أما في حالة وجود فائض فيمكن للبنك استخدامه في تمويل قرض جديد، ويكون هذا الإجراء ملائما فقط إذا كان العجز أو الفائض لفترة طويلة.

5. بيع أو شراء الأوراق المالية:

عادة ما يحتفظ البنك التقليدي بأوراق مالية قصيرة الأجل بدافع الحيطة، وعندما يواجه سحوبات نقدية غير متوقعة، فإنه يلجأ إلى بيع جزء من هذه الأوراق واستخدام حصيلتها في تغطية تلك السحوبات، وإذا لم يكف الاحتياطي الثانوي، قد يلجأ البنك إلى تصفية جزء من محفظة أوراقه المالية، وهو إجراء غير مرغوب فيه لثلاث أسباب:

أ. احتمال تعرض البنك لخسارة كبيرة.

ب. قد لا يناسب البنوك الصغيرة بسبب ارتفاع تكلفة بيع الأوراق المالية، نظرا لعدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.

ج. جزء كبير من هذه الأوراق قد يتمثل في رهونات لودائع حكومية، ومن تم يصعب التصرف فيها بالبيع.

أما في حالة الفائض فيمكن للبنك استثماره في شراء أوراق تجارية ومالية التي هي إضافة إلى أنها تحقق عائد للبنك فإنها تدعم احتياطاته الأولية.

6. اتفاقية إعادة الشراء:

هي عقد بين طرفين للبيع و من ثم إعادة الشراء لأدوات مالية غالبا ما تكون أذونات خزانة و لذلك فهي تعتبر اقتراضا قصير الأجل باستخدام أذونات الخزانة كضمان، و من خلال هذه الاتفاقية تستطيع البنوك التقليدية أو منشآت الأعمال سد العجز الطارئ في السيولة لديها، فإذا كانت إحدى الشركات على سبيل المثال لديها رصيد

[1] حكيم براضية ، مرجع سابق، ص.24

[1]نفس المرجع ، ص25

نقدي في البنوك وليست في حاجة إليه لمدة قصيرة فإنها تستطيع استخدام هذا الفائض النقدي في شراء أذونات خزانة من البنك لحاجته للسيولة و في الوقت نفسه يتم الاتفاق على أن يقوم بإعادة شرائها بسعر أعلى بقليل من سعر الشراء في موعد مستقبلي محدد.

7. التوريق المصرفي:

يقصد به تحويل الأصول المالية غير السائلة والمتمثلة أساسا في القروض المصرفية إلى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال، بهدف التقليل من مخاطر العجز عن الوفاء بهذه الديون وضمان التدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك.

الفرع الثالث: مؤشرات قياس السيولة:

من الضروري أن يهتم البنك بمراقبة مستويات وأحجام السيولة لديه، حتى يتجنب الوقوع في وضعية عجز أو مخالفة التشريعات التي تفرضها هيئات مراقبة نشاط البنوك حول مستويات السيولة الواجب الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي (الاحتياطي القانوني) أو في خزينة البنك التجاري، ومن أهم المعايير المستخدمة لقياس سيولة البنك التجاري فيما يلي[1] :

1- **نسبة الاحتياطي القانوني:** تحتفظ البنوك التجارية بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي بدون فوائد وبنسبة معينة مما لديها من ودائع، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي} \times 100}{\text{قيمة إجمالي الودائع + الالتزامات الأخرى}}$$

2- **نسبة الرصيد النقدي** : و تمثل هذه النسبة العلاقة بين ما يملكه البنك من موارد نقدية و مجموع التزاماته اتجاه الغير، و يتم حساب هذه النسبة لمعرفة سيولة البنك الفعلية و تحسب كما يلي:[2]

[1] - رجراج وهيبة، ادارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية و دورالبنك المركزي في تنظيمها ،المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد5 ،2014،ص.266.

[2] بوعبدلي احلام , سياسات إدارة البنوك التجارية و مؤشراتها ,ط1، دار النشر الجنان للنشر و التوزيع ،عمان الاردن ، 2015 ، ص.149.

$$\text{نسبة الرصيد النقد النقدي} = \frac{\text{رصيد البنك لدى البنك المركزي + النقود في خزانة البنك + سيولة أخرى}}{\text{مجموع الودائع + الالتزامات الأخرى}} \times 100$$

3- **نسبة السيولة العامة:** ويعتبر هذا المعيار أكثر دلالة على سيولة البنك الفعلية، وتقيس هذه النسبة مدى قدرة السيولة الحاضرة (الاحتياطات الأولية) والسيولة الشبه النقدية (الاحتياطات الثانوية) على الوفاء بالالتزامات المستحقة على البنوك في تاريخ استحقاقها ودون خسارة في القيمة، ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الاحتياطات الأولية + الاحتياطات الثانوية}}{\text{مجموع الودائع + الالتزامات الأخرى}} \times 100$$

4- **السيولة الإضافية:** تحرص البنوك على توفير نسبة من السيولة أعلى من النسبة القانونية المفروضة، وهذا بغرض تدعيم ثقة الغير بها وتقدر هذه النسبة حسب ما تراه مناسبا لها.

5- **نسبة السيولة الحاضرة:** تستخدم للتعبير عن مدى كفاية السيولة الحاضرة في مقابلة الاحتياطات العاجلة المترتبة عن طلبات السحب من الودائع، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة الحاضرة} = \frac{\text{النقدية بالصندوق}}{\text{الودائع تحت الطلب}} \times 100$$

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسب وإن كانت طريقة حسابها متعارف عليها، فإن نسبها المعيارية تبقى غير محدودة بشكل يسمح بإتباعها في مختلف الاقتصاديات، وعلى هذا الأساس، تنفرد كل هيئة رقابية بتحديد النسبة التي تراها مناسبة تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية التي يمليها الوضع الراهن للبلاد. [1]

[1] المرجع السابق ، ص.150 -151

المبحث الثاني: إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

عملت المصارف الإسلامية على غرار المصارف التقليدية على إدارة سيولتها للحفاظ على نموها، سمعتها وبقائها مستخدمة في ذلك مجموعة من الاستراتيجيات والتقنيات والأدوات التي سوف نتعرف على أهمها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية ومتطلباتها

من خلال هذا المطلب يتم معالجة مفهوم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية وآثار انخفاضها وارتفاع رصيدها النقدي في البنوك الإسلامية.

الفرع الأول مفهوم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية:

وقد وردت عدة تعريفات أهمها:

- عرفت بانها المقدرة على الوفاء بالتزامات الحالة بما يضمن سير الأنشطة بدون مشكلات ولا معوقات والاستثمار الرشيد للأموال المتاحة، مما يحقق، أقصى عائد ممكن في أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. [1]
- وقد عرفها المعيار الشرعي رقم 44 في بندها بأنها تحقيق الملائمة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وأفضل سعر ، وبين استثمارها و توظيفها بصورة مجدية.[2]
- ويقترح "أسامة العاني ومحمود الشويات" استخدام تعريف إدارة السيولة في المصارف التقليدية نفسه و تأطيره في حدود أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وبذلك يكون " قدرة المؤسسة المالية على الوفاء بالتزامات الحالية وتلبية طلبات التمويل المستكملة الشروط ومواجهة احتياجات السحب الاعتيادية والطارئة وذلك من خلال احتفاظ البنك بجزء من الأصول السائلة أو تلك القابلة للتحويل إلى سيولة دون خسائر جوهرية في قيمتها بما يضمن سير الأنشطة بدون مشكلات ومعوقات والاستثمار الرشيد للأموال المتاحة مما يحقق أقصى عائد ممكن في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية."[3]

---

[1] شوقي احمد دنيا ،إدارة السيولة في المصارف الإسلامية ، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي ، مكة المكرمة، 2010، ص 5 .

[2] علي محيي الدين القره داغي ، أدوات إدارة السيولة بين المداينات والمشاركات في البنوك الإسلامية ، المؤتمر العلمي الثاني عشر لعلماء الشريعة في المالية الإسلامية, أدوات إدارة السيولة في الصناعة المالية الإسلامية ,ماليزيا، 2017، ص 15 .

[3] أسامة العاني ومحمود الشويات "، مرجع سابق ، ص 20.

❖ كما تعرف على أنها عبارة عن عملية التخطيط والتنظيم والتنسيق والتوجيه و الرقابة للموارد المادية و البشريــة ، بما يتيح للمصرف قدرته على سداد التزاماته و تمويل استثماراته و أنشطته ،خاصة قصيرة الأجل بسرعة وبدون خسائر ضمن قواعد الشريعة بما يخدم المجتمع ويحقق العدالة [1].

ومما سبق يمكننا أن نقترح تعريف لإدارة السيولة بأنها " قدرة البنك الإسلامي على التخطيط والتنظيم والتنسيق والرقابة من أجل الوفاء بالالتزامات الحالية (منح القروض ومواجهة طلبات سحب الودائع)، وذلك من خلال تحصيل السيولة بأفضل سعر، وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية أو احتفاظه بجزء من الأصول السائلة، مع احترام وتطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في هذا الشأن.

الفرع الثاني: آثار انخفاض السيولة أو الفائض النقدي في البنوك الإسلامية

إن كل من العجز أو الفائض النقدي غير مرغوب فيه في البنوك الإسلامية لأنهما يسببان سلسلة من الآثار المتتالية المتضاعفة، التي تؤدي في النهاية إلى نقص العائد على الأموال المستثمرة من ناحية، وإلى نقص المنافع الاجتماعية والاقتصادية التي تؤديها البنوك الإسلامية من ناحية أخرى، وفيما يلي تحليل مختصر عن آثار انخفاض أو فائض السيولة في البنوك الإسلامية.

أولا: آثار انخفاض السيولة النقدية في البنوك الإسلامية:

ويقصد بانخفاض السيولة النقدية في البنوك الإسلامية ذلك العجز النقدي، الذي يمكن أن يحصل في رصيد النقدية الفعلي عن الرصيد الواجب الاحتفاظ به وينشأ هذا العجز، بسبب زيادة التدفقات النقدية الخارجية وانخفاض التدفقات النقدية الداخلية، ويترتب على هذا العجز آثارا سلبية أهمها ما يلي:

أ. الإساءة إلى سمعة البنك الإسلامي وهذا الامر معروف تماما في العرف المصرفي بصفة عامة، فنقص السيولة على الوفاء بمتطلبات عملائه من سحوبات وتمويل الذي بدوره قد يؤثر على وجود البنك واستمراريته.

ب. ضياع فرص استثمار من البنك الإسلامي كان من الممكن اغتنامها لو كان لديه أموال سائلة ولاسيما في المشروعات الاستثمارية التي يمكن تعويضها أو القصيرة الاجل.[2]

[1] لبنى عبد اللطيف محمود جابر ، دور المصارف الإسلامية في إدارة السيولة النقدية،مذكرة ماجستير في الفقه المقارن، جامعة غزة، فلسطين2015، ص.13.

[2] حسين حسن شحاتة ، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية ، بحث مقدم إلى المجمع الفقهي الإسلامي في دورته المنعقدة في مكة المكرمة ، 25-29 ديسمبر 2010، ص.10.

ج. يؤدي نقص السيولة أيضا إلى اضطرار البنك الإسلامي إلى التصرف في سبيل مشروعات استثمارية قائمة قبل آجالها مما يؤدي إلى حدوث خسارة أو ضياع فرص ربحية كان من الممكن أن تتحقق في ظل الظروف العادية.

د. يؤدي نقص السيولة إلى حدوث ارتباك معنوي لدى إدارة البنك الإسلامي مما قد يؤثر في التردد في اتخاذ القرارات الاستثمارية والإدارية.[1]

ثانيا: آثار فائض السيولة في البنوك الإسلامية:

يقصد بفائض السيولة لدى البنوك الإسلامية، زيادة رصيد النقدية الفعلي عن رصيد النقدية الواجب الاحتفاظ به، وينشأ هذا الفائض عن زيادة التدفقات الداخلة (الودائع بشكل أساسي) أو نقص التدفقات النقدية الخارجية أو كلاهما معا، ويحدث ذلك الفائض نتيجة مجموعة من الأسباب وينتج عنه مجموعة من الآثار.

- **أسباب فائض السيولة في البنوك الإسلامية:**

أ. علاقة البنك الإسلامي مع المركزي: إن البنك المركزي يلعب دورا أساسيا في كونه الملجأ الأخير للقروض المقدمة للبنوك التقليدية في حال عسرها وهذه الخدمة يقدمها البنك المركزي مقابل فائدة.

ب. بمأن البنوك الإسلامية في أغلب دول العالم تعمل في ظل بيئة هي بالأصل مصممة لتتناسب مع العمل المصرفي التقليدي، وذلك نتيجة لسيادة وانتشار الجهاز المصرفي التقليدي منذ زمن بعيد.[2]

ج. نقص وقلة الأدوات المالية التي تستخدمها البنوك الإسلامية، إذ يتفق الكثير من الاقتصاديين بأن سوق الصكوك الإسلامية تعد إحدى أهم الأدوات الاستثمارية الواعدة في استثمار السيولة.

د. عدم وجود سوق مالية إسلامية دولية متطورة، حيث أن وجودها يساعد على امتصاص هذه الزيادة في السيولة ويعزز البيئة الإسلامية للخدمات المالية الإسلامية[3].

- **الآثار الناجمة عن فائض السيولة النقدية في البنوك الإسلامية:**

أ. الإساءة إلى سمعة البنك الإسلامي بدعوى أن إدارته غير قادرة على استثمار الأموال.

[1] فادي القرعان وحسن كتلوا واخرون ، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات االعلمية ، المجلد رقم 36،،العدد 04 سوريا ، 2014، ص. 222.

[2] حسين حسن شحاتة ، مرجع سابق ، ص.22 .

[3] فادي القرعان و حسن كتلوا , إدارة السيولة في المصار ف الإسلامية ,مرجع سبق ذكره,ص.223

ب. يسبب فائض السيولة إلى تعطيل الأموال بدون استثمار وهذا يتعارض مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية من جهة، وإلى ضياع عائد كان من الممكن الحصول عليه ولو أن هذه الأموال كانت قد استثمرت فعلا.

ج. تتـــأثر الأموال النقدية الزائدة عن الحاجـــة والغير المستثمرة بالانخفاض في قيمتهـــا بسبب التضخم النقدي، وهذا بدوره يؤثر على ربحية وعلى القيمة الحقيقية لرأس المال.

د. تتفاعل الآثار سويا وينجم عنه انخفاض في العائد الإجمالي من أنشطة البنك الإسلامي من ناحية وعدم الاستغلال الأمثل لطاقته في المساهمة في تحقيق المنافع الاقتصادية من ناحية أخرى[1].

المطلب الثاني: استراتيجيات وأدوات إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية

إن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة لا أخذا ولا عطاءا، وبالتالي فإنها لا تستطيع توظيف فوائض السيولة أو مواجهة نقص السيولة التي يديرها بالطرق التي تستعملها البنوك التقليدية ذلك أن كل الأدوات المالية والأليات التي تستخدمها هذه الأخيرة في إدارتها للسيولة مبنية على الربا المحرم، من هنا يبرز ضرورة توفير أدوات مالية نقدية إسلامية وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول استراتيجيات والتقنيات إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية

من أسهل السبل التي تستخدمها البنوك الإسلامية الاحتفاظ بالنقدية لتتمكن من توفير السيـــولة عند الطلب، لكن هذه الطريقة تعتبر مكلفة، حيث تنتهج غالبية البنوك الإسلامية استراتيجية سيولة الأصول ولعل لذلك مبرراته حيث تفتقر الصناعة المالية الإسلامية إلى البنية التحتية الملائمة لمناقلة الأموال وانخفاض رؤوس الأموال إلى مستوى لا يعزز إدارة السيولة ومن أجل الوصول إلى استراتيجية فاعلة في إدارة السيولة ومخاطرها، فلابد على البنوك الإسلامية أن تتبنى استراتيجية متوازنة لإدارة السيولة.

وفيما يلي تفصيل أكثر لكيفية استخدام استراتيجية الإدارة المتوازنة للسيولة من خلال المواءمة بين الأصول والخصوم.

[1] حسين حسن شحاته , نفس المرجع, ص.23

أولا: استراتيجية المواءمة بين الأصول والخصوم (التحوط الطبيعي)

تساعد عملية المواءمة بين الأصول والخصوم للبنوك الإسلامية على تلاقي مخاطر عديدة من بينها مخاطر العائد التابث في الأصول ومقابل العائد المتغير في الخصوم، بالإضافة إلى مخاطر السيولة لارتباط مدخلاته مع مخرجاته في الآجال، ونظريا يمكن تحقيق مواءمة الأصول والخصوم لبنك إسلامي من خلال الاعتماد على مبدأ المشاركة [1]

ثانيا: التقنيات المستخدمة في إدارة السيولة

1- تبادل القروض: من التقنيات التي تمكنت البنوك الإسلامية من تطويرها ويقصد بها ترتيب يقوم من خلاله البنك أو أكثر بإقراض بعضهم البعض قروضا حسنة (أي بلا فوائد) بحيث يقرض أحد البنوك بنكا آخر لمدة محددة وعند حاجة الثاني يقترض بدوره المبلغ نفسه مع تساوي مدة الإقراض، وربما يتضمن القرض المصاريف الإدارية الفعلية لتقديم القرض، ومع أن ظاهر هذه الصيغة القدرة على توفير متطلبات السيولة ما بين البنوك الإسلامية، إلا أنه تم تأشير بعض الملاحظات الشرعية والعملية على هذه الصيغة:

أ- من المعلوم شرعا أن القرض المشروط بالقرض لا يخلوا من شبهة الربا مع ذلك فقد صدرت ندوة البركة للاقتصاد الإسلامي بجواز القروض المتبادلة واشترطت أن يكون المبلغ نفسه والمدة نفسها[2].

ب- لا يجد تبادل القروض القبول من الناحية العملية عند البنوك الإسلامية التي يكون غرضها الربح من عملياتها، ففي الحالات التي تتفوق فيه أحد البنوك من حيث السيولة مقارنة بالأخر ، فلن يكون للأول مصلحة في تقديم القرض و هده الألية هي أشبه ما تكون بعقود المبـــادلات التقليدية، ويمكن اعتبارها كأحد أنواع المشتقات المالية المتوافقة ومبادئ الشريعة الإسلامية في حالة توافق المبلغ نفسه والمدة نفسها وبذلك تتمكن المؤسسة المالية الإسلامية من تحقيق أمرين هما تنظيم التدفقات النقدية وتثبيت سعر الصرف لطول مدة القرض (إذا تم بالعملة الأجنبية) مع مراعاة للأحكام الشرعية لهذه التقنية.

2- قبول الودائع بين البنوك : استخدمت هذه الالية في ماليزيا ،حيث تقوم البنوك الإسلامية بإيداع الأموال الفائضة لديها في البنك المركزي بناءا على مبدأ الوديعة، يد ضامنة ويكون البنك المركزي كأمين عليها من دون مقابل، إلا إذا قام صاحب المال – البنك الإسلامي –بذلك من قبيل الهبة،[3] ثم يلجأ

[1] عبد الكريم قندوز وحكيم براضية ،إدارة السيولة في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية، مرجع سابق ، ص.20

[2] محمود الشويات واسامة العاني , مرجع سابق , ص30

[3] عبد الكريم قندوز وحكيم براضية ,مرجع سبق ذكره , ص 22

البنك إلى مبدأ قبول الودائع بين المصارف بغرض امتصاص السيولة الزائدة من سوق المال الإسلامي من خلال قبول الأموال كوديعة لمدة ليلة واحدة أو ودائع ذات فترة انتفاع ثابتة[1].

3- **الاستثمار في الأوراق المالية المختلفة:** تقوم بعض البنوك الإسلامية بالتعامل في أسواق الأوراق المالية المحلية والعالمية بنظام المضاربات أي المشاركة في الربح والخسارة، وتتراوح مدة الاستثمار ليلة واحدة وسنة واحدة، ويتم إعادة رأس المال في نهاية المدة بالإضافة إلى جزء من الأرباح الناتجة عن استثمار البنك الذي يمتل الوعاء الاستثماري للاعتمادات المالية المقدمة إليه[2].

4- **مبادلة الأصول:** يقصد بعقد مبادلة الأصول المبادلة التي تتم عن طريق طرف لديه أصول ذات عوائد ثابتة وبين طرف لديه أصول ذات عوائد متغيرة ،ويقضي الاتفاق بمبادلة العوائـد لفترة محددة ، حيث يهدف لصاحب الأصول ذات العوائد المتغيرة إلى تقليل مخاطر التقلبات في العائد ،يهدف صاحب الأصول ذات العوائد الثابتة إلى زيادة أرباحه، لأن مخاطره قد زادت ، أو لأن أحد الأطراف له ميزة نسبية في الحصول على التمويل عن الآخر وتشير مبادلة الأصول إلى عدة إشكالات فقهية ، يمكن تصحيحها لتتوافق مع البنوك الإسلامية [3].

5- **التعاون الاستثماري بين البنوك الإسلامية** : يمكن أن تحقق البنوك الإسلامية العديد من الأساليب المتبادلة فيما بينها كشكل من أشكال التعاون في مجال الاستثمار ، ويعتبر ذلك من الواجبات ويجب التوسع في هذا التعاون ولا يكون فقط على أساس محلي أو إقليمي بل يكون على مستوى العالم الإسلامي ولاسيما البلدان الإسلامية الفقيرة التي توجد فيها العديد من فرص الاستثمار الطيب [4]، وفيما يلي صورا متعددة من أشكال التعاون منها على سبيل المثال : التمويل المشترك للمشروعات الاستثمارية الكبيرة إذ يجب أن تشترك مجموعة من البنوك الإسلامية معا في تمويل المشروعات الاستثمارية الكبيرة حسب طاقة و إمكانية كل بنك وقد يأخذ التعاون أحد الصور الاتية :

أ. المساهمة في رؤوس أموال المشروعات الاستثمارية، إذ يخصص لكل بنك عددا معينا من الأسهم.

ب. المساهمة في رؤوس أموال المشروعات الاستثمارية عن طريق حصص كما هو الحال في صناديق الاستثمار.

ج. إنشاء شركات المضاربة المستثمرة المتعددة الأطراف حيث تقوم البنوك الإسلامية بتقدير رأس المال ويقدم أصحاب الأعمال ذوي الأمانة والكفاءة والعمل.

د. المساهمة في إنشاء صناديق الاستثمار الإسلامية.

---

[1] محمود الشويات واسامة العاني , مرجع سبق ذكره , ص35

[2] عبد الكريم قندوز وحكيم براضية ,مرجع سبق ذكره , ص 22

[3] حسين حسن شحاته ,مرجع سبق ذكره , ص26

[4] علي محي الدين القره داغي ، مرجع سبق ذكره ،ص27

هـ. عقد اتفاقيات بين البنوك الإسلامية بشأن المساهمة في تغطية عجز السيولة الذي قد يظهر لدى أحدهما والاستفادة من فائض السيولة في مجالات الاستثمار لدى البنوك التي لديها إمكانية لاستيعابه.

- **في حالة العجز النقدي:** تتكافل البنوك الإسلامية في المساهمة بتغطية العجز فورا بعد الدراسة السريعة لأسباب العجز، ومقداره والفترة الاحتمالية لاستمراره وقد ينفرد أحد البنوك بذلك أو أكثر، وإذا كان العجز مؤقتا لفترة قصيرة شهرا مثلا يعتبر بمثابة قرضا حسنا. أما إذا كان العجز لفترة أكثر من ذلك فيكون لمقدم المال لتغطية العجز حصة في عائد الاستثمارات في نهاية الفترة المالية، وتحسب على نفس حساب نصيب أصحاب الحسابات الاستثمارية في الأرباح، أي يعامل المغطى للعجز على أنه وديعة استثمارية، وفي حالة استمرارية العجز لفترة أطول يلزم إعادة النظر في الحسابات المالية والاستثمارية التي يتبعها البنك الذي يعاني من العجز عن طريق فريق مشكل من البنوك الإسلامية المشتركة في الاتفاقية[1].
- **في حالة الفائض النقدي:** تتعاون البنوك الإسلامية في امتصاص الفائض النقدي الذي يظهر لدى أحدهما ويتم ذلك بأحد الصيغ التالية : الاتصال بكافة البنوك التي لديها فرص استثمارية قصيرة أو متوسطة الأجل لإمكانية تحويل هذا الفائض إليها والذي يعامل معاملة الحسابات الاستثمارية[2]، وإذا تبين أن ظاهرة هذا الفائض موجود لدى عدة بنوك يمكن التنسيق فيما بينهم في إنشاء مشروعات استثمارية كبيرة مشتركة في إطار نظام المضاربة أو المشاركة ، أو التوسع في مشروعات استثمارية قائمة ناجحة ، تقدم البنوك الإسلامية الرائدة خبراتها إلى البنك الذي لديه فائض لتساعده في كيفية الاستثمار في الأمد القصير[3] .

6- **تطبيق نظام التصكيك الإسلامي:** هناك جهود تبذل من أجل تطوير سوق نشطة للصكوك الإسلامية وإصدار الصكوك والأوراق المالية الإسلامية ذات حصة في الأرباح الفعلية للمشروعات الاقتصادية ويمكن تداول هذه الأوراق بيعا وشراء، ففي حالة الفائض في السيولة تشترى هذه الصكوك من السوق المالية الإسلامية، وفي حالة العجز النقدي يبيع البنك الإسلامي ما لديه من صكوك[4].

7- **تنويع صيغ الاستثمارات في البنوك الإسلامية:** حيث يسهل تسييل بعضها بسرعة، من المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية هو التركيز على مجالات استثمارية ذات طبيعة معينة تكاد تكون متماثلة (مثل صيغة المرابحة) فهذا النهج يخلق مشكلات سيولة نقدية، وقد يقود هذا إلى إعسار مالي، ففي تنويع الاستثمارات درئا لمشكلة تجميد الأموال ووفاء لمشكلة العجز وتقليل للمخاطر زيادة في معدل العائد

[1] حسين حسن شحاتة، مرجع سبق ذكره ،ص.26.
[2] عبد الكريم قندوز وحكيم براضية ،مرجع سبق ذكره ، ص. 23..
[3] نفس المرجع ، ص.26.
[4] مرجع سبق ذكره ، ص. 23.

الإجمالي على مستوى الاستثمارات، إن أدوات توظيف السيولة تدور في الواقع حول أدوات الاستثمار أو التمويل المشروعة ولذلك فإن جميع عقود الاستثمار الشرعية هي أدوات لتوظيف السيولة، مثل عقود: بيع المرابح، المساومة، بيع الآجل لجميع البضائع والعقارات، وعقود السلم.[1]

الفرع الثاني: أدوات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

إن إدارة السيولة من الناحية العملية تحتاج بالإضافة إلى ما ذكرناه، من سياسات وأساليب إلى أدوات لتحصيل السيولة وتوظيفها وبمأن الإقراض بفائدة لا يناسب البنوك الإسلامية فقد استحدثت سبل وأدوات استثمارية تتلاءم مع ما تتسم به من خصوصية، بعض تلك الأدوات استخدمت من طرف بعض البنوك، وتحجم عنها بنوك أخرى وبعضها هي مقترحات نظرية يمكن أن تعرف النور في المستقبل.

ويراد بأدوات السيولة جميع الوسائل المتاحة التي تساعد على إدارة السيولة حيث قسم الدكتور[2]علي محيي الدين القره داغي أدوت إدارة السيولة إلى عدة تقسيمات وباعتبارات مختلفة:

الشكل رقم (01 –01): تقسيم أدوات إدارة السيولة

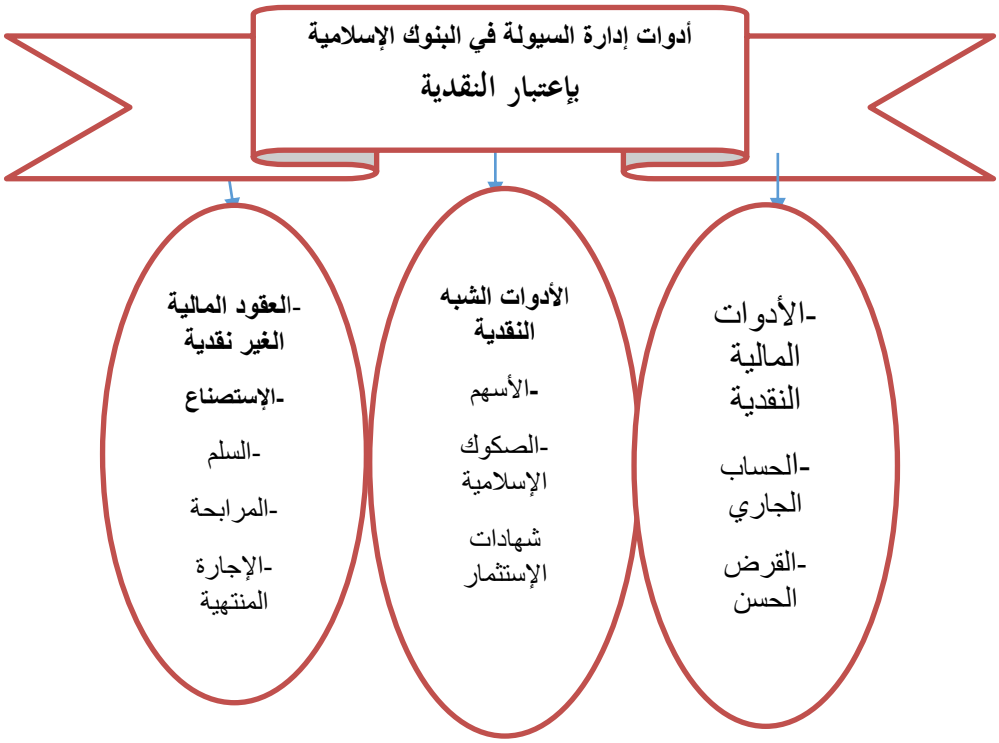

المصدر: علي محي الدين القره داغي، مرجع سابق، ص27

[1] حسين حسن شحاتة، مرجع سابق ، ص27

[2] علي محيي الدين القره داغي : الأمين العام للإتحاد العالمي لعلماء المسلمين من مواليد العراق سنة 1949

الشكل رقم (01 – 02): تقسيم أدوات إدارة السيولة بالاعتبار المدينات والمشاركات

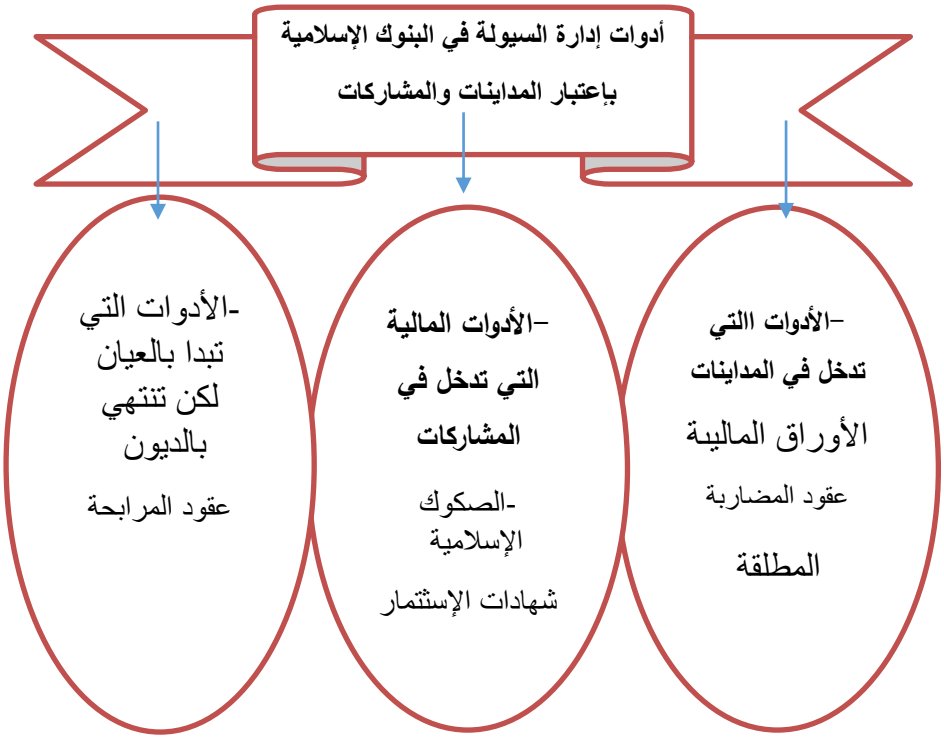

المصدر: علي محي الدين القره داغي، مرجع سبق ذكره، ص27

أولا: التقسيم باعتبار النقدية: حيث تقسم بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أنواع

I. الأدوات المالية النقدية لإدارة السيولة:

1) **الحساب الجاري:** هي الودائع التي تكون مضمونة بقيمتها الرأسمالية رغم عدم دفع أية عائدات عليها، والسبب الذي يبرر ضمان القيمة الرأسمالية هو حسابات الإئتمان، الودائع تحت الطلب تعتبر كأمانة لدى البنك الإسلامي ولا تتحمل أي مخاطرة وبالتالي تكون تحت تصرف المودعين في أي وقت[1].

دوره في إدارة السيولة:

التوجه نحو المزيد من تخصيص الودائع بمعنى تصنيف استخدامات الودائع وعدم التعامل معها كما لو كانت وديعة، تتجسد إشكالية السيولة في عدم التوافق الزمني بين آجال الودائع واستخدامها فقد تكون الودائع قصيرة الآجل لكنه تستخدم وتوظف توظيفا متوسطا أو طويل الأجل والعكس صحيح الأمر الذي يحدث اختلالا في معادلة السيولة ويوقع البنك في مصاعب قد تكون كبيرة[2]

[1] حكيم براضية ، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالنوك الإسلامية ، اطروحة ماجستير ،جامعة الشلف، 2011، ص.16.

[2] شوقي احمد، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، الدورة العشرون لمجمع الفقه الإسلامي ، 2010، ص.33.

الأسلوب الأكثر شيوعا حتى الآن في استخدامات الودائع في البنوك الإسلامية هو ما يعرف بالمضاربة المشتركة المطلقة، حيث تجمع الودائع مع بعضها في وعاء واحد تم يجري استخدامها بنمط واحد، علما بأن الودائع عادة ما تكون مختلفة في الآجال وهذا النهج ليس فعالا من منظور السيولة حيث يتم التعامل مع الودائع في شكل حزم متنوعة لا في شكل حزمة واحدة وبذلك لا تجدنا أمام مطلوبات لم تسيل بعد أو أمام سيولة لا تطلب عليها[1].

2) **القرض الحسن:** معناه تقديم البنك مبلغا محددا من المال لفرد من الأفراد لأحد عملائه، ولوكان شركة او حكومة، حيث يلتزم المقترض بإعادة المبلغ المقترض في تاريخ محدد وبدون فوائد مطلقا[2].

II. **الأدوات التي هي شبه النقد:** وهي

1- الأسهم: الوثيقة التي تمثل حصة المساهم في رأس المال الشركة الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية.[3]

2- **الصكوك الإسلامية:** أداة مالية نقدية لإدارة السيولة ، وهي تمثل المتنفس الرئيسي لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية وإن هذا المتنفس يمثل حاجة ملحة لحسن سير هذه البنوك وعدم تعترها وقدرتها على منافسة البنوك التقليدية ، ويعتبر أسلوب صكوك الاستثمار من الأساليب المناسبة للبنوك الإسلامية ، ولا سيما أنه في بعض الدول العربية قد سمحت بتداولها في أسواقها المالية ، مثل دولة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة بدبي [4]، وتقوم فكرة الصكوك الإسلامية على المشاركة في تمويل مشروع أو عملية استثمارية متوسطة أو طويلة الآجل ، وفقا لقاعدة *الغنم بالغرم و على منوال نظام الأسهم في الشركات المساهمة المعاصرة ونظام الوحدات الاستثمارية في صناديق الاستثمار ، حيث تؤسس شركة مساهمة مؤسسة مالية إسلامية لهذا الغرض، تتولى إصدار الصكوك اللازمة للتمويل وتطرحها للاكتتاب العام للمشاركين ، ومن حق كل حامل الصك المشاركة في رأس المال والأرباح والتداول ونحو ذلك من المعاملات في الأسواق المالية، قد تكون الجهة المصدرة لهذه الصكوك أحد البنوك الإسلامية أو أي بيت تمويل إسلامي، وذلك من خلال إنشائه الشركة المشار إليها في الفقرة السابقة وفقا للقوانين المحلية السائدة في الدولة التي سوف تنشأ فيها.[5]

[1] شوقي احمد دنيا, إدارة السيولة في المصارف الإسلامية , مرجع سابق,ص.33

2حكيم براضية ، مرجع سبق ذكره ، ص.25.

[3] محمد محمود المكاوي ، أسس التمويل المصرفي الإسلامي ، المكتبة العصرية ، المنصورة مصر، 2009، ص.15

[4] حكيم براضية ، مرجع سبق ذكرة ، ص.66 .

[5] حسين حسن شحاتة ، مرجع سابق ، ص.35

3- شهادات الاستثمار الإسلامية: هي شهادات تصدرها صناديق الاستثمار ودورها في إدارة مشكلة السيولة يقوم صناديق الاستثمار الإسلامية بإصدار شهادات الاستثمار مشاركة في الربح والخسارة بأنواع مختلفة ، وتتسم بالمرونة من حيث الشراء والبيع ولكن يمكن أن تساهم بدور مهم في معالجة مشكلة إدارة السيولة في البنوك الإسلامية التي لديها محفظة استثمارات في مشروعات وتحتاج إلى سيولة أو لديها فائض سيولة فتقوم بشرائها، وهكذا يلتزم صندوق الاستثمار الإسلامي بضوابط شرعية تتعلق بالأصول والخصوم والعمليات فيه خاصة ما يتعلق بتحريم الفائدة المصرفية.[1]

*ويقصد بصندوق الاستثمار في هذه الدراسة بأنه الوعاء للاستثمار له ذمة مالية مستقلة، يهدف إلى تجميع الأموال في صورة وحدات استثمارية و توظيفها في مجالات محددة ويدير الصندوق في الغالب البنوك الإسلامية ومن أهم أنواعها ما يلي: الصناديق الاستثمار المفتوحة و الصناديق الاستثمار المغلقة .

تصدرها صناديق الاستثمار الإسلامية كما يلي:

في حالة وجود فائض في السيولة: يقوم البنك الإسلامي بشراء شهادات الاستثمار التي تصدرها الصناديق، ويختار ما يناسبه حسب الآجال ونوعية المخاطر وطبيعة المحتويات المحافظ الاستثمارية وآلية التسييل

في حالة عجز في السيولة : يقوم البنك الإسلامي ببيع ما لديه من شهادات الاستثمار التي أصدرتها الصناديق، وعليه أن يختار الوقت المناسب لذلك حتى لا يتحمل خسائر ويضيع عليه أرباح[2]

4- **المضاربة في البورصة على الأوراق المالية المختلفة:** تلجأ معظم البنوك الإسلامية إلى الأسواق المالية المحلية والعالمية من أجل المضاربة (المتاجرة) على الأوراق المالية المتوفرة لديها أو المتوفرة بالسوق سواء أكانت أسهم أم صكوك أم شهادات استثمارية بهدف إدارة ما لديها من السيولة النقدية و هذا الأمر جائز شرعا إذا ما تم وفق الضوابط والمعايير الشرعية المعتمدة من الجهات المعنية والمجامع الفقهية تبين أن معظم الأدوات المالية المستخدمة في البنوك الإسلامية يصطدم بالمحددات الشرعية عند تطبيقه على أرض الواقع مما يخرج المعاملة أحيانا من شرعيتها إلى الجانب الربوي كما في الصكوك الإسلامية وأحيانا أخرى يبقيها ضمن إطارها الشرعي دون أن تدخلها دائرة الربا[3]

[1] وليد هويمل عوجان ، صناديق الإستثمار الإسلامية " ، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية ، المجلد الثامن ، العدد 01، 2012، ص.91

[2] حسين حسن شحاتة , مرجع سابق, ص.34.33

*الغنم بالغرم : أي المشاركة في الربح و الخسارة .

[3] محمود الشويات واسامة العاني , مرجع سابق , ص.40 .

III. الأدوات الغير النقدية لإدارة السيولة:

وتمثلت في أليات إدارة السيولة قصيرة الآجل في المصاريف الإسلامية فهي تشمل بيع السلم والمرابحة، الإجارة التملكية المزارعة وغيرها

01- **عقد السلم**: أو السلف في الشرعة الإسلامية هو بيع مؤجل موصوف في الذمة بثمن يدفع كله عاجلا، ويستوجب تسليمه في أجل لاحق محدد ومعروف، مثال على ذلك شراء مواد مصنعة محددة المواصفات بدقة وعناية لمنع الجهالة مع توافر إمكانية تسليمها في الموعد والمكان المحددين، والإشكال فقهي في بيع السلم فهو بيع مشروع

ولبيع السلم نوعان:

1-1 السلم المصرفي: هو دخول البنك في عقد السلم بائعا أو مشتريا لكمية معلومة من السلعة إلى آجل محدد بثمن مدفوع نقدا[1]

1-2 عقد السلم الموازي: الذي يكون فيه البنك بائعا لجنس ما يكون قد اشتراه مسلما وليس من الضروري أن يشمل البع كل عين السلم أي إجمالي ما اشتراه البنك

يمثل بيع السلم أداة ذات كفاءة عالية في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية من حيث مرونتها واستجابتها لحاجات التمويل المختلفة سوآءا كان تمويلا قصير الآجل، ويمتاز عقد السلم يسعه استجابته لحاجات شرائح مختلفة ومتعددة من العملاء وهي ناجحة ويمكن أن تشبه لمفهوم السندات فالبنوك التجارية[1]

02- شهادات الإيداع الإسلامية:

تعرف شهادات الإيداع بأنها: صك أو شهادة لوديعة في البنك مرتبطة بأجل معين، تحصل على فائدة في نهاية المدة، يمكن أن تباع في السوق الثانوي، وبالتالي فهي تزود حاملها بالسيولة وقت حاجته إليها ويمكن للبنوك الإسلامية إصدار مثل هذه الشهادة على أساس مشاركة حاملها في الأرباح والخسائر التي يحققها البنك في عملياته الاستثمارية والتمويلية الكلية التي يمارسها، دون تحديد أو تخفيض لشكل معين منها، وهي بهذا تشبه إلى حد بعيد شهادات الاستثمار العام[2].

03- شهادات المشاركة في الربح:

يمكن للبنك الإسلامي أن يستفيد من فرصة الاستثمارات قصيرة الآجل لديه بطريقة المشاركة في الربح في إصدار شهادات توظف حصيلتها في تلك الاستثمارات وهذا يمكن البنك الوفاء بحاجات المدخرين الذين لا

[1] علي محيي الدين القره داغي , مرجع سابق , ص.18.
[2] غسان السبلاني ، مرجع سابق ،ص166

يستطيعون توظيف مواردهم النقدية إلا في حدود زمنية قصيرة كثلاثة أشهر أو ستة أشهر مثلا، ويلاحظ أنه بإمكان إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة وبفترات متفاوتة تتيح درجة كبيرة من التنويع في مجال الاستثمارات قصيرة الآجل، مما يكون فئات متنوعة من الأدوات المالية قصيرة الآجل، مما يجعلها أكثر اتساعا وأعظم كفاية[1].

04- **صيغة التمويل بالمرابحة:** تمثل صيغة المرابحة إحدى أهم صيغ البنوك الإسلامية حيث نجد أن معظم البنوك الإسلامية تعتمد على هذه الصيغة في تمويلاتها أكثر من غيرها من الصيغ، وتطبقها بعض البنوك الإسلامية بنسبة قد تصل إلى% 90من إجمالي تمويلاتها، وذلك لما تتميز به من خصائص كثيرة أهمها:
إمكانية استخدامها كأداة من أدوات إدارة السيولة نظرا لما يأتي:

تحقق هذه الصيغة أرباحا معقولة للبنك الإسلامي في الآجل القريب مما يحقق له مصدرا لتوزيع عوائد على الودائع تمكنه من منافسة البنوك التقليدية[2].

05-**الإجارة المنتهية بالتمليك:** حيث يحتاج مالك العقار أو السلع البنوك الإسلامية مثلا إلى سيولة فيبيع عقاره، أو أي شيء يمكن تأجيره لشخص آخر، ثم يتعهد البائع تأجيره لمدة زمنية معينة سنة أو أكثر، مع وجود وعد بشراء العقار منه أو بيعه أو هيبته من المشتري المؤجر، وبذلك تتحقق السيولة للبائع المستأجر[3].

الفرع الثالث: متطلبات الإدارة الفعالة للسيولة في البنوك الإسلامية:

تعد السيولة التي يدير فيها البنك الإسلامي سيولته حجر الزاوية في سياسات إدارة الأموال في البنوك الإسلامية، وهناك العديد من المتطلبات تسهم في إدارة السيولة بكفاءة وفعالية في البنوك الإسلامية من بينها:

أولا: تخطيط التدفقات النقدية في البنك الإسلامي يجب تحليل وتصنيف التدفقات النقدية والتوفيق بينهما حتى يتمكن البنك من توفير درجة معينة من السيولة من أجل مقابلة الاحتياجات التالية:

أ. الطلبات العادية والجارية لأصحاب الودائع الجارية.
ب. الطلبات العادية والفجائية لأصحاب الودائع الادخارية.
ج. الطلبات العادية والفجائية لأصحاب الودائع الاستثمارية إذا كان من الممكن سحبها قبل الموعد.
د. المصروفات العادية للبنك

[1] عيسى مرزاقة و محمد شريف شخشاخ , البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالي الإسلامي ، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي , جامعة غاردية , 2010,2011،ص.8-9

[2] افادي القرعان وحسن كتلوا واخرون , إدارة السيولة في المصارف الإسلامية ، مرجع سابق , ص244 . ص245

[3] علي محي الدين القره داغي , مرجع سبق ذكره , ص.20

هـ. طلبات التمويل المختلفة للمشاركة، المضاربة والمرابحة

و. انتهاز الفرص الاستثمارية المتاحة أمام البنك[1].

ثانيا: تطبيق قاعدة تناسب الآجال في تخصيص الموارد على الاستخدامات

يجب على البنوك تخصيص المصادر الداخلية على الاستخدامات بحسب آجالها بنسب معينة حيث نجد بعض البنوك تقوم بجمع مواردها معا في وعاء واحد، ثم نقوم بتوزيعها على استخداماتها دون الاهتمام بمواعيد استحقاقها وآجالها المتباينة، وهذا لا يمثل الأسلوب المناسب لإدارة الموارد المتاحة وقد يعرضه لإمكانية الإفلاس لذلك وجب تخصيصها بالكيفية التالية:

أ. الودائع الجارية تخصص للأرصدة النقدية والأرصدة لدى البنوك والتمويل قصير الأجل مثل المرابحة.

ب. الودائع الاستثمارية تخصص نسبة منها للنقدية والتمويل قصير الأجل أيضا هذا فضلا عن التمويل الطويل الاجل مثل مجالات المشاركة والمضاربة

ج. ودائع التوفير للنقدية والأرصدة لدى البنك والتمويل القصير الآجل والاستثمارات طويلة الآجل

د. الأموال المملوكة للبنك وتخصص للأصول الثابتة في البنك والاستثمارات طويلة الآجل[2].

ثالثا: الالتزام بالمقترحات والمعايير الدولية

1- حيث يحاول البنك الالتزام بالمعايير و المقترحات الدولية :

حيث يحاول البنك الإسلامي الالتزام بالتوجيهات الخاصة بإدارة السيولة والتي وردت في المعيار الشرعي الثاني عشر الصادر عن مجلس الخدمات الإسلامية بكولالمبور بماليزيا في مارس 2012.

2- الالتزام بالمعايير التي اقرتها لجنة بازل المتعلقة بمعايير السيولة بالرغم من أنها تخص البنوك التقليدية.

أوضحت لجنة بازل 02 عدم قدرتها على مجابهة الأزمات بعد الأزمة المالية العالمية مما جعلها تقوم بتعديلات عليها من خلال بازل 3 والتي اقترحت [3] ما يلي:

هـ. إدخال معايير كمية جديدة لإدارة السيولة.

و. إدخال معايير كيفية جديدة لإدارة السيولة [4].

---

[1] فادي القرعان وحسن كتلوا واخرون , مرجع سابق , ص236

[2] إلهام ناظم بلال نوري وميثاق هاتف ،تقييم الأداء المصرفي بإعتماد تحليل السيولة و الربحية ،المجلة العلمية ، جامعة كربلاء العلمية ، المجلد 06 ،العدد 01،2008.ص.405.

[3] – موقع مجلس الخدمات الإسلامية:www.itsb.org

[4] فيصل شاد "اثار بازل 3 على إدارة السيولة في المصارف الإسلامية ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، ديسمبر 2013، ص.32.

المطلب الثالث: المقارنة بين ادارة السيولة في البنوك التقليدية وادارة السيولة في البنوك الاسلامية

في هذا المطلب سنحاول تقديم عرض مختصر عن مقارنة إدارة السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

الفرع الأول: من حيث موارد البنوك واستخداماتها

أولا: موارد البنوك

البنوك الإسلامية مثل البنوك التقليدية فيما يتعلق بدورها في تجميع المدخرات وتحويلها إلى طاقات توظف لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكن ما هو وجه الاختلاف بين هيكل الموارد لكل من البنوك الإسلامية والتقليدية، يمكن تصنيف الموارد كما يلي:

1- الموارد المالية الذاتية:

البنك التقليدي: يستطيع اصدار أسهم ممتازة

البنك الإسلامي: لا يستطيع ذلك لوجود معنى الربا فيها

2- الموارد المالية الخارجية:

البنك التقليدي : الودائع و القروض على أساس الفائدة لا يقرض و لا يقترض بفائدة تتوفر لديه حسابات الاستثمار [1]

-تتمثل هذه المصادر للبنوك التقليدية فيما يلي:

- الودائع تحت الطلب تشكل وزن % 40 من إجمالي مصادر البنك.
- الودائع لأجل.
- حسابات التوفير والشهادات الادخارية.

-أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فنجدها تتمثل فيما يلي:

- الحسابات الجارية تشكل وزن % 10.8 من إجمالي مصادر البنك.
- حسابات الادخار والاستثمار أو حسابات التوفير.
- الودائع الاستثمارية.
- ودائع استثمارية عامة: تؤسس على قواعد المضاربة المطلقة.

[1]- محمد لطفي أحمد , الإستثمار في عقود المشاركات في المصارف الإسلامية , دار الفكر , ط1 , المنصورة ,ص .76 -77

- ودائع استثمارية خاصة: تؤسس على قواعد المضاربة المقيدة.
- الحسابات الجارية يقابلها الودائع تحت الطلب[1]
- حسابات الاستثمار في المقابل الودائع لأجل:

لا تضمن البنوك الإسلامية عائدا محددا سلفا كما في البنوك التقليدية وإنما يتوقف هذا العائد على طبيعة حساب الاستثمار ومدته ونتائج الاعمال للتوظيفات التي وجهت إليها هذه الاعمال من الناحية أخرى يوجد التزام برد هذه الأموال كاملة بتواريخ محددة لأصحاب حسابات الاستثمار، من منطلق مبدا المشاركة في المخاطر وتحمل الربح والخسارة ويتم إيداع الأموال لدى البنك الإسلامي ليضارب فيها دون ضمان عائد محدد، ويتوقف العائد على نتائج الاعمال طبيعة حسابات الاستثمار من حيث كونه متخصص لعملية او حسابات غير مخصصة، اما في البنوك التقليدية فإن أصحاب الودائع هم أصحاب في ذمة البنك .

ثانيا: استخدامات الأموال

البنك التقليدي الجزء الأكبر من الأموال يستخدم في الإقراض بالفائدة أما البنك الإسلامي : الجزء الأكبر من الأموال يتم توظيفه على أساس صيغ التمويل الاستثمار الإسلامية من البيوع و المشاركات و المضاربات و غيرها[2].

ثانيا: من حيث قبول الودائع يتجلى الفرق الجوهري الذي يميز البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية في:

- ✓ العائد الذي يحصل أصحاب الحسابات الثابتة: فالبنوك التقليدية تغطي أصحاب هذه الحسابات عائدا تابتا، يتمثل في سعر الفائدة المحددة مسبقا بينما البنوك الإسلامية فإن لصاحبها عائدا محددا، وإنما تتقاسم معهم الأرباح في حالة الربح او الخسارة.
- ✓ يوفر البنك التقليدي جهوده حول الودائع الكبيرة فقط بخلاف الامر لدى البنك الإسلامي الذي يعينه جذب الفرد الذي يسلك سلوكا ادخاريا وتوسيع قاعدة تعامله مع الافراد الاخرين.
- ✓ الفوائد التي يحصل عليها أصحاب الودائع، إنما تأتي من إقراض هذه الودائع إلى الغير من أصحاب المشاريع بفائدة ولا يجوز سحب هذه الأموال من البنك قبل مدة محددة على الأقل.

[1] حسين بلعجوز ، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ، مؤسسة الثقافة الجامعية والبنوك التقليدية دراسة مقارنة، الإسكندرية مصر ، 2009، ص.121.

[2] – محمد لطفي أحمد ,مرجع سابق , ص 77

الفرع الثاني: المقارنة من حيث أدوات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

بعد استعراضنا لأهم أدوات إدارة السيولة في كلا من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، يمكن إجراء مقارنة بينهما من أجل إبراز أهم الفروقات الأساسية التي تميز إدارة السيولة في البنوك التقليدية عن مثيلاتها في البنوك الإسلامية.

أولا: من حيث الإقراض

- أهم الاختلافات:

إن نشاط توظيف الأموال في البنوك الإسلامية – التقليدية يعتمد أساسا على القروض وعائد هذا النشاط يأتي من خلال الفرق بين سعر الفائدة الذي يقدمه البنك للمودعين، وسعر الفائدة الذي يأخذه من المقترضين هذا عكس المعمول به في البنوك الإسلامية إذ لا توجد قروض إلا القرض الحسن، ولا تتعامل بسعر الفائدة أخدا وعطاءا إطلاقا. [1]

تقدم القروض في البنوك التقليدية من ودائع الافراد حيث يحتفظ بنسبه قليلة من هذه الودائع لمواجهة طلبات السحب والباقي يقدم على شكل قروض متوسطة أو قصيرة الأجل.

أما البنوك الإسلامية لا يحق لها شرعا أن تقدم هذه الأنواع من القروض من أموال المودعين وتقدم القرض الحسن من أموال الزكاة، التبرعات الصدقات، الهبات، من الجزء الذي يخصه البنك من فائض أرباحه لمواجهة مثل هذه الحالات.

يمكن للبنك التقليدي أن يواجه حالات عدم قدرة المدين على التسديد حيث يتعامل مع هذه الحالات برفع سعة الفائدة، أما البنك الإسلامي لا يملك هذا الأسلوب.[2]

[1] محمد محمود المكاوي ، أسس التمويل المصرفي الإسلامي ، مرجع سابق، ص.18

[2] حسين بلعجوز ، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية دراسة مقارنة ،مرجع سابق ،ص.127

الجدول رقم (01-01): مقارنة بين القرض الحسن والقرض بالفائدة

البيان	بنك التقليدي	البنك الإسلامي
الإقراض	تقاضي سعر الفائدة على القروض أخذ وعطاءا -استهداف الفوائد من وراء الإقراض بالدرجة الأولى تم خدمة المجتمع منح القروض في شكل إئتمان مصرفي أكثر من الإئتمان النقدي إقراض مقابل ضمانات كافية الاعتماد على الأموال	لا يتعامل بالقروض سوى القرض الحسن الذي يرد إليها دون فائدة -مراعاة الجوانب الأخلاقية والروحية في القروض الحسنة -منح قروض حسنة للعاطلين والمحتاجين للمال من اجل العمل -الاعتماد على الضمانات الشخصية
الاقتراض	إمكانية الإقراض من: البنك المركزي -بنوك محلية او اجنبية	إمكانية الاقتراض من مثيلاتها من البنوك والمؤسسات المالية بدون سعر الفائدة

المصدر: حسين بالعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 137.

ثانيا: مقارنة الصكوك بأدوات الاستثمار التقليدي

01-مقارنة الصكوك بالتوريق:

إن التصكيك الإسلامي شأنه شأن أي معاملات أخرى منضبطة بأحكام الشريعة الإسلامية، مما يجعله يختلف عن التوريق التقليدي في عدة نقاط جوهرية.

أ. التسمية والهدف:

تسمى العملية توريقا وتسنيدا في البنوك التقليدية لأن ما يصدر عنها أوراقا مالية في شكل سندات بفائدة، بينما تسمى في الثانية تصكيكا لأن ما يصدر عنها يسمى صكوكا.

- الهدف الأساسي من عملية التوريق أو التصكيك واحد وهو الحصول على سيولة نقدية في كلا النوعين من البنوك بجانب توفير وسيلة استثمار لحملة الصكوك.[1]

[1] - محمد عبد الحليم عمر ، الصكوك الإسلامية (التوريق) و و تطبيقاتها المعاصرة وتداولها، مجمع الفقه الإسلامي الدولي الدورة التاسعة عشر ، الشارقة ،ص. 23.

ب. نوعية الأصول محل التوريق والتصكيك:

تتركز عمليات التوريق غالبا على ديون وقروض يكون سعر الفائدة أساسا فيها ، مثل القروض العقارية وكذا قروض السيارات وبطاقات الإئتمان وغيرها ، أما في النموذج الإسلامي فتستند العمليات التصكيك على أعيان ومنافع أو خليط منهما والتي يكون أساسها عقد شرعي استنادا لصيغ التمويل الإسلامي كالمشاركة و المضاربة والإجارة وغيرها ، ولا يتم تصكيك الديون إلا في نطاق ضيق عند من يقول بجوازه وفق أحكام وضوابط ، كما أن الموجودات محل التصكيك في البنوك الإسلامية تتميز بتوافقها مع الشريعة الإسلامية لدا على المؤسسات المالية الإسلاميـــــة أن توجد أصولا مقبولة من الناحية الشرعية حتى يمكن تصكيكها .

وعليه فإن الأصول محل التوريق أو التصكيك هي في البنوك التقليدية ديون وفي البنوك الإسلامية أعيان ومنافع أو هما معا.

ومن حيث هيكل الموجودات القابلة للتوريق: فيتكون من بند واحد في البنوك التقليدية وهو الديون، بينما يتعدد في البنوك الإسلامية بتعدد بنود التمويل والإستثمار من إجارة ومشاركة ومضاربة.[1]

[1] – حكيم براضية ،مرجع سبق ذكره ،ص. 66

الجدول (رقم 01-02): أوجه الاختلاف بين التوريق والتصكيك الإسلامي

أوجه المقارنة	التوريق التقليدي	التصكيك الإسلامي
تاريخ الاستخدام	1970	1990
نوعية الموجودات	الديون مثل قروض السيارات وبطاقات الإئتمان	أصول عينية حقيقية صادرة وفق عقد شرعي
العائد من التوريق/التصكيك	فائدة ثابتة	عائد متغير او مستقر
طبيعة العلاقة	علاقة دائنة	علاقة مشاركة
نوعية الرقابة	إصدار أوراق مالية تتوفق مع القوانين والمعايير الوضعية	إصدار صكوك تتوفق مع احكام الشريعة الإسلامية مع وجود رقابة شرعية
نوعية المساهمة	المساهمة في القطاع المالي	المساهمة في القطاع الحقيقي
تحمل خاطرة	المستثمرين	العمل بمبدأ الغنم بالغرم
الصيغة العامة لهيكل التصكيك	عادة صيغة واحدة يغلب عليها القرض	صيغ متعددة حسب صيغ التمويل الإسلامي
التداول	عملية خصم الديون كل الأوراق المالية قابلة للتداول	بيع حقيقي لحصة شائعة أي ملكية الموجودات حسب نوعية الأصول المسكوكة.
الشركة ذات الغرض الخاص	تكون شركة يمكن ان يساهم فيها المورق الأصلي	لا يسمح للمورق الأصلي ان يمتلك حصة في الشركة لتعارض المصالح
تقديم الضمانات	تقديرين الضمانات لبعض المستمرين	تقديم الضمانات لكل المستثمرين

المصدر: حكيم براضية، مرجع سابق، الصفحة 86.

02-مقارنة الصكوك بالسندات :

أوجه الاتفاق بين الصكوك الإسلامية والسندات التقليدية:

كلاهما أوراق مالية يمكن تداولها يصنف كلاهما بالاستقرار وبتدني المخاطر الغرض من كلا الورقتين الماليتين هو التحكم في حجم السيولة [1]

[1] حكيم براضية , مرجع سبق ذكره ,ص 93

أوجه الاختلاف بين الصكوك الإسلامية والسندات التقليدية:

يمكن إيجاز عناصر الاختلاف الأساسية في النقاط التالية:

أ – السندات ورقة مالية محرمة، الصكوك الإسلامية ورقة مالية مباحة مبنية على عقود شرعية.

ب – السندات بجميع أنواعها تمثل دينا في ذمة المدين، مصدر السند لصالح دائنة (حامل السند) فالعلاقة بينهما علاقة مداينة، وأما الصكوك الإسلامية فهي حصة شائعة من جميع الموجودات المشروع، وبالتالي فالعلاقة بينهما علاقة مشاركة وليست علاقة مداينة.

ج – السندات تحدد لها فائدة تابته أو متغيرة من زمن إلى آخر ، ولذلك صدرت قرارت المجامع الفقهية بحرمة السندات ،أما صكوك الاستثمار فليست لها فائدة ثابتة أو متغيرة وإنما الأمر فيها إذا تحقق لها الربح فهي تأخذ نصيبها منه ، و إذا خسرت الشركة فإن الموجودات التي يمثلها الصك الاستثماري قد قلت ، أي ان الصك الاستثماري يخسر بنسبة نصيبه من الخسارة والخلاصة أن الصك الاستثماري الإسلامي يتأثر بموجودات المشروع[1]

سلبا أو إيجابا في حين أن السند لا يتأثر بأي شيء، وإنما يأخذ صاحبه أصل الدين مع الفائدة المقررة المتفق عليها.

وعند تصفية المشروع يكون لصاحب السند الأولوية في الحصول على قيمة السند وفوائده المتفق عليها، أما الصك الاستثماري فليس له الأولوية، وإنما تصرف له نسبته مما تبقى من موجودات المشروع بعد سداد الديون، أي موجودات المشروع ملك لأصحاب الصكوك وتعود إليهم.

[1] علام عبد النور ،دور صناعة الصكوك الإسلامية كبديل للسندات التقليدية في تطوير التمويل المستدام –دراسة مقارنة تجربة ماليزية و خليجية ،رسالة ماجستير إقتصاد دولي ، التنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر،2012،ص.66.

جدول رقم (03-01): مقارنة بين السندات التقليدية والصكوك الإسلامية

أوجه المقارنة	السندات التقليدية	الصكوك الإسلامية
ملكية الأصل	لا تعطي السندات لحاملها حصة في ملكية الأصل أو المشروع أو النشاط التجاري الذي أصدرت لتمويله السندات هي مجرد دين مستحق لحامل السند على مصدره	تعطي الصكوك الإسلامية للمستثمر ملكية جزئية في الأصل محل العقد، وذلك بعد تحصيل قيمتها وإغلاق باب الاكتتاب وبدء استخدامه في المشروع أم النشاط الاستثماري الذي أصدرت من آجله
المعايير الاستثمارية	بشكل عام، يمكن استخدام السندات لتمويل أي أصل أو مشروع يتوافق مع القوانين المحلية في مكان بالعالم	يجب أن يكون الأصل أو المشروع الذي تستند إليه قيمة الصكوك موافقا للشريعة الإسلامية
ما تمثله كل أداة	يمثل كل سند حصة من الدين	يمثل كل صك حصة من الأصل محل العقد بمعنى أنه يثبت لحامله حق ملكية شائعة أو أصول لها عائد
سعر الإصدار	يستند سعر السند بشكل أساسي على الجدارة الائتمانية للمصدر	تستند القيمة الإسمية للصكوك على القيمة السوقية محل العقد
مكاسب ومخاطر الاستثمار	يحصل حاملو السندات على مدفوعات منتظمة من الفائدة وغالبا ما تكون ثابتة على عمر السند فضلا عن ضماناتهم للحصول على القيمة الإسمية في موعد الاستحقاق	يحصل أصحاب الصكوك على حصة من الأرباح في الأصول او الموجودات محل النقد ويتحملون جزءا من الخسائر في حال وقوعها.
	هي عملية بيع الدين لغير من هو عليه بالنقد تحت مسمى حوالة الحق او التجديد	هو عملية بيع دين مقابل أعيان
تداول الأوراق المالية	يتم تداول السندات في السوق الثانوية	يتم تداول الصكوك الإسلامية إن كانت تمثل ملكية اعيان او منافع اما الصكوك التي تصدر عن ذمم البيوع الآجلة فلا يجوز تداولها شرعا.

آثار التكاليف	لا يتأثر حاملو السندات بالتكاليف أداء المشاريع أو الأعمال التجارية التي أصدرت تلك الأوراق لتداولها	يتأثر حاملو الصكوك بأداء الأصول محل العقد حيث قدم ترجمة ارتفاع تكاليف المشروع أو الأصول إلى انخفاض في الأرباح المستثمرين والعكس صحيح .
ضمان راس المال	في السندات يوفر المصدر ضمانا كاملا لرأس المال والأرباح التي سيتم اكتسابها	لا يوجد لحاملي الصكوك ضمان رأسمالي، ولكن قد يكون هناك طرف ثالث على الاستعداد لأن يكون عقد الضمان منفصلا عن العقد بين طرفي الصك.
القابلية للتحويل إلى أسهم	قابلية التحويل إلى أسهم	غير قابلة للتحويل إلى أسهم لأن الصكوك عبارة عن مشاريع قائمة
تاريخ التطبيق	1600	1990
التمثيل القانوني للمالكين	تنشأ هيئة ذات شخصية مستقلة مملوكة لحاملي السندات لتمثيلهم مع الجهة المصدرة للسندات باعتبارهم مقرضين	تنشأ هيئة ذات شخصية مستقلة مملوكة لمالكي الصكوك لتمثيلهم مع الجهات الأخرى باعتبارهم أرباب المال

المصدر: بالاعتماد على نور الدين كروش ومريم سرا رامة، التصكيك المالي والتسنيد (دراسة مقارنة)، مجلة الدراسات المالية المحاسبية، العدد الثامن، ديسمبر 2017، ص. 655.

03- المقارنة بين الصكوك الإسلامية والأسهم:

3-1 – أوجه الاتفاق بين الصكوك والأسهم:

تشترك الصكوك مع الأسهم في خاصية أن كليهما حقوقا مشاعة في موجودات متنوعة، اقتنيا لغرض الاستثمار، ومن ثم توزيع الأرباح لحاملها كما أن الموجودات تدار من جانب جهة معينة تكون مسؤولة من قبل حملة الأسهم والصكوك، وأن كلا من حاملي الأسهم والصكوك الإسلامية لهم الحق في بيع ما يملكون من أسهم والصكوك إلى غيرهم متى أرادوا ذلك.

3-2 – أوجه الاختلاف:

تتميز الصكوك عن الأسهم في أن مالكي الأسهم يشتركون في إدارة الشركة عن طريق انتخاب مجلس الإدارة من بينهم ولكل واحد منهم صوت في تعيين والإدارة وعزلها، أما مالكوا الصكوك فإنهم لا يشاركون في إدارة الشركة، فحامل الصك ليس له الحق في تعيين الإدارة ولعزلها، إذ العلاقة بين حامل

الصك والمضارب يحكمهما عقد المضاربة الذي يقوم المضارب فيها باستثمار أموال عدد كبير من أصحاب الأموال الذين يدخلون ويخرجون من المضاربة عن طريق بيع وشراء الصكوك[1].

تالتا: من حيث صيغ التمويل

1- الفرق بين المضاربة والإقراض بفائدة

تعتمد البنوك التجارية في إدارتها للسيولة على عملية الإقراض بسعر الفائدة أعلى من سعر الفائدة الذي تقترض به، و الفرق بين الفائدتين هي الأرباح التي تحققها ، أما البنوك الإسلامية فهي تلجأ إلى الاستثمار بصوره المختلفة و المقبولة شرعا وهي الوسيلة المتاحة أمامهم لتحقيق إدارة فعالة للسيولة ، فإذا أجرينا مقارنة بين صيغ المضاربة وبين آليات التمويل ، التقليدي فنجد أن التمويل بالمضاربة من أهم الوسائل التي تبرز تفرد النظام المصرفي الإسلامي ، وتفوقه في ميدان التمويل من خلال التنظيم السليم للعلاقة المتوازنة بين رأس المال وجهد الإنسان ' في حين نجد البنوك التجارية تستثمر أموالها في الأورق المالية ' الأسهم والسندات مقابل عائد ثابت أو متغير تم البنوك الإسلامية تجعل الاستثمار خارج ودائعها في قطاعات مختلفة لكن هذا الاستثمار يختلف عن البنـــوك التجارية[2] ، بمعنى أن البنوك الإسلامية لا تستطيع توظيف السيولة في شراء السندات أو غيرها من الأوراق المالية التي تحمل فائدة ثابتة لأن نظامها يرتكز على مبدأ تقاسم المخاطر لأن كل من المستثمر (المقرض) ورائد الأعمال (المقترض)يتقاسمان نفس القدر من المخاطر وبالتالي هناك فرص ضئيلة للغاية لإفلاس البنك الإسلامي في حين أن نظام البنوك التجارية هو نظام محفز للمخاطر لأن المستثمرين أو المقرضين أي البنوك لا علاقة لهم بفقدان المقترض يحصلون على سعر الفائدة ثابت غير أن مخاطره متضمنة ويمكن أن يفقد البنك إجمالي أمواله في حال فشل العمل أو سوء استخدام القرض[3].

[1] – نقلا عن براضية حكيم , مرجع سلبق , ص94

[2] سندس ريحان باهي "دراسة فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية" مرجع سابق , ص.46 .

[3] محمد محمود المكاوي " أسس التمويل المصرفي الإسلامي ", مرجع سابق , ص.34 .

الجدول رقم (04-01): مقارنة القرض في البنوك التقليدية والتمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية

أوجه المقارنة	القرض في البنوك التقليدية	التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية
أولا من حيث العلاقة وطبيعة الالتزام	علاقة دائن بمدين يلتزم المدين بسداد أصل القرض والفوائد الثابتة المتفق عليها بصرف النظر عن السيولة النتائج النهائية للمشروع.	علاقة شريك بشريك يرتبط السداد بالتدفقات الفعلية والنتائج النهائية للمشروع
ثانيا من حيث اتخاذ قرار التمويل	الاعتبار الغالب لدى منح القروض هو القدرة المقترض على الوفاء بالدين	البنك الإسلامي يهتم أكثر بسلامة المشروع والقدرة التجارية والإدارية للمشارك
ثالثا من حيث التوزيع والعائد	فوائد في فترة الإنشاء تتحدد مسبقا في شكل الفائدة الثابتة تحمل كتكلفة على حساب الأرباح والخسائر	لا يوجد عبء تمويلي لمالكي رأس المال يتم التوزيع بين البنك والممول حسب النتائج العقلية ربحا او خسارة، وبنسبة كل منهما في إجمالي التمويل يتلقى عائدا فقط إذا نجح المشروع حقا
رابعا من حيث الضمانات	تؤخذ كل الأنواع الضمانات الخاصة العينية لضمان سداد القرض الضمانات هي أول العناصر التي ينظر إليها عند دراسة المقترض الهدف من أحد الضمانات الرجوع واستيفاء المديونية	الضمان يؤخذ لمواجهة تقصير الشريك في تنفيذ الشروط المتفق عليها. حيث أن الشريك أمين على حصة البنك في المشاركة الهدف نت اخذ الضمانات هو تأكيد وحرص الشريك وجديته في تسيير العملية ودفعه إلى عدم الإخلال بشروطها المتفق عليها ان الضمانات هي اخر العناصر التي ينظر إليها عند دراسة تقويم العمليات.
خامسا تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية	القرض يتاح لأي غرض من الأغراض بصرف النظر إذا كان استثمارا منتجا	اعتماده في توظيف الموارد على إقامة

	ام لا بوسع القطاع الخاص الحصول عليه حتى من اجل الاستهلاك التفاخرين والمضاربة على الأسعار.	المشروعات الاستثمارية قدرته على تحفيز المستثمرين على القيام بالاستثمار عن طريق رفع الكفاءة الحدية لراس المال مشاركة المستثمرين في تحمل المخاطرة وتوجيه الاستثمارات إلى مجالات او مشروعات أكثر إفادة للمجتمع
سادسا من حيث تكلفة الأموال	تكلفة مقطوعة تحسب وتكون عبئا على المشروع تتكون من الفوائد وبعض العمولات والرسوم وما يشبهها	لا يوجد تكلفة مسبقة إذ ان العائد هو ناتج فعلي محقق يتم الحصول عليه، لتوزيع الربح وليس تحميلا على الربح
سابعا: من حيث مخاطر التمويل	رجل الاعمال المقترض ملزم لأصل القرض والفائدة في تاريخ الاستحقاق بغض النظر عن نتيجة العملية الممولة بالقرض حق البنك لا يسقط بعدم السداد طالما انه مستمر في المطالبة به	رجل الاعمال في المشاركة لا يكون ملتزما بسداد عوائد او إعادة أصل مبلغ التمويل إلا إذا كان هناك تعد او تقصير به
ثامنا من حيث أسس التوظيف	تتمثل المعايير التي يجب توافرها في المقترض بالآتي: 1-شخصيته 2-خبرة المقترض -3-سلامة المركز المالي -4-الظروف الاقتصادية العامة -5-الضمانات العينية والشخصية	الالتزام بالأولويات الإسلامية التعامل في الحلال والطيبات تجنب اكل المال بالباطل سداد الديون في مواعيد استحقاقها التعجيل في أداء حقوق المجتمع الوفاء بالعقود والعهود اليقين بان التعامل بالربا يمحق المال وتؤول الشخص إلى الفقر

المصدر: محمد محمود المكاوي " أسس التمويل المصرفي الإسلامي «، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2009، ص 36.

2-الفرق بين المرابحة والقروض بفائدة: وتمثل الفروقات الأساسية بين أدوات إدارة السيولة في كلا من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من خلال المقارنة مثلا ما بين صيغة المرابحة والقروض بفائدة والتي تتمثل في الاتي:

الجدول رقم (05-01): المقارنة بين المرابحة في البنوك الإسلامية والقروض في البنوك التقليدية

أوجه المقارنة	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية
الفائدة الربح	الفائدة ناتجة عن إقراض الغير، فلا معاوضة فيها لان البديلين من جنس واحد	الربح في المرابحة زيادة في معاوضة صحيحيه بين نوعين من المال مختلفي الأغراض والمنافع
تحديد الفائدة والعائد	العميل في البنوك التقليدية في موقف ضعيف لا يمكنه وضع شروط متساوية مع البنك قيمة الفائدة بقدر ما يشاء	يتحدد الربح بين البنك الإسلامي والعميل تبعا لشروط متساوية
الغرض من التمويل ومشروعيته	تقترض نقودا بصرف النظر عما إذا كانت ستستخدم في مجالات أحلها الله سبحانه وتعالى، كم انها لا يتاح لها القدر الكافي للرقابة على إنفاق القرض المخصص من اجله التمويل	المرابحة تخضع لضوابط الشرعية حيث لا يتعامل البنك الإسلامي، إلا فيما احله الله كما ان المرابحة تتعامل في السلع، وبالتالي فإن الغرض من التمويل يكون واضحا وظاهر ولا يستخدم إلا فيما خصص من اجله.
مسؤولية البنك عن العميل	تمنح العميل المال دون ان تشاركه اتخاذ القرارات الشراء للسلع والبضائع وبالتالي فهي تقتصر على خبرة العميل بمفرده	أحد اهم أسباب نشأة فكرة المرابحة للأمر بالشراء هي تضافر الخبرات المتوافرة لدى البنك الإسلامي والعميل للوصول إلى أفضل قرارات الشراء للبضاعة
تعتر العميل وتوقفه عن السداد	يطالب العميل بسداد القرض وفوائده وفوائد التأخير دون الرجوع إلى أسباب توقف العميل عن السداد	يقوم البنك بدراسة أسباب توقف العميل عن السداد فإذا كانت أسباب لا دخل له فيها ودون قصد منه (فنظرة إلى ميسرة) اما إذا تبتان العميل قادر على السداد ويماطل فيه فيطبق المبدأ الإسلامي مطل الغنى ظلم وله الحق في مطالبته بعوض التأخير طبقا للضرر الذي وقع على البنك جزاء تأخير السداد.

المصدر: محمد محمود المكاوي، المكتبة العصرية، مصر، 2009، ط 01.

رابعا: من حيث العلاقة مع البنك المركزي

01-: أوجه التشابه:

الالتزام بالسقف المحدد لإجمالي الإئتمان (القرض) الذي يمنحه أي بنك في مدة معينة

الالتزام بتحديد نسبة رأس المال إلى الودائع

02-: أوجه الاختلاف:

الفوائد الخاصة بالأموال المودعة لدى البنك المركزي:

-البنك التقليدي: يأخذ هذه الفوائد

-البنك الإسلامي لا يأخذ الفوائد ويعتبرها من باب الربا المحرم

الاقتراض من البنك المركزي لتوفير السيولة:

-البنك التقليدي: يقترض من البنك المركزي ويكون هذا القرض بفوائد.

-البنك الإسلامي: لا يلجأ للبنك المركزي لأنه يقدم السيولة على أساس الفوائد.[1]

[1] سعد عبد محمد " العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية " , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية , العدد الاربعون , 2014, ص 307

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

سيتم تحت هذا العنوان عرض مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع إدارة السيولة في المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، قد تم تقسيم الدراسات المتوصل إليها إلى مطلبين المطلب الأول خصص للدراسات باللغة العربية أما المطلب الثاني فقد تم تخصصيه للدراسات السابقة باللغات الأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

1- دراسة حكيم براضية:

بعنوان التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية وهي عبارة عن رسالة ماجستير في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف سنة 2011، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية مع إبراز وعرض تجارب بعض الدول التجربة الماليزية والتجربة السودانية، وتتمثل الإشكالية الرئيسية للبحث:

ماهي الحلول التي تتيحها ألية التصكيك الإسلامي للتغلب على مشكلة إدارة السيولة؟

وقد توصلت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- ❖ الصكوك الإسلامية من بين منتجات الهندسة المالية الإسلامية، وفتحت أمام البنوك الإسلامية أفاقا استراتيجية جديدة.
- ❖ مدى أهمية الصكوك الإسلامية في إدارة السيولة لدى البنوك الإسلامية
- ❖ مدى نجاح تجربتي السودان وماليزيا في مجال التصكيك الإسلامي.

وإن أهم ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة:(حكيم براضية) أنها دراسة مقارنة ما بين إدارة السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، وتم التركيز من خلالها على أهم منتجات المالية الإسلامية بما فيهم الصكوك الإسلامية وبعض من الأدوات التقليدية لإدارة السيولة في البنوك التجارية كما تختلف الدراسة المذكورة أعلاه ما يلي:

- اختلفت في موضوع الدراسة دور أداة التصكيك في إدارة السيولة، كما اختلفت أيضا في الحدود المكانية والزمانية للبحث.
- منهج دراستنا المقارنة أما بالنسبة لدراسة حكيم براضية هو المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح مختلف العناصر المرتبطة في البنوك الإسلامية وكذا مختلف العناصر المرتبطة بالتصكيك ومخرجاته ودوره في إدارة البنوك الإسلامية.

2-دراسة حيدر يونس الموسري 2011:

الدراسة عبارة عن مقال بعنوان " إدارة المخاطر والسيولة المصرفية " دراسة تحليلية مقارنة في المصارف التجارية والإسلامية في مجلة جامعة كربلاء، المجلد رقم 09، العدد 02، الصفحات من01-12، كان غرض هذه الدراسة هو تسليط الضوء على إدارة المخاطر والسيولة المصرفية في البنوك الإسلامية – مصرف الراجحي للاستثمار والبنوك التجارية وبنك الرياض في المملكة السعودية.

وتتمثل الإشكالية الرئيسية للبحث: تباين واختلاف السياسات المتبعة في البنوك تبعا للفكر والضوابط كل نوع من أنواع البنوك التجارية والإسلامية، وهذا التباين والاختلاف لا ينحصر على مستوى الأدوات الاستثمارية المستخدمة وإنما يمتد إلى طريقة إدارة الموارد المالية المتاحة لكل نوع من البنوك محل الدراسة وأيضا الكيفية التي تتم بمقتضاها إدارة المخاطر.

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة:

- ❖ وجود اختلاف في سياسات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية عن إدارة المخاطر في البنوك التجارية
- ❖ وجود اختلاف في إدارة السيولة المصرفية في البنوك الإسلامية مقارنة بإدارتها في البنوك التجارية.

وإن أهم ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة: (حيدر يونس الموسرين) هو اختلاف الحدود الزمانية والمكانية للبحث كما تتشابه دراستنا مع حيدر من حيث الهدف وهو المقارنة إدارة السيولة ما بين البنوك الإسلامية والتقليدية، كما تختلف عنها في أنها ركزت على إدارة المخاطر.

2- دراسة أسامة العاني ودكتور محمود الشويات:

هي عبارة عن ورقة بحث أعمال المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية بالأردن 2015 بعنوان إدارة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، تهدف هذه الدراسة الى تبيان أوجه الشبه و الاختلاف بين مفهوم السيولة لدى المصارف الإسلامية و التقليدية كما تطرقت إلى محاولة البحث في أسباب مشكلة فائض السيولة من جوانبها الشرعية و القانونية و الابتكارية كما استعرضت الدراسة بعض الأدوات المالية الإسلامية المطبقة في المصارف الإسلامية و تبيان مشروعيتها، توصي الدراسة إلى إنشاء بنك مركزي إسلامي يكون من أهم أدواره وضع سياسة نقدية و مالية لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية و يعمل على تطوير أطر قانونية و تنظيمية، توحيد جهود المصارف الإسلامية على الصعيد الدولي و المحلي من خلال إشراك علماء الشريعة و المتخصصين في المصرفية الإسلامية لابتكار أدوات مالية نقدية لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية، توفير نظام رقابة داخلي للتحقق من كفاءة إدارة السيولة و حسن تنفيذها، العمل على تطوير السوق الثانوية لتداول الأدوات المالية المتوافقة مع

الشريعة الإسلامية حتى يمكن الاستفادة من سيولتها، ضرورة ولوج المصارف الإسلامية إلى سوق الصكوك الإسلامية للاستفادة من مزاياها في إدارة السيولة.

من أهم نتائج هذه الدراسة:

- ❖ معظم الأدوات المالية المستخدمة في المصارف الإسلامية تصطدم بالمحددات الشرعية عند تطبيقها.
- ❖ مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية هي أعمق وأكبر منها في البنوك التقليدية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

01- الدراسة بعنوان : A Comparative Study of Liquidity Management Islamic Bank and a Conventional Bank The Evidence from Bangladesh

من إعداد الباحثان: MUZAHIDUL ISLAM أستاذ ورئيس قسم البنوك جامعة دكا

وHASIBUL ALAM CHowchury محاضر قسم البنوك جامعة دكا

الدراسة هي عبارة عن مقال في مجلة الاقتصاد الإسلامي للعلوم المالية والمصرفية، المجلد رقم 05، العدد 01،

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ومقارنة وضع السيولة للبنك الإسلامي مع البنك التقليدي، للفترة ما بين 2003و 2006، حيث تم تحليل ما إذا كان وضع السيولة يتأثر بمؤشرات الأداء، كما تم دراسة الفجوات الصافية للسيولة لكلا البنكين، وثم استخدام الأدوات الإحصائية مثل الانحدار البسيط والمتعدد.

وكانت النتائج المتوصل إليها:

- ❖ إن البنك الإسلامي أظهر أداء أفضل نسبيا في إدارته للسيولة من البنك التقليدي
- ❖ نسبة الربحية لها تأثير كبير على إدارة السيولة في كلا البنكين.

*** إن أهم ما تميزت دراستنا عن هذه الدراسة:**

- هو التطرق إلى كيفيات إدارة السيولة في كلا النوعين من البنوك والتطرق إلى تحليل مؤشرات قياس السيولة في حين أن هذه الدراسة تناولت الأدوات الإحصائية للتحليل ومقارنة وضع السيولة لدى البنوك محل الدراسة.
- ضف إلى ذلك اختلاف الحدود الزمانية والمكانية للدراسة.
- هذه الدراسة تطرقت إلى قياس ودراسة الفجوات الصافية لسيولة البنوك محل الدراسة.

2- دراسة بعنوان Liquidity Risk Management A comparative Between conventional and islamic banks of study Pakistan

للباحثان Mohammed Farhan Akhtar، khizer Ali، shaima sadaqat)

إدارة مخاطر السيولة: دراسة تطبيقية مقارنة بين مجموعة من البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية في باكستان هذه الدراسة حاولت اختبار إدارة مخاطر السيولة، من خلال إجراء دراسة تطبيقية مقارنة بين مجموعة من البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية في باكستان، حيث استعملت عينة من 12 بنك، 6 بنوك تقليدية و6 بنوك إسلامية فترة الدراسة كانت من 2006 إلى 2009 باستعمال برنامج spss ومعادلة الانحدار البسيط، سعى هذا البحث إلى التحقق من تأثير المتغيرات المستقلة التالية:

حجم المؤسسة، صافي رأس المال العامل، المردودية الاقتصادية، المردودية المالية وكفاية رأس المال، على المتغير التابع مخاطر السيولة في تلك البنوك، أما عن أهم النتائج التي تم التوصل إليها فهي:

- ❖ وجد أن حجم البنك وصافي رأس المال العامل ليس لهما أي علاقة مؤثرة على مخاطر السيولة في كل البنوك الإسلامية.
- ❖ نسبة كفاية رأس المال وجد أن لها تأثير وعلاقة بمخاطر السيولة في البنوك التقليدية، في حين أن هذه النسبة في البنوك الإسلامية لم يكن لها تأثير على مخاطر السيولة
- ❖ المردودية الاقتصادية: وجد أن لها علاقة مؤثرة على مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية في حين لم يكن لها أي علاقة على مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية.

وإن أهم ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة:

- اختلاف الحدود الزمانية والمكانية للبحث بالإضافة إلى تركيز الباحثان على مخاطر السيولة في كلا النوعين من البنوك غير أن دراستنا اقتصرت فقط على المقارنة بين إدارة السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية
- استخدمت هذه الدراسة برامج إحصائية للتحقق من تأثير المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع المذكورين أعلاه على عكس دراستنا التي تم الاعتماد فيها على تحليل مؤشرات قياس السيولة.

خلاصة الفصل الأول:

بعد استعراضنا لأهم استراتيجيات إدارة السيولة وسرد لمجموعة من الأدوات المالية المستخدمة لدى كلا النوعين من البنوك توصلنا إلى أن البنوك الإسلامية تنفرد عن البنوك التقليدية في استخدام هاته الاستراتيجيات، فهناك من النظريات والسياسات ما هو محظور عنها شرعا، منها نظرية القرض التجاري، أما النظريات الأخرى فيمكن للبنوك الإسلامية استخدامها إذا ما راعت الشروط الشرعية على عكس البنوك التقليدية التي لا تجد حرجا في ذلك.

كما استنتجنا أيضا أن اختلاف إدارة السيولة في كلا النوعين من البنوك ينطلق بالدرجة الأولى من:

- اختلاف مصادر الموارد للبنوك واستخداماتها
- الاختلاف في الأدوات المالية المستخدمة في إدارة السيولة لكلا البنكين الإسلامي والتقليدي.
- اختلاف هاته البنوك مع البنك المركزي دون أن نهمل تطرقنا لمجموعة من المتطلبات الأساسية لإدارة السيولة.

وفي الأخير سنحاول إدراج ما تناولناه في الجانب النظري من موضوعنا من خلال إسقاطه على الجانب التطبيقي في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

دراسة مقارنة بين البنك الإسلامي البركة الجزائري والبنك التقليدي الوطني الجزائري

تمهيد:

في الفصل الثاني قمنا باختيار بنك البركة الجزائري كعينة عن البنوك الإسلامية والبنك الوطني الجزائري كعينة أيضا عن البنوك التقليدية، من أجل إسقاط ما تم عرضه في الجانب النظري بالتعرف على الأساليب والسياسات والطرق التي يتخذها كل من البنكين في إدارتهما للسيولة، ولغرض البحث والتحليل قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: لمحة عامة حول المؤسسة ومنهجية الدراسة

المبحث الثاني: عرض النتائج وتفسيرها

المبحث الأول :لمحة عامة حول البنوك محل الدراسة والمنهجية المتبعة

في هذا المبحث سنستعرض إدارة السيولة ببنك البركة الجزائري وبنك الوطني الجزائري، حيث تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين، ففي المطلب الأول سيتم التعرف على البنكين محل الدراسة أما في المطلب الثاني سنتناول أدوات جمع البيانات وقياس متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: تقديم البنوك محل الدراسة

من خلال هذا المطلب سنتعرف على كل من بنك البركة الجزائري وبنك الوطني الجزائري.

الفرع الاول: تقديم عام حول بنك البركة الجزائري

أولا: تعريف بنك البركة الجزائري

تأسس بنك البركة الجزائري بموجب قانون النقد والقرض رقم 10/90 الصادر في: 1990/04/14 كأول بنك إسلامي في الجزائر في شكل مساهمة معتمدة في بنك الجزائر، برأسمال مختلط قيمته 500 مليون دينار جزائري مقسمة إلى 500000سهم بالاشتراك كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بنسبة 56% وشركة دالــة البركة القابضــة الدولية (السعودية) بنسبة 44% وحاليا أسهم البنك مقسمة كما يلي:

مجموعة البركة المصرفية البحرين 55.9 % بنك الفلاحة والتنمية الريفية 4.10%، نشأ بنك البركة الجزائري رسميا في: 1991/05/20و بادر أعماله من خلال المادة 70 من الامر 11/03 الصادر في 2003/08/26 وبالأمر رقم: 04/10 المؤرخ في: 2010/08/26 ويجمع بين صفتي البنك التجاري وبنك الأعمال والاستثمار ويمارس نشاطه بما يوافق أحكام الشريعة الإسلامية[1]، ويمتلك البنك عدة وكالات منتشرة عبر التراب الوطني منها وكالة غرداية.

ثانيا: مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المصرفية في إدارة السيولة

نظرا لمركزية التسيير وخاصة فيما يخص إدارة السيولة قمنا بعرض جملة من مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المصرفية

[1] بيانات مأخوذة من الموقع الرسمي للبنك www.barka.dz في: 2019/05/28 بتوقيت 10.14

أ) **مجلس الإدارة**

1) اعتماد استراتيجيات وسياسات إدارة السيولة ومراجعتها مرة واحدة على الأقل في السنة والتأكد من قيام الإدارة بتنفيذها.
2) تحديد درجة مخاطر السيولة التي يمكن أن يتحملها ويقبلها البنك من خلال وضع ما يسمى بدرجة تحمل مخاطر السيولة " وبما يتناسب مع استراتيجيته وقدرته على الحصول على مصادر تمويل وقدرته على إدارة السيولة في مختلف الظروف.
3) التأكد من توفر الخبرات الضرورية لدى الإدارة التنفيذية والأشخاص المعنيين بإدارة السيولة وأنظمة لقياس ومراقبة جميع مصادر مخاطر السيولة
4) مراجعة التقارير الدورية حول وضع سيولة البنك والحصول على تقارير فورية في حال حدوث تغيرات جوهرية على سيولته الحالية او المستقبلية.
5) فهم طبيعة العلاقات ما بين مخاطر السيولة والمخاطر الأخرى مثل الائتمان، السوق، التشغيل، السمعة.
6) التأكد من اتخاذ الإدارة التنفيذية للإجراءات التصحيحية المناسبة لمواجهة أي أحداث جديدة تؤثر على السيولة[1].

ب) **مسؤولية الإدارة التنفيذية:**

1. وضع وتنفيذ استراتيجية إدارة السيولة بحيث تتماشى مع "درجة تحمل مخاطر السيولة" وبحيث يتم مراعاة ما يلي.

تركيبة الأصول والخصوم ودرجة تنوع ومدى استقرار مصادر تمويل البنك بحيث يتم تجنب كافة أشكال التركز فيها

- أسلوب إدارة السيولة اليومي والمعايير المستخدمة لاعتبار الأصول سائلة وقابلة للتداول
- متطلبات السيولة في الأوضاع العادية وفي الأوضاع الضاغطة خاصة البنك أو خاصة بالسوق.

2. إعلام مجلس الإدارة فورا في حال حدوث أي أحداث جديدة تؤثر على السيولة.

3. إدارة ومراقبة مخاطر السيولة واحتياجاتها على مستوى البنك وعلى مستوى المجموعة البنكية.

التأكد من تمتع الموظفين المعنيين بوضع الضوابط الداخلية بخصوص إدارة السيولة بالخبرات والكفالات الاستقلالية ومنهم يملكون سلطة الاعتراض على المعلومات والفرضيات المقدمة من قبل وحدات العمل بخصوص السيولة.

[1] – حسين سعيد , إدارة السيولة في المصارف الإسلامية , المؤشر الخامس للمؤسسات و المصارف الإسلامية , سوريا , مارس , 2010 , ص39 و بالإعتماد على موقع مجلس الخدمات الإسلامية:www.itsb.org

4. الموافقة على المعايير الموضوعية المتعلقة برفع تقارير السيولة بما في ذلك نطاقها ودورية رفعها إلى مجلس إدارة المخاطر، لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات أو الإدارة التنفيذية مع ضرورة تحديد الجهة المسؤولة عن إعادة هذه التقارير
5. التأكد من قدرة البنك على الوصول إلى مصادر التمويل والتأكد من إدارتها بفعالية
6. الاحتفاظ بقدر كاف من الأصول السائلة عالية الجودة والغير المرهونة بحيث تستخدم لتعزيز سيولة البنك عند الحاجة (من خلال بيعها او رهنها) على أن تنسجم مع كل درجة تعقيد أنشطة البنك ودرجة سيولته وخصومه ومدى عدم التطابق استحقاقات مصادر أمواله بحيث يتم ربط حجم هذه الأصول مع التقديرات المتعلقة باحتياجات السيولة المطلوبة ومع درجة تحمل مخاطر السيولة
7. قياس وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للأصول والخصوم والالتزامات خارج الميزانية ضمن مختلف الفترات الزمنية وتحت مختلف الظروف[1].
8. استخدام فرضيات واقعية حول احتياجات البنك المستقبلية للسيولة وذلك على المدى القصير وعلى المدى الطويل واستخدام فرضيات متحفظة بخصوص درجة تداول موجودات البنك ومدى قدرته على الحصول على التمويل خلال الفترات التي يواجه فيها مشاكل في السيولة.
9. استخدام عدة مقاييس لقياس مخاطر السيولة بشكل كمي.
10. استخدام نظام معلومات إداري معتمد مصمم لغرض تزويد الإدارة العليا وفي الوقت المناسب بكافة المعلومات اللازمة حول وضع سيولة البنك.
11. المحافظة على وجود نشط في الأسواق التي يعتمد عليها البنك كمصدر لتمويل البنك من خلال المحافظة على علاقات طيبة مع الجهات التي تزوده بالأموال الحرجة.
12. إدارة مراكز ومخاطر السيولة خلال اليوم وذلك بقياس التدفقات النقدية (الداخلة او الخارجة) اليومية المتوقعة بما في توقع موعد هذه التدفقات خلال اليوم وتحديد الأولوية في سد الالتزامات وفقا لتاريخ استحقاقها والتنبؤ بالعجز المحتمل.
13. وضع خطة تمويل الطوارئ بحيث توضح الإجراءات اللازمة لمواجهة نقص السيولة في الأوضاع الطارئة.
    1. أن تتضمن الخطة وصفا واضحا للإجراءات التي يجب إتباعها للمحافظة على السيولة ولمعالجة حالات النقص في السيولة وأن توضح الإجراءات ذات الأولوية والتي يجب اتخاذها عند الطوارئ مع توضيح وقت وكيفية تفعيل كل إجراء.

[1] – نفس المرجع ،ص40

2. ان توضح الخطة مصادر التمويل المحتملة في حالات الطوارئ والمبالغ المقدرة والتي يمكن تحصيلها من هذه المصادر.
3. ان تكون الخطة قادرة على مواجهة القضايا المتعلقة بالسيولة في الأوقات المختلفة.[1]
4. ان يتم تحديد الأدوار والمسؤوليات بما في ذلك صلاحيات تنفيذ الخطة مع تشكيل فريق" إدارة الازمات " وذلك لتسهيل التنسيق الداخلي وعمليات اتخاذ القرارات خلال فترات أزمات السيولة.
5. أن تعكس الخطة برامج البنك المركزي للإقراض ومتطلبات الضمانات والإجراءات لتتمكن من الحصول على التمويل من البنك المركزي.

أن تكون الخطة منسجمة مع خطة استمرارية العمل وان تكون قابلة للتشغيل عند تنفيذ الترتيبات المتعلقة باستمرارية العمل مع الاحتفاظ بأسماء أعضاء الفريق المسؤولين عن تطبيق الخطة ومداومات تفصيلية عنهم بالإضافة إلى مراجعة وتحديث الخطة مرة في السنة على الأقل وذلك بعد موافقة مجلس الإدارة على ذلك.

14. يجب على البنك ان يدير فاعلية الضمانات المتوفرة لديه وذلك لمقابلة لاحتياجات المتوقعة او غير المتوقعة للاقتراض.

15. وضع مجموعة من المؤشرات (الكمية او النوعية) للمساعدة في التعرف مبكرا على مشاكل السيولة

16. الإفصاح من خلال التقارير الدورية عن معلومات كمية عن وضع السيولة لدى البنك و معلومات نوعية عن هيكل إدارة مخاطر السيولة بشكل يوضح أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة التنفيذية ومختلف الوحدات التنظيمية[2].

الفرع الثاني: تقديم عام حول البنك الوطني الجزائري

أولا: تعريف البنك الوطني الجزائري

أنشئ بتاريخ: 1966/06/13 بموجب الامر 66/178الصادر: بتاريخ 13 جوان 1966، واسند له مهام وتشجيع سياسة التسيير لرفع الخناق عن البنك المركزي والخزينة العمومية هو اول بنك تجاري وطني بالجزائر تأسس بتدخل كل من: القرض العقاري الجزائري، تونس والقرض الصناعي والتجاري، البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا.

---

[1] نفس المرجع ، ص41

[2] – بالإعتماد على حسين سعيد , مرجع سبق ذكره, ص 41 و موقع مجلس الخدمات الإسلامية:www.itsb.org

مكتب معسكر للخصم، ويضم حوالي 200 وكالة موزعة على 17 مديرية جهوية قدر رأسمال البنك ب 41.06مليار دينار جزائري كما انه يساهم في رأسمال العديد من البنوك فهو يساهم مثلا: بنسبة 05 بالمائة في البنك الاوروغربي و نسبه 38 بالمائة نحو بنوك البحر الأبيض المتوسط تم توسيع شبكته إلى 214 وكالة تشرف عليها 17 مديرية جهوية للاستغلال.[1]

منها وكالة غرداية التي تخضع جهويا إلى المديرية الجهوية بورقلة.

ثانيا: الإجراءات المتبعة من طرف البنك الوطني الجزائري في إدارته للسيولة:

- توجيه نسبة السيولة لضمان حماية المودعين وهي تعبر عن العلاقة بين الأصول السائلة لمدة قصيرة والخصوم المستحقة لآجل قصير حيث:

نسبة السيولة =الأصول السائلة على المدى القصير /الخصوم المستحقة لآجل القصير % ≥ 100حيث بدا البنك الوطني الجزائري في تطبيقها إبتداءا من سنة 2002 فحسب المادة الثالثة من النظام 11- 04 ، حيث يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة[2]

وتتمثل الأصول السائلة في النقدية لدى: الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية

ومن تعليمات المديرية العامة ومديرية إدارة السيولة إلزامية الاحتفاظ كحد أدنى من السيولة وهو 350 مليار دينار جزائري وذلك خلال خمسة عشرة يوما الأولى من كل شهر وضرورة الاحتفاظ بمليار وخمسة مائة دينار جزائري كودائع لدى بنك الجزائر.

المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات وقياس المتغيرات

بعدما تعرفنا على عينة الدراسة بنك البركة الجزائري والبنك الوطني الجزائري ولاستكمال هذه الدراسة ولنتمكن من التأكد من صحة الفرضيات اعتمدنا على مجموعة الأساليب والأدوات

2يانات مأخوذة من الموقع الرسمي للبنك www.bna.dz في: 2019/05/28 بتوقيت 14.12

[2] معلومات مقدمة من طرف البنك أي اثناء المقابلة مع مدير البنك الوطني الجزائري السيد :بخوش زهير في تاريخ : 2019/05/12

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات

وقد تمثلت هذه الأدوات فيما يلي:

-**أولا المقابلة**: لمعرفة واقع إدارة السيولة والاستراتيجيات المتبعة على مستوى كل من بنك البركة الجزائري فرع غرداية والبنك الوطني الجزائري بغرداية، عن طريق الاتصال مباشرة بمدير كل بنك على حدا، بالإضافة إلى مقابلة كل من نائبه ورئيس مصلحة قسم الشؤون القانونية ورئيس مصلحة قسم الرقابة الداخلية، حيث وجهت لهم مجموعة من الأسئلة مجموعة من الأسئلة المفتوحة والمغلقة[1].

-**ثانيا جمع الوثائق**: والمتمثلة في القوائم المالية لكلا البنكين للفترة الممتدة من 2013 إلى غاية 2017 حيث تم استخراجها من موقع كل بنك على حدى.

الفرع الثاني: عرض المؤشرات المستعملة في تقييم وضع السيولة على مستوى كل بنك

استخدمنا مؤشرات قياس السيولة من أجل معرفة وضع إدارة السيولة في كلا من البنكين محل الدراسة وذلك بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين، وقد استخدمنا ب رنامج Microsoft office Excel 2013 لحساب النسب المئوية وتمثيل الرسومات البيانية وهي كالتالي:

- أولا: مؤشر السيولة القانونية.
- ثانيا: مؤشر إجمالي الأصول السائلة /إجمالي الأصول.
- ثالثا: مؤشر نسبة الرصيد النقدي.
- رابعا: مؤشر إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع.
- خامسا: مؤشر نسبة القروض إلى إجمالي الأصول.

[1] تمت المقابلة تحت إشراف كل من السيد مدير بنك البركة الجزائري السيد سبع عبد الحفيظ والسيد مدير البنك الوطني الجزائري السيد بخوش زهير.

المبحث الثاني: عرض النتائج وتفسيرها

سنعرض في هذا المبحث مختلف النتائج المتحصل عليها من خلال المقابلة وحساب مؤشرات السيولة، لغرض اختبار الفرضيات من خلال الاستنتاجات المتوصل إليها.

المطلب الأول: عرض النتائج

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم النتائج المتواصل إليها من مختلف البنكين، للفترة الممتدة من 2013 – 2017.

الفرع الأول: معرفة واقع السيولة لدى بنك البركة والبنك الوطني الجزائري

باستخدام بعض مؤشرات قياس السيولة، والتي تطرقنا إليها في الجانب النظري من البحث.

أولا: مؤشر السيولة القانونية

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطات الأولية +الاحتياطات الثانوية}}{\text{الودائع +الالتزامات الأخرى}}$$

الجدول رقم (01–02): نسبة السيولة القانونية ببنك البركة الجزائري وبنك الوطني الجزائري خلال الفترة من 2013 –2017

السنوات/البنوك	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط الحسابي
بنك BNA	26%،19	22%	21%،04	24%،48	25%،8	23.90%
بنك البركة	70%،7	60%،77	61%،84	56%،31	48%،51	59.62%

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على القوائم المالية لسنوات الدراسة مستخرجة من موقع البنكين

الشكل رقم (01-02): يمثل نسبة السيولة القانونية

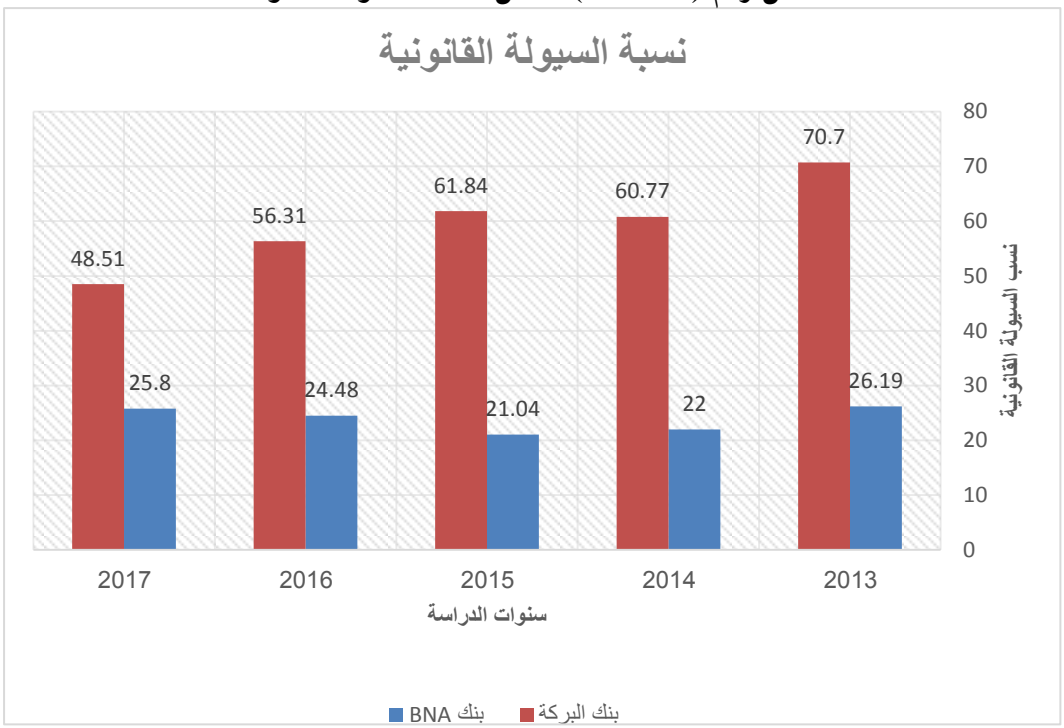

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات الدراسة باستخدام برنامج Excel 2013

يشير الجدول رقم :(**01-02**) إلى نسبة السيولة القانونية للبنكين عينة الدراسة، ويظهر من هذا الجدول أن أعلى متوسط قد سجل لهذه النسبة كان في بنك البركة الجزائري، بلغ % **59.62** قياسا بالبنك التقليدي الوطني الجزائري، ويعود ارتفاع هذه النسبة بشكل عام إلى مقدار الزيادة في الاحتياطات الأولية والثانوية أي الأرصدة النقدية الجاهزة والموجودات التي يمكن أن تحقق السيولة المناسبة دون عناء، كما انه هناك تفاوت في تحقيق هده النسبة، بين البنكين ففي بنك البركة تراوحت النسبة ما بين :(% 70.70 - 48.51%) حيث بلغت % 70.70في سنة 2013 تم انخفضت % 60.17 في سنة 2015 ثم انخفضت سنة 2016 إلى% 56.31 ثم انخفضت% 48.51 في سنة 2017 وهذا راجع إلى انخفاض النقد والارصدة النقدية لدى البنك قياسا بإجمالي الودائع والالتزامات الأخرى للبنك، أما بالنسبة لبنك الوطني الجزائري فقد تراوحت النسبة ما بين: (% 21.04 – 26.18 %) حيث بلغت 26.18 سنة 2013تم انخفضت % 22 سنة 2014 ثم انخفضت% 21.04 في سنة 2015 ثم ارتفعت 24.48% في سنة 2016 تم ارتفعت % 25.8 سنة 2017 لزيادة النقد والارصدة النقدية لدى البنك اما المتوسط فبلغ% 23.9 خلال سنوات الدراسة ، ويتبين من الجدول ان المتوسط الحسابي لهذه النسبة لكلا البنكين بعيدين حيث بلغ في بنك البركة الجزائري% **59.62** بينما في البنك الوطني الجزائري بلغ% 23.90 مما يدل ان بنك البركة الجزائري لديه حجم من السيولة النقدية

اكبر مقارنة ببنك الوطني الجزائري . ان ما يفسر ارتفاع هذه النسبة هو الزيادة في الموجودات السائلة مقارنة بالمطلوبات السائلة، هذه النسبة تلزم البنك الاحتفاظ بها لدى السلطة النقدية.

ثانيا: المؤشر إجمالي الأصول السائلة /إجمالي الأصول

ويعبر عنها بالصيغة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي الأصول السائلة} \times 100}{\text{إجمالي الاصول}}$$

إن هذا المؤشر من اهم المعايير المستخدمة لقياس مدى خطورة السيولة وهي تعبر عن قدرة البنك في تشغيل اصوله في مجالات تحقق له إيراد أكبر من وضعها في الشكل النقدي.

الجدول رقم (02-02): يبين نسبة إجمالي الأصول السائلة على إجمالي الأصول

السنوات /البنوك	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط الحسابي
بنك BNA	14.03%	12%	11.98%	10.75%	10.56%	11.86%
بنك البركة	53%	45%	46%	42%	40%	45.20%

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على القوائم المالية لسنوات الدراسة مستخرجة من موقع البنكين

الشكل رقم(02-02): يوضح تطور نسبة الأصول السائلة على إجمالي الأصول لبنكي البركة الجزائري والبنك الوطني الجزائري خلال الفترة من 2013 إلى 2017.

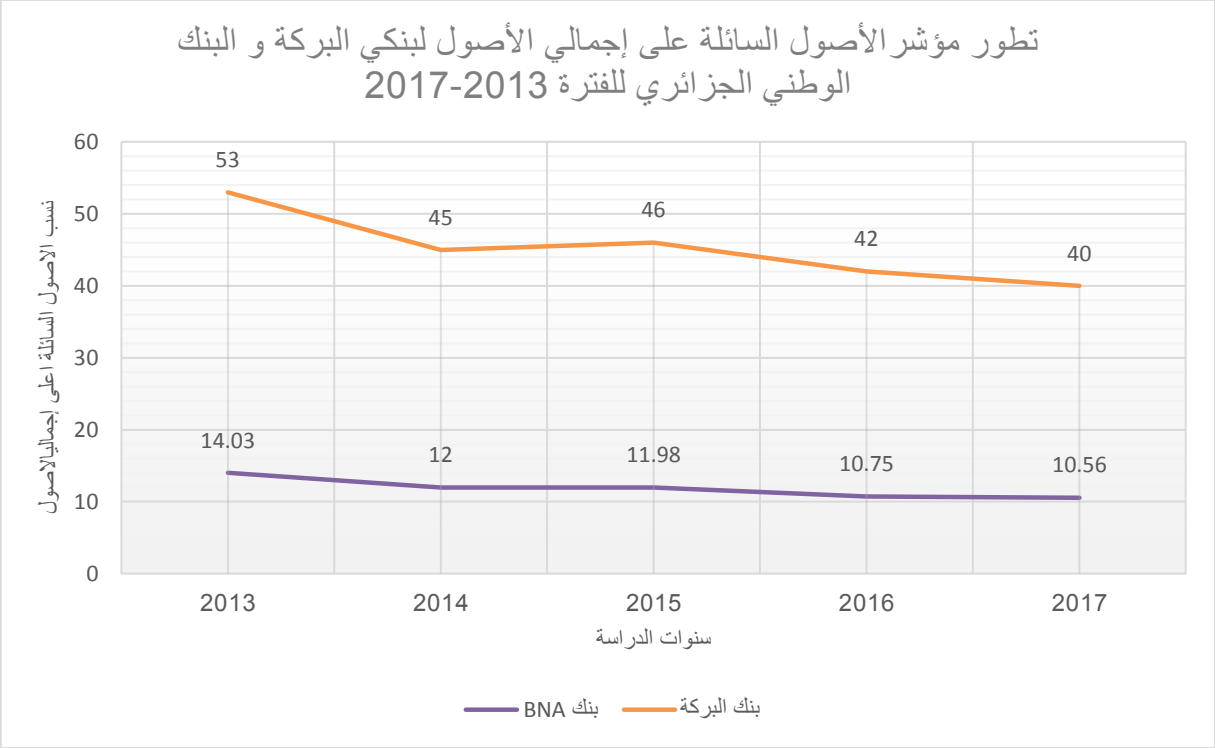

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على معطيات الدراسة باستخدام برنامج **EXEL 2013**

من خلال ما نلاحظه في الجدول (02-02) ما يلي:

تفاوت كبير بين البنكين عينة الدراسة في نسبة إجمالي الأصول السائلة على إجمالي الأصول ويتبين ذلك جليا في التفاوت بين المتوسط الحسابي لبنك البركة وبنك BNA حيث سجل في الأولى: % 45.02 و % 11.86 في الثانية، ففي بنك البركة الجزائري نلاحظ انخفاض لهذه النسبة من سنة إلى أخرى إذ بلغت في سنة 2013 (53%) ثم انخفضت إلى 45% سنة 2014 ثم ارتفعت 46% سنة 2015 وانخفضت بعدها إلى 40% سنة 2017.

غير أنه سجل انخفاض مستمر لهذه النسبة بداية من سنة 2013 حيث سجلت% 14.03 إلى 12% سنة 2014 ثم إلى% 11.98 سنة 2015 واستمر الانخفاض في سنة 2016 إلى% 10.75 وواصل الانخفاض إلى نسبة% 10.56 في السنة الأخيرة من الدراسة (2017)

وعليه فإن هذه النسبة تعد مقبولة في البنك الوطني الجزائري حيث تعبر على قدرة البنك على تشغيل اصوله في مجالات تحقق له إيراد أكبر من وضعها في الشكل النقدي او الشبه النقدي حيث لم تتجاوز نسبة 25% وان

بنك البركة الجزائري قادر على مجابهة طلبات المودعين والسحوبات الطارئة ومواجهة الالتزامات قصيرة الاجل من خلال فوائض السيولة التي يمتلكها، إلا ان هذه الفوائض كبيرة جدا ولا تعكس المستويات المعقولة من السيولة وهذا ما يفسر تجاوزها النسبة 25%، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى الميزة الخاصة للبنوك الإسلامية التي تتحفظ في التعاملات الربوية ونقص الأدوات المالية لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية.[1]

ويمكن ان نعبر عن هذه النسبة بأن كل 1 دينار جزائري من الأصول نجد ان 0.45 دينار منها لم يستثمر وبالتالي فإن هذه النسبة غير مقبولة لبنك البركة الجزائري.

ثالثا: المؤشر نسبة الرصيد النقدي ويعبر عنه بالصيغة التالية

$$\frac{\text{النقد لدى البنك المركزي +النقد في الصندوق +ارصدة سائلة}}{\text{الودائع +التزامات أخرى}}$$

الجدول رقم (03-02): نسبة الرصيد النقدي للبنكين البركة الجزائري البنك الوطني الجزائري خلال الفترة من 2013-2017

السنوات/البنوك	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط الحسابي
بنك BNA	19%،79	16%،53	15%	16%،22	14%،86	16.48%
بنك البركة	67%	57%	58%	52%	48%	56.40%

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على القوائم المالية لسنوات الدراسة مستخرج من موقع البنكين

[1] % 25 نسبة المعيارية مرسلي نزيهة، إدارة السيولة ودرها في تحسين ربحية البنوك التجارية، دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال وبنك القرض الشعبي الجزائري مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية لجامعة غرداية,2013 ص 47 .

الشكل رقم (03-02): يوضح تطور مؤشر الرصيد النقدي لبنك البركة الجزائري وبنك الوطني الجزائري

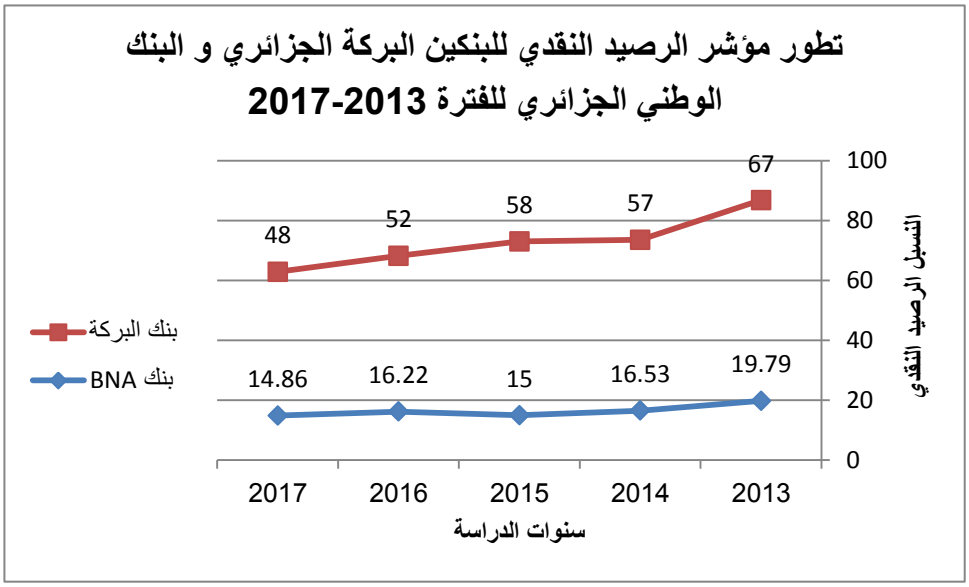

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على الجدول رقم (03-02) باستخدام برنامج EXEL 2013

يشير الجدول رقم (02 —03) إلى قيم احتساب مؤشر نسبة الرصيد النقدي للبنكين البركة الجزائري والبنك الوطني الجزائري لكل سنة من سنوات الدراسة إذ يظهر من التحليل بشكل عام أن هذه النسبة مرتفعة في بنك البركة الجزائري مع تباين ووضوح لهذه النسبة بالانخفاض في البنك الوطني الجزائري إذ يعد هذا مؤشر جيد لبنك البركة الجزائري من حيث الموازنة النقدية بين المبالغ السائلة لديه مقارنة بحجم الودائع وما في حكمها.

إذ نلاحظ أن السنوات التي حققت أعلى نسبة للرصيد النقدي كانت لبنك البركة الجزائري خلال السنوات 2013-2014-2015 والتي فاقت المتوسط العام والبالغ 56.40%.

حيث بلغت هذه النسب على التوالي (67% %57-58%) كما لاحظنا تدبدب طفيف لهذه النسبة خلال السنتين الأخيرتين من الدراسة إذ بلغت (52%-48%.) قياسا بالمتوسط العام 56.40%.

وهذا ما يفسر لنا بأن قيمة النقد لدى البنك المركزي والنقدية في الصندوق والارصدة السائلة أكبر من مجموع الودائع والالتزامات الأخرى.

أما بنك BNA كانت نسبه منخفضة، طيلة فترة الدراسة، حيث سجلنا متوسط رصيده النقدي بـ16.48.% ومنه فإن التحليل المقارن للبنكين محل البحث، يظهر احتفاظ بنك البركة الجزائري بالنقدية أعلى من البنك الوطني الجزائري.

رابعا: المؤشر إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع

ويعبر عنه بالصيغة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي الاصول السائلة}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

الجدول رقم (04-02): يوضح تطور مؤشر إجمالي الأصول السائلة /إجمالي الودائع لبنك البركة الجزائري وبنك الوطني الجزائري

السنوات/ البنوك	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
بنك BNA	20%،47	18%،26	18%،81	18%،26	16%،29	18.41%
بنك البركة	90%	76%	75%	67%	60%	73.60%

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على القوائم المالية لسنوات الدراسة مستخرجة من موقع البنكين

الشكل رقم (04-02): يوضح تطور مؤشر إجمالي الأصول السائلة /إجمالي الودائع لبنك البركة الجزائري وبنك الوطني الجزائري

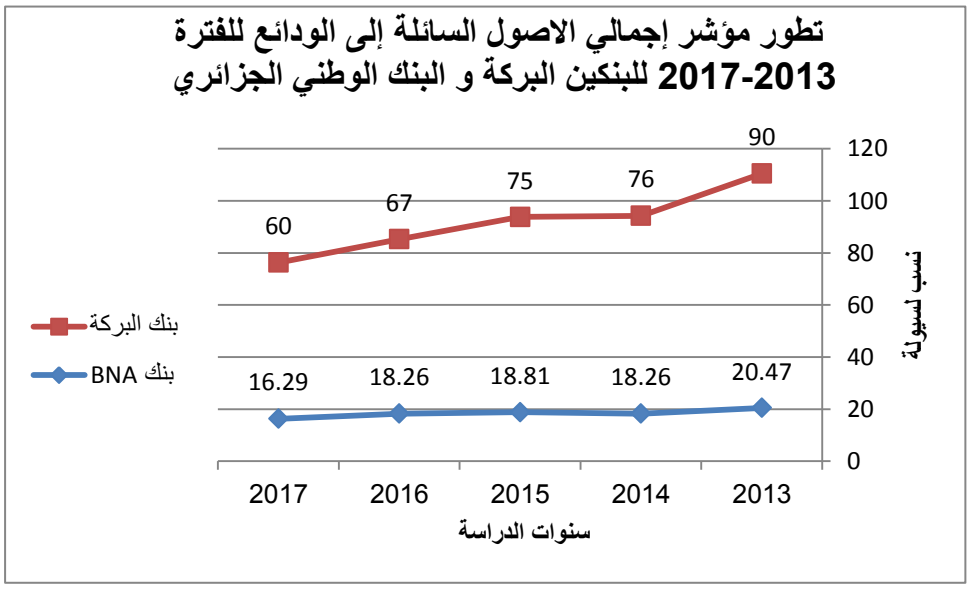

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على معطيات الدراسة باستخدام برنامج Excel 2013

يعتبر من اهم مؤشرات قياس مخاطر السيولة ذلك ان ارتفاعه يفسر انخفاض مستوى المخاطر لدي البنك، ويتضح من الجدول ان أ على نسبة لهذا المؤشر كانت لبنك البركة سنة 2013 بـ 90 % وبدأت في الانخفاض تدريجيا خلال سنوات الدراسة إلى أن وصلت إلى 60% سنة 2017، بينما البنك التقليدي سجل تبات لهذه النسبة خلال السنوات (2014-2015 و2016) حيث سجلت النسب على التوالي :(18.26% - 18.81%18.26. %)إلى ان انخفضت إلى 16.29 % في سنة 2016 في سنة 2017 وصلت إلى: 16.29 %

إن ارتفاع هذه النسبة في بنك البركة الجزائري يرجع إلى زيادة الأصول السائلة وهذا ما يدل على الفائض من السيولة ويمكن التعبير عنها بأن كل دينار جزائري من الودائع سواء كانت جارية او ادخارية، واستثمارية نجد أن 0.73دينار منها لم يستثمر بل وضع كنقد (أصول سائلة) لمواجهة أي التزامات أو سحوبات

يتضح لنا أن بنك البركة الجزائري لديه فائض كبير من السيولة يمكنه من مواجهة أي سحوبات مفاجئة وبهذا يتجنب مخاطر الإفلاس، غير ان هذا الفائض من السيولة لا يدر على البنك أي عوائد، بل يخفض من ربحية البنك بينما البنك الوطني الجزائري نجد ان هذه النسبة منخفضة مما يدل على ان البنك يستخدم نسبة كبيرة من الودائع في عمليات الإقراض قصير الاجل وهذا ما يزيد من ربحية البنك، لكن نسبة تعرضه لمخاطر الإفلاس أكبر من بنك البركة الجزائري

ومنه نستنتج ان بنك البركة لا يتمتع بأدوات إدارة السيولة كما هو الحال بالنسبة لبنك الوطني الجزائري وذلك نظرا لخصوصية البنوك الإسلامية بعدم تعاملها مع الربا وان الأدوات إدارة السيولة للبنوك الإسلامية التي تطرقنا إليها في الجانب النظري لم تجد المجال لتطبيقها لعدم توفر البيئة المناسبة لظهورها

خامسا :نسبة القروض إلى إجمالي الأصول

ويعبر عنها بالصيغة التالية: إجمالي القروض / إجمالي الاصول

الجدول رقم (05-02) نسبة القروض الى إجمالي الأصول للبنكين البركة الجزائري والبنك الوطني الجزائري

السنوات/البنوك	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط الحسابي
بنك BNA	40،43%	49،53%	49،82%	52%	56،17%	49.59%
البركة	67،92%	71،99%	74،23%	54،5%7	67،15%	67.17%

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على القوائم المالية لسنوات الدراسة مستخرجة من موقع البنكين

الشكل رقم (05-02): تطور نسبة القروض الى إجمالي الأصول للبنكين البركة الجزائري والبنك الوطني الجزائري خلال سنوات الدراسة

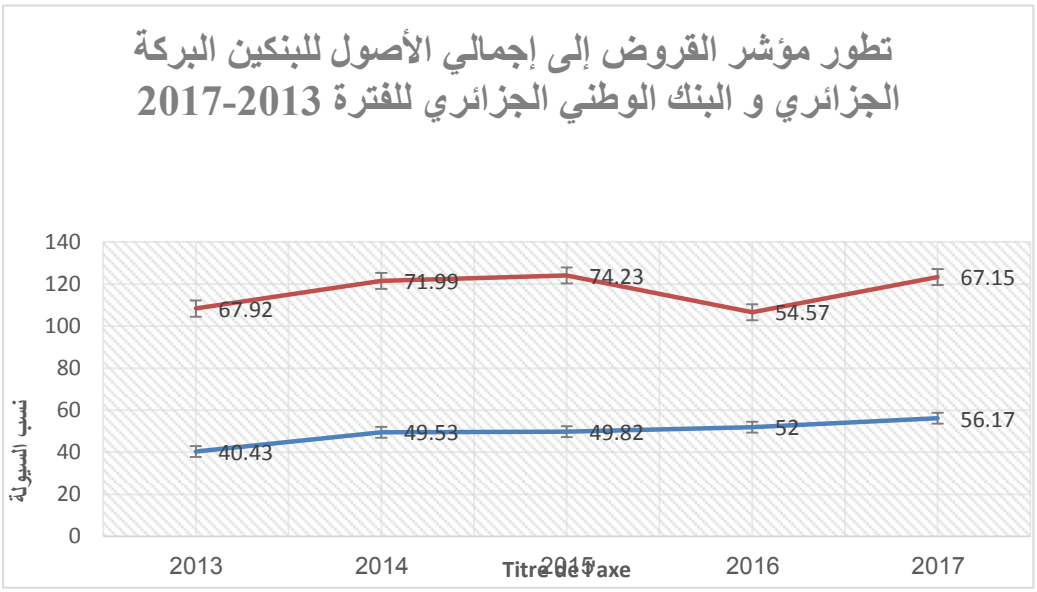

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على معطيات الدراسة باستخدام برنامج EXCEL 2013

يشير الجدول رقم02 -05 إلى قيم احتساب مؤشر إجمالي القروض على إجمالي الأصول للبنكين البركة الجزائري والبنك الوطني الجزائري لكل سنة من سنوات البحث حيث يظهر واضحا ان هناك تقارب بين نسب المؤشر لكلا البنكين عينة البحث وان اعلى متوسط حسابي قد سجل في بنك البركة الجزائري 67.17% نظريا يدل على زيادة احتمالات تعرض هذا البنك إلى مخاطر السيولة بسبب صعوبة تصفية قروض البنك وتحويلها

إلى نقد بصورة سريعة لمعالجة أي ازمة محتملة في سيولة البنك غير انه من الملاحظ ان هذه النسب ليست بالمرتفعة كثيرا وهذا يدل على ان كلا البنكين يعملان على الاستغلال الأمثل لمصادرهما التمويلية لنشاط البنك والمتمثل في تقديم القروض.

الفرع الثاني: عرض نتائج المقابلة لكلا البنكين والمقارنة بينهما

بمان موضوع إدارة السيولة جد حساس بالنسبة للبنك فتم استهداف الفئة المسيرة في البنك والمتمثلة في: مدير البنك، نائب المدير، رئيس مصلحة قسم الشؤون القانونية، ورئيس مصلحة قسم الرقابة الداخلية. حيث قمنا بمقابله كل شخص بمفرده فكانت النتائج كالتالي:[1]

أولا: نتائج المقابلة لبنك الوطني الجزائري:

بالنسبة للسؤال الأول: ماهي السياسة التي ينتهجها البنك الوطني الجزائري في إدارته للسيولة

الجدول رقم (**06-02**): **الاستراتيجيات المتبعة لإدارة السيولة في البنك الوطني الجزائري**

التكرار والنسب / اجوبة المقابلة	التكرار	النسب
استراتيجية الأصول	01	33.33%
استراتيجية الخصوم	/	/
استراتيجية الأصول والخصوم	02	66.66%
المجموع	03	% 100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على أجوبة المستجوبين في المقابلة

بالنسبة للسؤال الثاني: هل يعتمد البنك في إدارة تخطيطه للسيولة على التدفقات النقدية المنتظمة للمقترضين

[1] مقابلة مدير البنك الوطني الجزائري السيد : .زهير بخوش بتاريخ 2019/05/13 على الساعة العاشرة صباحا

الجدول رقم (**02-07**): **مدى اعتماد بنك BNA على التدفقات النقدية للمقترضين.**

التكرارات والنسب / أجوبة المقابلة	التكرارات	النسب
نعم	01	% 25
لا	03	% 75
المجموع	04	% 100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على أجوبة المستجوبين في المقابلة

بالنسبة للسؤال الثالث: هل يعتمد البنك في التنبؤ بالسيولة على برنامج كمبيوتر

الجدول رقم (**02-08**): **يوضح مدى اعتماد البنك BNA على برنامج كمبيوتر في إدارة سيولته**

التكرارات والنسب / أجوبة المقابلة	التكرارات	النسب
نعم	04	% 100
لا	/	% 0
المجموع	04	% 100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على أجوبة المستجوبين في المقابلة

بالنسبة للسؤال الرابع: هل يلجأ البنك لبنك الجزائر لجلب السيولة التي يحتاجها لتغطية احتياجاته في حالة عجزه عن توفير السيولة اللازمة

الجدول رقم (**09-02**): **يوضح مدى اعتماد البنك BNA على بنك الجزائري حالة عجز سيولته**

التكرارات والنسب / الأجوبة		التكرارات	النسب
نعم	مرة واحدة		
	ثلاث مرات		
	عدة مرات	04	% 100
المجموع		04	% 100
لا		/	/
المجموع		/	/

المصدر: من إعداد الطالبتين الاعتماد على أجوبة المستجوبين في المقابلة

بالنسبة للسؤال الخامس: هل استخدم البنك التوريق لحل مشكلة السيولة

الجدول رقم (**10-02**): **يوضح مدى استخدام البنك BNA التوريق في حالة عجز سيولته**

التكرارات والنسب / أجوبة المقابلة	التكرارات	النسب
نعم	0	% 0
لا	04	% 100
المجموع	04	% 100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على أجوبة المقابلة

بالنسبة للسؤال السادس: هل يقوم البنك بالاعتماد على الاقتراض من المؤسسات المالية

الجدول رقم (11-02): يوضح مدى اعتماد البنك BNA على الاقتراض من المؤسسات المالية في حالة عجز سيولته

التكرارات والنسب / الأجوبة		التكرار	النسب
نعم	مرة واحدة	/	/
	ثلاث مرات	/	/
	خمس مرات	3	% 75
المجموع		03	% 75
لا		1	% 25
المجموع		01	% 25

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على أجوبة المستجوبين في المقابلة

تحليل النتائج: نستنتج من خلال نتائج المقابلة ما يلي:

نلاحظ ان البنك الوطني الجزائري ينتهج سياسة إدارة الأصول والخصوم في إدارته للسيولة كما يعتمد على برنامج كمبيوتر للتنبؤ بالسيولة فهو يطبق نظرية نموذج الكمبيوتر، كما يلجا إلى البنك الجزائر لجلب السيولة في حالات العجز ويعتمد أيضا على التدفقات المنتظمة للمقترضين وهنا مجال لإمكانية تعرضه لمخاطر السيولة، كما أيضا يقوم بالاقتراض من المؤسسات او البنوك الأخرى وذلك لتغطية مثلا العجز في تسوية شيكات المقاصة عند نفاذ ودائعه عند هذه البنوك. (حسب تصريحات مدير بنك الوطني الجزائري)

ثانيا: نتائج المقابلة لبنك البركة الجزائري:

بالنسبة للسؤال الاول: ماهي السياسة التي ينتهجها بنك البركة الجزائري في إدارته للسيولة

الجدول رقم (**02-12**): **الاستراتيجيات المتبعة لإدارة السيولة في البنك البركة الجزائري**

التكرار والنسب / اجوبة المقابلة	التكرار	النسب
استراتيجية الأصول	03	% 75
استراتيجية الخصوم	01	% 25
استراتيجية الأصول والخصوم	/	/
المجموع	04	% 100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على أجوبة المستجوبين في المقابلة

بالنسبة للسؤال الثاني: هل يعتمد البنك في إدارة تخطيطه للسيولة على التدفقات النقدية المنتظمة للمقترضين

الجدول رقم (**02-13**): **مدى اعتماد بنك البركة على التدفقات النقدية للمقترضين.**

التكرارات والنسب / أجوبة المقابلة	التكرارات	النسب
نعم	02	% 100
لا	/	/
المجموع	02	% 100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على أجوبة المستجوبين في المقابلة

بالنسبة للسؤال الثالث: هل يعتمد البنك في التنبؤ بالسيولة على برنامج كمبيوتر

الجدول رقم (**02-14**): **يوضح مدى اعتماد البنك البركة على برنامج كمبيوتر في إدارة سيولته**

التكرارات والنسب / أجوبة المقابلة	التكرارات	النسب
نعم	04	% 100
لا	/	/
المجموع	04	% 100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على أجوبة المستجوبين في المقابلة

بالنسبة للسؤال الرابع: هل استخدم البنك التوريق لحل مشكلة السيولة

الجدول رقم (**15-02**): **يوضح مدى استخدام البنك البركة التوريق في حالة عجز سيولته**

التكرارات والنسب / أجوبة المقابلة	التكرارات	النسب
نعم	/	/
لا	04	% 100
المجموع	04	% 100

المصدر: من إعداد الطالبتين الاعتماد على أجوبة المستجوبين في المقابلة

بالنسبة للسؤال الخامس: هل يستخدم البنك صيغ التمويل الإسلامية كأداة مالية لتوفير السيولة اللازمة

الجدول رقم (**16-02**): **يوضح مدى استخدام البنك البركة لصيغ التمويل الإسلامية في إدارته للسيولة**

التكرارات والنسب / الأجوبة		التكرار	النسب
نعم	**مرة واحدة**	/	/
	ثلاث مرات	/	/
	خمس مرات	04	% 100
المجموع		04	% 100
لا		/	/
المجموع		/	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على أجوبة المستجوبين في المقابلة

بالنسبة للسؤال السادس: هل يقوم البنك بالاعتماد على الاقتراض من المؤسسات المالية

الجدول رقم (**17-02**): يوضح مدى اعتماد البنك **البركة** الجزائري على الاقتراض من المؤسسات المالية في حالة عجز سيولته

التكرارات والنسب / الأجوبة		التكرار	النسب
نعم	مرة واحدة	/	/
	ثلاث مرات	/	/
	خمس مرات	3	% 75
المجموع		03	% 75
لا		1	% 25
المجموع		01	% 25

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على أجوبة المستجوبين في المقابلة

بالنسبة للسؤال السابع: هل يستخدم البنك شهادات الإيداع الإسلامية كأداة مالية لحل مشكلة السيولة

الجدول رقم (**18-02**): **يوضح مدى استخدام البنك البركة** الجزائري **شهادات الإيداع الإسلامية في إدارته للسيولة**

التكرارات والنسب / الأجوبة		التكرارات	النسب
نعم	مرة واحدة	/	/
	ثلاث مرات	/	/
	خمس مرات	/	/
المجموع		/	/
لا		04	% 100
المجموع		04	% 100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على أجوبة المستجوبين في المقابلة

بالنسبة للسؤال الثامن: هل يستخدم البنك الصكوك الإسلامية كأداة مالية لحل مشكلة السيولة.

الجدول رقم (**19-02**): **يوضح مدى استخدام البنك البركة** الجزائري **الصكوك الإسلامية في إدارته للسيولة**

التكرارات والنسب / الأجوبة		التكرار	النسب
نعم	**مرة واحدة**	/	/
	ثلاث مرات	/	/
	خمس مرات	/	/
المجموع		/	/
لا		04	% 100
المجموع		04	% 100

المصدر: من إعداد الطالبتين الاعتماد على أجوبة المستجوبين في المقابلة

تحليل النتائج نستنتج من خلال نتائج المقابلة ما يلي:

ومنه فإن بنك البركة الجزائري ينتهج سياسة الأصول في إدارته للسيولة ولكن مع التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية ويعتمد على التدفقات المنتظمة للمقترضين عند احتياجه للسيولة وذلك فيما يخص القرض الحسن، أما بالنسبة للجوئه إلى بنك الجزائر لجلب السيولة فهذا السحب يكون من حسابه لدى بنك الجزائر أي لديه وديعة لدى بنك الجزائر (من تصريحات مدير بنك البركة عند مقابلته)، ويعتمد على برامج كمبيوتر عند التنبؤ بحاجته للسيولة، ومن الأدوات المالية لإدارة السيولة فهو يستخدم صيغ التمويل الإسلامية.[1]

ثالثا: مقارنة نتائج المقابلة بين البنكين

01-أوجه الشبه:

- كلا البنكين لهما نفس الهدف في إدارتهم للسيولة والمتمثل في مواجهة طلبات السحب المختلفة، وتحقيق العوائد من اجل المحافظة على البقاء.
- كلا البنكين يعتمدان في التنبؤ عن حاجتهم للسيولة المستقبلية على برنامج كمبيوتر لكن على بنك البركة الجزائري ان يراعي في ذلك احكام الشريعة الإسلامية.

02-أوجه الاختلاف:

- يعتمد البنك الوطني الجزائري في إدارته للسيولة على سياسة الأصول والخصوم، بعكس بنك البركة الذي يعتمد على سياسة الأصول، لأنه يعاني من نقص في الادوات المالية
- لجوء البنك الوطني الجزائري للاقتراض من بنك الجزائر حيث يطبق عليه هذا الأخير نسبة من الفائدة، اما بنك البركة الجزائري فهو يقوم عادة بالسحب من ودائعه (حسب تصريحات مدير بنك البركة بغرداية) دون فوائد.
- يقوم البنك الوطني الجزائري أيضا بالاقتراض من البنوك لتغطية حالات العجز والمتمثلة مثلا: في تسوية شيكات المقاصة وذلك عند نفاذ ودائعه لدى هذه البنوك بينما يفتقر بنك البركة هذه الميزة وذلك لحرمة الربا.
- كلاهما يعتمدان على التدفقات النقدية المنتظمة للمقترضين والمتوقعة إلا أن بنك البركة يتعامل بالقروض الحسنة الخالية من الفوائد بعكس، بنك الوطني الجزائري يتعامل بالقروض الربوية.
- بنك البركة يعتمد في إدارته للسيولة على صيغ التمويل الإسلامية قصيرة الأجل أما البنك الوطني الجزائري يعتمد على عملية الاقتراض بالفائدة.

غير أننا لا نستطيع تعميم هاته النتائج لصغر حجم العينة حيث أننا قمنا بعرض نتائج المقابلة في شكل جداول كان فقط لتبسيط الصورة.

المطلب الثاني: تفسير النتائج وربطها بالفرضيات

الفرع الأول: نتائج الاختبارات

توصلنا إلى النتائج التالية: من خلال أجوبة المقابلة ونتائج تحليل مؤشرات قياس السيولة

- وجود اختلاف في إدارة السيولة المصرفية لبنك البركة الجزائري مقارنة مع البنك الوطني الجزائري وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى، حيث يعتمد البنك الوطني الجزائري على سياسة الخصوم لتنوع دواته المالية، بينما بنك البركة الجزائري يعتمد على سياسة الأصول وبالتالي فنجده يلجا دائما إلى الاحتفاظ بسيولة عالية لمواجهة حالات السحب على الودائع، بسبب قلة أدوات إدارة السيولة لديه.

تم التوصل إلى هذه النتيجة من خلال:

- نتيجة المقابلة –السؤال: – الأول –الثاني –الرابع – الخامس– السادس –
- من خلال نتيجة حساب مؤشرات السيولة

- وجود فروقات أساسية بين أدوات إدارة السيولة في البنوك التقليدية وأدوات إدارة السيولة في البنوك لإسلامية وهدا ما يثبت صحة الفرضية الثانية، حيث تم التوصل إليها من خلال نتائج المقابلة ومن خلال الجدول (02-04) إجمالي الأصول السائلة على إجمالي الودائع، إن عدم استفادة بنك البركة بالمقرض الأخير وعدم استفادته بالاقتراض من المؤسسات المالية يجعله دائما يحتفظ بحجم كبير من السيولة مما يفسر لنا ان أدوات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية تختلف تماما عن أدوات إدارة السيولة التقليدية

- إدارة السيولة في بنك البركة أفضل منه في البنك الوطني الجزائري خلال سنوات الدراسة من 2013 إلى 2017 هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة حيث تم التوصل إلى هذه النتيجة من خلال نتائج حساب مؤشرات قياس السيولة حيث لاحظنا في كل الحالات قدرة بنك البركة على مجابهة طلبات السحب المختلفة في المدى القصير على عكس البنك الوطني الجزائري الذي كان يعتمد على الاقتراض بفائدة من البنك المركزي والبنوك الأخرى.

الفرع الثاني: مقارنة الاستنتاجات المتوصل إليها بنتائج الدراسات السابقة

1. وجود اختلاف في إدارة السيولة المصرفية لبنك البركة الجزائري مقارنة مع البنك الوطني الجزائري وهذا ما توافق مع نتائج حيدر يونس الموسري في دراسته بعنوان" إدارة المخاطر والسيولة المصرفية " الذي توصل إلى وجود اختلاف كبير بين إدارة السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.
2. توجد فروقات أساسية بين الأدوات التي يستخدمها بنك البركة الجزائري في إدارته للسيولة والأدوات الذي يستخدمها البنك الوطني الجزائري وهذا ما توافق مع نتائج كل من حيدر يونس الموسري في دراسته بعنوان" إدارة المخاطر والسيولة المصرفية " وكذلك دراسة الدكتور أسامة العاني والدكتور محمود الشويات بعنوان "إدارة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية " كذلك توافق حكيم براضية في دراسته بعنوان " التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية مع إبراز وعرض تجارب بعض الدول التجربة الماليزية والتجربة السودانية".
3. بنك البركة قادر على مجابهة طلبات المودعين ومواجهة الالتزامات قصيرة الاجل في مواعيد استحقاقها أكثر من البنك الوطني الجزائري خلال سنوات الدراسة من 2013 إلى 2017 وهذا ما توصل إليه كل من **ALAM Chouchary** HASIBUL و**MUZAHIDUL ISLAM** في دراستهم بعنوان مقارنة حول إدارة السيولة في البنك إسلامي وبنك تقليدي في البنغلادش حيث أظهرت نتائج دراستهم ان البنك الإسلامي له أداء أفضل من أداء البنك التقليدي في الاجل القصير خلال فترة دراستهم من2003 إلى 2006.

4. نلاحظ من خلال تحليل نتائج مؤشرات سياسة السيولة أن بنك البركة الجزائري يعاني من فائض في السيولة وهذا راجع إلى نقص في أدوات إدارة السيولة لديه وإلى طبيعة البنوك الإسلامية وهذه النتيجة توصلوا إليها كل الدراسات التي تناولناها سابقا.

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا من خلال هذا الفصل أن نسقط الجزء النظري على الدراسة الميدانية، وذلك بحساب مؤشرات السيولة لبنك البركة الجزائري والبنك الوطني الجزائري

كما أننا قمنا بإجراء المقابلة التي تمت مع كلا من البنكين محل الدراسة بعد تحديد كل من الهدف من المقابلة والفئة المستهدفة، حيث بعد هذه الخطوات قمنا بعرض نتائج الدراسة وتفسير وتحليل وتعليل النتائج وتم ربطها بالفرضيات.

حيث توصلنا إلى جملة من النتائج:

- إن بنك البركة الجزائري قادر على مجابهة طلبات المودعين والإيفاء بالالتزامات القصيرة الاجل بكل كفاءة وسرعة من خلال احتفاظه بفائض هائل من السيولة، في حين نجد ان البنك الوطني الجزائري يعاني من مشاكل في نقص السيولة.
- كما ان البنك الوطني الجزائري يتمتع بتنوع في الأدوات المالية، التي يستخدمها لإدارة سيولته والمنسجمة مع تشريعات البيئة المحيطة به عكس بنك البركة الذي يعاني من نقصان حاد في ادوات إدارة السيولة، ذلك ان البنك له خصوصيات تمنعه من استخدام أدوات البنك التقليدي.
- يمكن للبنك الوطني الجزائري من ان يحقق أرباح مقبولة تضمن له البقاء.
- بنك البركة ينشط في بيئة البنوك التقليدية يصعب عليه إدارة سيولته بكفاءة.
- يعاني البنك الوطني الجزائري من نقص في السيولة مقارنة مع بنك البركة الذي يعاني من فائض في السيولة.

خاتمة

الخاتمـــــــــــــة:

بعد دراستنا لموضوع إدارة السيولة في البنوك التقليدية والإسلامية، وبعد المقارنة بين البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري في مجال إدارة السيولة توصلنا إلى جملة من النتائج:

- اختلاف مصادر الموارد للبنوك واستخداماتها
- الاختلاف في الأدوات المالية المستخدمة في إدارة السيولة لكلا البنكين الإسلامي والتقليدي.
- اختلاف هاته البنوك في علاقتها مع البنك المركزي

- إن وضع السيولة في البنوك الإسلامية مقارنة مع البنوك التقليدية شديد الحرج، وان البنوك الإسلامية لم تنتعش إدارة السيولة لديها مادامت تنشط في بيئة تقليدية
- ان معظم أدوات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية مازالت مجرد مقترحات ولم تطبق بعد بسبب نقص في البنى التحتية لها.
- تتحمل البنوك التقليدية حجم أكبر من المخاطر السيولة بالمقارنة مع البنوك الإسلامية التي تتعامل على مبدا المشاركة في الربح والخسارة.

أمـــا دراستنا التطبيقية فاستخلصنا منها ما يلي:

- قلة التنويع في الأدوات المستخدمة لإدارة السيولة لدى بنك البركة الجزائري والاعتماد بنسبة كبيرة على صيغ التمويل الإسلامية.
- بنك البركة الجزائري يحتفظ بنسبة عالية من السيولة لأنه في حالة العجز غير قادر على الاقتراض من البنك الجزائري والبنوك الأخرى، كما هو الحال بالنسبة لبنك الوطني الجزائري الذي يمتاز بإمكانية الاقتراض من البنوك والاستثمار سيولته في الأوراق المالية الحكومية الأسهم والسندات. دون تخوف من مشكلة عجز السيولة.
- سجل أيضا قدرة بنك البركة على مجابهة طلبات السحب المختلفة ومواجهة الالتزامات قصيرة الأجل بسرعة ودون مخاطرة.
- اختلاف السياسات المتبعة في إدارة السيولة في كلا من البنكين.

الاقتراحات:

استنادا إلى أبرز النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الجانب التطبيقي للدراسة تم هنا عرض أبرز الاقتراحات.

- إعادة النظر في النصوص القانونية لبنك الجزائر وإصدار تشريعات واضحة تهيئ للبنوك الإسلامية الحيز المناسب لنشاطها وتحريرها من النظم التقليدية
- ضرورة مالية وحاجة ملحة للبنوك الإسلامية لإنشاء سوق مالي إسلامي.
- وجوب دمج وتعاون البنوك الإسلامية على المستوى المحلي والدولي.
- وضع استراتيجيات فعالة في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية.
- تطوير معايير ومؤشرات قياس السيولة بما يتوافق مع البنوك الإسلامية والتقليدية كل على حدى ...

آفاق البحث:

- دور الاندماج المصرفي للبنوك الإسلامية في مواجهة التحديات التقليدية.

- دور الابتكار المالي في الرفع من كفاءة إدارة السيولة في البنوك.

-دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية

قائمة المراجع

قـائمـة المـراجـع:

باللغة العربية:

■ **الكتب:**

01-أحلام بوعبدلي، **سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها، الطبعة** الاولى، دار النشر الجنان للنشر والتوزيع، عمان الاردن.2015

02-حسين بلعجوز، **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، مؤسسة الثقافة الجامعية والبنوك التقليدية دراسة مقارنة**، الإسكندرية مصر، 2009.

03-رشدي شيحة، النقود **والمصارف والائتمان**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999

04-عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، عمان، 1999.

05-هيل عجمي جميل الجنابي، **ادارة البنـوك التجارية والاعمال المصرفية**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان ،2015.

06-غسان السبلاني، **المصارف الإسلامية، نظام مالي عادل ومستقر**، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، بيروت.

07-محمد سعيد أنور سلطـــان، **إدارة البنـــوك**، الطبعة الاولى، دار الجـامعة، مصر، 2005.

08-محمد محمود المكاوي، **اسس التمويل المصرفي الإسلامي**، المكتبة العصرية، المنصورة مصر، 2009.

09-منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات**، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، 2000.

■ **الرسائل والأطروحات:**

10-حكيم براضية، دور **التصكيك الاسلامي في ادارة السيولة في البنوك الاسلامية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر،2011/2010.

11-علام عبد النور، **دور صناعة الصكوك الإسلامية كبديل للسندات التقليدية في تطوير التمويل المستدام -دراسة مقارنة تجربة ماليزية وخليجية، رسالة** ماجستير اقتصاد دولي، التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر،2012.

12-لبنى عبد اللطيف محمود جابر، **دور المصارف الإسلامية في إدارة السيولة النقدية** رسالة ماجستير في الفقه المقارن، جامعة غزة، فل سطين2015.

13-مرسلي نزيهة، **إدارة السيولة ودرها في تحسين ربحية البنوك التجارية، دراسة حالة بنك سويتي جنرال وبنك القرض الشعبي الجزائري**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية لجامعة غرداية،2013.

■ ***المقالات:***

14-إلهام ناظم بلال نوري وميثاق هاتف، **تقييم الأداء المصرفي باعتماد تحليل السيولة والربحية**، المجلة العلمية، جامعة كربلاء العلمية، المجلد 06، العدد 01،2008.

15-رجراج وهيبة، **ادارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها، المجلة** الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد5 ،2014.

16-سعد عبد محمد " **العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية** «، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الاربعون، 2014.

17-عبد الكريم قندوز و حكيم براضية "**إدارة السيولة في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية** "، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة ام البواقي ،2014.

18-فادي القرعان وحسن كتلوا واخرون، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد رقم 36، العدد 04، 2014.

19-فيصل شاد "**آثار بازل 3 على إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، مجلة** الدراسات المالية والمصرفية، ديسمبر 2013.

20-وليد هويمل عوجان، **صناديق الاستثمار الإسلامية** «، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد الثامن، العدد 01، 2012.

■ **المؤتمرات والملتقيات:**

21- أسامة العاني ومحمود الشويات، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية مقارنة نظيرتها التقليدية**، بحث مقدم إلى أعمال المؤتمر الدولي الثاني للمالية المصرفية الإسلامية، جامعة عجلون، الأردن.

22-شوقي احمد دنيا، إدارة **السيولة في المصارف الإسلامية**، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، 2010.

23-علي محيي الدين القره داغي، **أدوات إدارة السيولة بين المدينات والمشاركات في البنوك الإسلامية**، المؤتمر العلمي الثاني عشر لعلماء الشريعة في المالية الإسلامية، أدوات إدارة السيولة في الصناعة المالية الإسلامية، ماليزيا، 2017.

24-عيسى مرزاقة ومحمد شريف شخشاخ، **البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالي الإسلامي**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، جامعة غرداية، 2010،2011.

25-حسين حسن شحاتة، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، بحث مقدم إلى المجمع الفقهي الإسلامي في دورته المنعقدة في مكة المكرمة، 25-29 ديسمبر 2010.

26-شوقي احمد، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، الدورة العشرون لمجمع الفقه الإسلامي، الدورة العشرون لمجمع الفقه الإسلامي .2010.

27-محمد عبد الحليم عمر، **الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها**، مجمع الفقه الإسلامي الدولي الدورة التاسعة عشر، الشارقة.

■ **المواقع إلكترونية:**

28-موقع مجلس الخدمات الإسلامية:www.itsb.org

29-بيانات مأخوذة من الموقع الرسمي للبنكwww.bna.dz .

30بيانات مأخوذة من الموقع الرسمي للبنكwww.baraka.dz .

الملاحق

الملحق رقم (01): ميزانية بنك الوطني الجزائري لسنة 2013.

BNA

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°1 : BILAN AU 31 decembre 2013

En milliers de DA

	ACTIF	NOTE	Montant EXERCICE 2013	Montant EXERCICE 2012
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux.	2-1	306 760 161	246 496 509
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	174	220
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	218 564 489	226 777 743
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	168 432 097	279 869 347
5	Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 315 847 592	1 134 166 014
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
7	Impôts courants - Actif	2-7	8 541 312	10 545 014
8	Impôts différés - Actif	2-7	685 352	542 826
9	Autres actifs	2-8	37 125 605	36 353 483
10	Comptes de régularisation	2-9	74 990 220	80 246 683
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	17 115 360	7 753 424
12	Immeubles de placement			-
13	Immobilisations corporelles	2-11	22 778 457	23 070 561
14	Immobilisations incorporelles	2-12	257 427	225 573
15	Ecart d'acquisition			-
	TOTAL DE L'ACTIF		2 185 130 565,00	2 060 079 716

En milliers de DA

	PASSIF	note	Montant EXERCICE 2013	Montant EXERCICE 2012
1	Banque centrale	2-13	33 893 136,00	-
2	Dettes envers les institutions financières	2-14	1 498 338 492,00	110 841 942
3	Dettes envers la clientèle	2-15	17 347 239,00	1 325 198 500
4	Dettes représentées par un titre	2-16	12 044 227,00	16 266 146
5	Impôts courants - Passif	2-17	277 993,00	9 156 526
6	Impôts différés - Passif	2-18	288 362 078,00	164 757
7	Autres passifs	2-19	56 272 155,00	278 753 158
8	Comptes de régularisation	2-20	11 440 740,00	85 374 798
9	Provisions pour risques et charges			9 059 412
10	Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	2-21	56 400 849,00	- 40 612 095
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2-22	14 000 000,00	14 000 000
12	Dettes subordonnées	09	41 600 000,00	41 600 000
13	Capital			-
14	Primes liées au capital	2-23	98 985 363,00	86 804 864
15	Réserves		11 807 602,00	944 728
16	Ecart d'évaluation	2-24	14 122 289,00	14 122 289
17	Ecart de réévaluation	2-25	2,00	2
18	Report à nouveau (+/-)	2-26	30 238 400,00	27 180 499
19	Résultat de l'exercice (+/-)		2 185 130 565,00	2 060 079 716
	TOTAL DU PASSIF			

تابع الملحق رقم (01): ميزانية بنك الوطني الجزائري لسنة 2014

Bilan au 31 décembre 2014 En milliers de Dinars

ACTIF	Déc - 14
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	318 233 779
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	212
Actifs financiers disponibles à la vente	230 569 742
Prêts et créances sur les institutions financières	55 145 687
Prêts et créances sur la clientèle	1 831 865 825
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 032 319
Impôts courants - Actif	12 678 581
Impôts différés - Actif	643 381
Autres actifs	39 924 437
Comptes de régularisation	77 808 314
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17 467 981
Immeubles de placement	
Immobilisations nelles corporelles	22 190 668
Immobilisations incorporelles nelles	261 700
Ecart d'acquisition	-
TOTAL DE L'ACTIF	2 620 619 286

PASSIF	Déc - 14
Banque centrale	
Dettes envers les institutions financières	162 788 197
Dettes envers la clientèle	1 742 545 916
Dettes représentées par un titre	18 698 352
Impôts courants - Passif	9 958 741
Impôts différés - Passif	389 090
Autres passifs	288 693 599
Comptes de régularisation	91 192 610
Provisions pour risques et charges	23 990 196
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	88 044 201
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 800 000
Primes liées au capital	
Réserves	106 245 349
Ecart d'évaluation	2 882 137
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 142
Résultat de l'exercice (+/-)	29 784 457
TOTAL DU PASSIF	2 620 619 286

Compte de résultats de l'exercice 2014

En milliers de Dinars	Déc - 14
+ Intérêts et produits assimilés	111 560 106
- Intérêts et charges assimilées	-24 588 757
+ Commissions (produits)	1 785 268
- Commissions (charges)	-47 282
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	19
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	285 133
+ Produits des autres activités	132 073
- Charges des autres activités	-
PRODUIT NET BANCAIRE	89 106 580
- Charges générales d'exploitation	-15 871 056
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 325 244
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	71 910 280
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-74 801 315
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	42 787 301
RESULTAT D'EXPLOITATION	39 896 266
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	-153 668
RESULTAT AVANT IMPOT	39 896 266
-Impots sur les resultats et assimilés	-9 958 741
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFESANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	29 784 457

HORS BILAN AU 31 décembre 2014

En milliers de Dinars	Déc - 14
ENGAGEMENTS	
ENGAGEMENTS DONNES :	1 201 719 003
Engagements de financement en faveur des institutions financières	25 797 563
Engagements de financement en faveur de la clientèle	328 584 847
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	568 253 621
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	279 082 972
Autres engagements donnés	
ENGAGEMENTS REÇUS :	1 096 270 618
Engagements de financement reçus des institutions financières	
Engagements de garantie reçus des institutions financières	530 975 045
Autres engagements reçus	565 295 573

" Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires"

تابع الملحق رقم (01): ميزانية بنك الوطني الجزائري لسنة 2015.

Bilan au 31 décembre 2015 En milliers de Dinars

ACTIF	Déc - 15
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux.	325 840 983
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	219
Actifs financiers disponibles à la vente	234 935 457
Prêts et créances sur les institutions financières	503 338 888
Prêts et créances sur la clientèle	1 515 052 812
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819
Impôts courants - Actif	9 352 557
Impôts différés - Actif	765 351
Autres actifs	29 769 699
Comptes de régularisation	44 652 322
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	19 477 640
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	21 621 980
Immobilisations incorporelles nettes	229 492
Ecart d'acquisition	
TOTAL DE L'ACTIF	2 719 081 219

PASSIF	Déc - 15
Banque centrale	
Dettes envers les institutions financières	419 633 547
Dettes envers la clientèle	1 732 218 308
Dettes représentées par un titre	19 020 482
Impôts courants - Passif	12 143 540
Impôts différés - Passif	533 280
Autres passifs	107 120 613
Comptes de régularisation	64 619 063
Provisions pour risques et charges	33 960 614
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	91 380 217
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	131 029 808
Ecart d'évaluation	2 458 804
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 537 515
TOTAL DU PASSIF	2 719 081 219

Compte de résultats de l'exercice 2015

En milliers de Dinars	Déc - 15
+ Intérêts et produits assimilés	140 202 778
- Intérêts et charges assimilées	-25 634 023
+ Commissions (produits)	2 060 095
- Commissions (charges)	-156 343
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	22
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	35 661
+ Produits des autres activités	153 871
- Charges des autres activités	-20 814
PRODUIT NET BANCAIRE	116 641 247
- Charges générales d'exploitation	-18 353 445
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 377 532
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	41 703 274
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-59 647 052
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4 440 056
RESULTAT D'EXPLOITATION	41 703 274
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	
RESULTAT AVANT IMPOT	41 703 274
-Impots sur les resultats et assimilés	-12 165 759
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	29 537 515

HORS BILAN AU 31 décembre 2015

En milliers de Dinars	Déc - 15
ENGAGEMENTS	
ENGAGEMENTS DONNES :	1 129 826 423
Engagements de financement en faveur des institutions financières	6 080 789
Engagements de financement en faveur de la clientèle	332 213 411
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	508 441 444
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	283 090 779
Autres engagements donnés	
ENGAGEMENTS REÇUS :	1 108 724 815
Engagements de financement reçus des institutions financières	
Engagements de garantie reçus des institutions financières	543 429 242
Autres engagements reçus	565 295 573

"Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires"

تابع الملحق رقم (01): ميزانية بنك الوطني الجزائري لسنة 2016.

Bilan au 31 décembre 2016 En milliers de Dinars

ACTIF	Déc - 16
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux.	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	238
Actifs financiers disponibles à la vente	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	166 787 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819
Impôts courants - Actif	10 929 186
Impôts différés - Actif	715 320
Autres actifs	78 034 835
Comptes de régularisation	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	22 813 283
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	21 150 616
Immobilisations incorporelles nettes	171 517
Ecart d'acquisition	
TOTAL DE L'ACTIF	2 843 371 178

PASSIF	Déc - 16
Banque centrale	340 395 188
Dettes envers les institutions financières	195 761 959
Dettes envers la clientèle	1 879 044 881
Dettes représentées par un titre	14 265 846
Impôts courants - Passif	12 418 096
Impôts différés - Passif	635 633
Autres passifs	140 671 583
Comptes de régularisation	79 085 313
Provisions pour risques et charges	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	92 053 068
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	155 667 323
Ecart d'évaluation	-6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	31 419 896
TOTAL DU PASSIF	2 843 371 178

Compte de résultats de l'exercice 2016

En milliers de Dinars	Déc - 16
+ Intérêts et produits assimilés	129 177 236
- Intérêts et charges assimilées	-27 955 586
+ Commissions (produits)	2 685 271
- Commissions (charges)	-81 443
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	35
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	-408 723
+ Produits des autres activités	214 322
- Charges des autres activités	-12 287
PRODUIT NET BANCAIRE	103 558 825
- Charges générales d'exploitation	-22 787 304
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 415 820
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	79 355 701
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-58 431 055
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	20 985 730
RESULTAT D'EXPLOITATION	43 890 376
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	
RESULTAT AVANT IMPOT	43 890 376
-Impots sur les resultats et assimilés	-12 470 480
EXCEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	31 419 896

HORS BILAN AU 31 décembre 2016

En milliers de Dinars	Déc - 16
ENGAGEMENTS	
ENGAGEMENTS DONNES :	873 975 119
Engagements de financement en faveur des institutions financières	10 451 808
Engagements de financement en faveur de la clientèle	274 467 762
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	317 972 415
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	271 063 134
Autres engagements donnés	
ENGAGEMENTS REÇUS :	995 757 495
Engagements de financement reçus des institutions financières	
Engagements de garantie reçus des institutions financières	430 401 923
Autres engagements reçus	565 355 572

" Des chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires"

تابع الملحق رقم (01): ميزانية بنك الوطني الجزائري لسنة 2017.

BNA البنك الوطني الجزائري Banque Nationale d'Algérie

BILAN Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

ACTIF	Déc-17	Déc-16
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux.	298 863 421	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	250	238
Actifs financiers disponibles à la vente	265 053 415	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	277 338 267	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 622 181 004	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	194 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	11 176286	10 929 186
Impôts différés - Actif	611 969	715 320
Autres actifs	38 681 034	78 034 835
Comptes de régularisation	75 010 175	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 741 477	22 813 283
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	21 791 299	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	140 856	171 517
Ecart d'acquisition		
TOTAL DE L'ACTIF	2 828 633 272	2 843 371 17

En milliers de DA

PASSIF	Déc-17	Déc-16
Banque centrale	-	340 355 168
Dettes envers les institutions financières	158 992 098	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 834 455 739	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	16 428 533	14 245 846
Impôts courants - Passif	11 273 229	12 418 096
Impôts différés - Passif	536 812	535 633
Autres passifs	110 962 924	140 671 583
Comptes de régularisation	104 668 088	79 065 313
Provisions pour risques et charges	30 045 156	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	102 041 054	92 063 068
Dettes subordonnées	194 000 000	14 000 000
Capital	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		
Réserves	178 987 219	155 567 323
Ecart d'évaluation	-5 169 755	-6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 986 747	31 419 896
TOTAL DU PASSIF	2 828 633 27	2 843 371 17

« Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires »

HORS BILAN Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

ENGAGEMENTS	Déc-17	Déc-16
ENGAGEMENTS DONNES :	09 150 776	873 975 119
Engagements de financement en faveur des institutions financières	8 383 244	10 451 808
Engagements de financement en faveur de la clientèle	453 177 269	274 487 762
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	181 193 033	317 972 415
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	266 397 230	271 063 134
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS :	909 258 521	995 757 495
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	343 962 949	430 461 923
Autres engagements reçus	565 295 572	565 295 572

الملحق رقم (02): ميزانية بنك البركة الجزائري لسنة 2013-2014

alBaraka

informations
comptables

Bilan
Passif

Code	Libellé des postes	Note	Exercices	
			2014	2013
1	Banque centrale		0	0
2	Dettes envers les institutions financiéres	2.11	14.257.937,27	14.260.623,41
3	Dettes envers la clientèle	2.12	97.812.918.882,33	93.534.941.111,99
4	Dettes représentées par un titre	2.13	33.363.754.509,25	31.900.035.119,80
5	Impôts courants - Passif	2.14	1.348.458.527,23	1.642.073.967,97
6	Impôts différés - Passif		0	0
7	Autres passifs	2.15	3.329.035.637,05	5.027.935.399,97
8	Comptes de régularisation	2.16	3.091.147.561,70	1.989.135.624,70
9	Provisions pour risques et charges	2.17	620.673.989,91	599.680.739,53
10	Subv. Equip., autres subv. D'investissements		0	0
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.18	2.847.006.308,68	3.167.859.221,00
12	Dettes subordonnées		0	0
13	Capital	2.19	10.000.000.000,00	10.000.000.000,00
14	Primes liées au capital		0	0
15	Réserves	2.20	5.076.649.977,69	4.210.112.180,40
16	Ecarts d'évaluation		0	0
17	Ecarts de réevaluation	2.21	894.671.917,24	894.671.917,24
18	Report à nouveau (+/-)		67.548.704,05	0
19	Résultat de l'exercise (+)	2.22	4.306.604.700,34	4.092.489.013,27
	TOTAL DU PASSIF		162.772.728.322,74	157.073.194.919,28

Hors
Bilan

Code	Libellé des postes	Note	Exercices	
			2014	2013
A	ENGAGEMENTS DONNES		40.448.878.879,01	51.662.464.087,91
1	Engag. Financ. faveur Institutions Financières		0	0
2	Engag. Financ. Faveur de la clientèle	3.1	34.438.746.685,88	46.998.383.249,27
3	Engag. Garantie d'ordre Institutions Financières	3.2	949.188.340,93	129.019.327,61
4	Engag. Garantie d'ordre de la clientèle	3.3	5.060.943.852,20	4.535.061.511,03
5	Autres engagements donnés		0	0
B	ENGAGEMENTS RECUS		949.188.340,93	129.019.327,61
6	Engag. Financ. reçus institutions financières		0	0
7	Engag. Garantie reçus institutions financières	3.2	949.188.340,93	129.019.327,61
8	Autres engagements reçus		0	0

18

تابع الملحق رقم (02): ميزانية بنك البركة الجزائري لسنة 2013-2014.

alBaraka

informations
comptables

Bilan
Actif

Code	Libellé des postes	Note	Exercices	
			2014	2013
1	Caisse, Banque centrale, Trésor public C.C.P	2.1	74.652.365.251,64	84.483.880.749,31
2	Autres actifs détenus à des fins de transaction		0	0
3	Actifs financiers disponibles à la vente		0	0
4	Prêts et créances institutions financiéres	2.2	2.381.608.968,86	879.397.409,01
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.3	78.246.666.747,51	62.640.201.678,62
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéaance		0	0
7	Impôts courants - Actifs	2.4	1.283.175.420,10	1.382.054.615,92
8	Impôts différés - Actifs	2.5	173.307.776,60	174.305.107,12
9	Autres actifs détenus à des fins de transaction	2.6	1.345.441.017,21	3.321.115.310,62
10	Comptes de régularisation	2.7	29.482.186,50	903.185.573,23
11	Particip. Filiales, co-entrep., entités associées	2.8	1.670.675.000,00	305.622.000,00
12	Immeubles de placement		0	0
13	Immobilisations corporelles	2.9	2.874.901.188,70	2.829.494.102,58
14	Immobilisations incorporelles	2.10	115.104.765,62	153.938.372,87
15	Ecart d'acquisition		0	0
	TOTAL DE L'ACTIF		162.772.728.322,74	157.073.194.919,28

تابع الملحق رقم (02): ميزانية بنك البركة الجزائري لسنة 2014-2015.

BILAN

- PASSIF

Code	Libelle des postes	Note	Exercices	
			2015	2014
1	Banque centrale		0,00	0,00
2	Dettes envers les institutions Financières	2,11	14 390 436,87	14 257 937,27
3	Dettes envers la clientèle	2,12	119 025 045 021,89	92 404 689 068,85
4	Dettes représentées par un titre	2,13	35 537 082 300,71	33 363 754 509,25
5	Impôts courants - Passif	2,14	1 890 649 567,40	1 348 458 197,23
6	Impôts différés - Passif		0,00	0,00
7	Autres passifs	2,15	10 857 752 053,39	8 737 265 450,53
8	Comptes de régularisation	2,16	2 785 487 858,52	3 090 689 835,10
9	Provisions pour risques et charges	2,17	617 139 108,86	620 673 989,91
10	Subv. Équip. - autres subv. d'investissements		0,00	0,00
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2,18	2 139 891 992,84	2 847 006 308,68
12	Dettes subordonnées		0,00	0,00
13	Capital	2,19	10 000 000 000,00	10 000 000 000,00
14	Primes liées au capital		0,00	0,00
15	Réserves	2,20	5 643 187 112,98	5 076 649 977,69
16	Ecarts d'évaluation		0,00	0,00
17	Ecarts de réévaluation	2,21	894 671 917,24	894 671 917,24
18	Report à nouveau (+/-)		59 842 138,05	67 548 704,05
19	Résultat de l'exercice (+)	2,22	4 107 918 040,24	4 306 604 700,34
	TOTAL DU PASSIF		193 573 057 548,99	162 772 270 596,14

تابع الملحق رقم (02): ميزانية بنك البركة الجزائري لسنة 2014-2015.

Informations Comptables

Bilan

BILAN

ACTIF

Code	Libelle des postes	Note	Exercices	
			2015	2014
1	Caisse, Banque Centrale, Trésor public C.C.P	2,1	89 962 379 016,87	74 658 569 987,32
2	Autres actifs détenus à des fins de transaction		0,00	0,00
3	Actifs financiers disponibles à la vente		0,00	0,00
4	Prêts et créances s/institutions financières	2,2	2 356 604 053,71	2 381 608 968,86
5	Prêts et créances sur la clientèle	2,3	94 097 100 463,83	78 506 379 064,53
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		0,00	0,00
7	Impôts courants - Actif	2,4	959 349 804,53	1 283 175 420,10
8	Impôts différés - Actif	2,5	190 582 243,95	173 307 776,60
9	Autres actifs	2,6	1 208 176 985,33	1 092 245 303,86
10	Comptes de régularisation	2,7	23 540 877,14	16 303 120,55
11	Particip. Filiales, co-entrep., entités associée	2,8	1 670 697 286,13	1 670 675 000,00
12	Immeubles de placement		0,00	0,00
13	Immobilisations corporelles	2,9	3 027 899 214,86	2 874 901 188,70
14	Immobilisations incorporelles	2,10	76 727 602,64	115 104 765,62
15	Ecart d'acquisition		0,00	0,00
	TOTAL DE L'ACTIF		193 573 057 548,99	162 772 270 596,14

تابع الملحق رقم (02): ميزانية بنك البركة الجزائري لسنة 2016-2017.

الخصوم

ألاف دج

	البند	المذكرة	السنوات المالية	
			2016	2017
1	البنك المركزي		0	0
2	ديون اتجاه المؤسسات	2,11	14 384	52 421
3	ديون اتجاه الزبائن للزبائن	2,12	133 535 556	164 849 660
4	ديون ممثلة بسند	2,13	36 602 243	43 042 478
5	ضرائب جارية-خصوم	2,14	1 713 457	1 818 414
6	ضرائب مؤجلة-خصوم		0	0
7	خصوم أخرى	2,15	12 921 133	12 014 612
8	حسابات التسوية	2,16	1 242 067	2 309 184
9	مؤونات على المخاطر و لتكاليف	2,17	1 009 448	761 196
10	عانات.عتاد و اعانات أخرى ستثمارات		0	0
11	صندوق المخاطر المصرفية	2,18	2 417 265	2 998 001
12	ديون مرتبطة		0	0
13	رأس المال الاجتماعي	2,19	10 000 000	15 000 000
14	علاوة على رأس المال		0	0
15	الاحتياطات		5 922 009	1 273 107
16	فارق التقييم		0	0
17	فارق اعادة التقييم	2,21	894 672	894 672
18	نتيجة مرحلة (+/-)		87 820	70 534
19	نتيجة السنة المالية (+)		3 983 568	3 548 415
	مجموع الخصوم		**210 343 621**	**248 632 694**

تابع الملحق رقم (02): ميزانية بنك البركة الجزائري لسنة 2016-2017.

معلومات محاسبية

الأصـــول

ألاف دج

	البند	المذكرة	السنوات المالية	
			2016	2017
1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	2,1	89 902 868	99 616 004
2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية		0	0
3	أصول مالية قابلة للبيع		0	0
4	تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	2,2	3 179 827	3 123 641
5	تمويلات ممنوحة للزبائن	2,3	107 531 185	136 553 371
6	أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق		0	0
7	ضرائب جارية -أصول	2,4	1 473 416	1 391 936
8	ضرائب مؤجلة-أصول	2,5	211 565	205 398
9	أصول أخرى	2,6	1 538 005	1 824 740
10	حسابات التسوية	2,7	1 423 515	645 644
11	المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات	2,8	1 670 691	1 718 778
12	عقارات مخصصة كودائع		0	0
13	أصول ثابتة	2,9	3 374 185	3 553 182
14	أصول غير ثابتة	2,10	38 364	0
15	فارق الاقتناء		0	0
	مجموع الأصول		**210 343 621**	**248 632 694**

الفهرس

الفهرس:

العنوان	الصفحة
الإهداء	I-II
شكر	III
الملخص	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	IX
مقدمة	أ-ث
الفصل الأول : الادبيات النظرية و التطبيقية	
المبحث الأول: إدارة السيولة في البنوك التقليدية	07
المطلب الأول: ادارة السيولة في البنوك التقليدية والنظريات المفسرة لها	07
الفرع الأول: مفهوم إدارة السيولة في البنوك التقليدية	07
الفرع الثاني :النظريات المفسرة لإدارة السيولة المصرفية	08
المطلب الثاني :استراتيجيات إدارة السيولة في البنوك التقليدية و مؤشرات قياسها	10
الفرع الأول :استراتيجيات إدارة السيولة في البنوك التقليدية	10
الفرع الثاني : أدوات ادارة السيولة بالبنوك التقليدية ومؤشراتها	11
الفرع الثالث :مؤشرات قياس السيولة	14
المبحث الثاني :إدارة السيولة في البنوك الإسلامية	16
المطلب الأول: مفهوم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية ومتطلباتها	16
الفرع الأول : مفهوم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية	16
الفرع الثاني :اثار انخفاض السيولة او الفائض النقدي في البنوك الإسلامية	17
المطلب الثاني : استراتيجيات و ادوات إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية	19
الفرع الأول :استراتيجيات و تقنيات إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية	19
الفرع الثاني: أدوات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية:	23
الفرع الثالث: متطلبات الإدارة الفعالة للسيولة في البنوك الإسلامية:	28
المطلب الثالث : مقارنة بين إدارة السيولة في البنوك التقليدية وإدارة السيولة في البنوك الإسلامية	30

الفرع الأول :من حيث موارد و استخدامات البنوك	30
الفرع الثاني: المقارنة من حيث أدوات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	32
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	44
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	44
المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:	46
خلاصة الفصل الأول	48
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	
المبحث الأول : لمحة عامة حول البنوك محل الدراسة والمنهجية المتبعة	51
المطلب الأول: تقديم البنوك محل الدراسة	51
الفرع الاول: تقديم عام حول بنك البركة الجزائري	51
الفرع الثاني: تقديم عام حول البنك الوطني الجزائري	54
المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات وقياس المتغيرات	55
الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات	56
الفرع الثاني: عرض المؤشرات المستعملة في تقييم وضع السيولة على مستوي كل بنك .	56
المبحث الثاني: عرض النتائج وتفسيرها	57
المطلب الأول: عرض النتائج	57
الفرع الأول: معرفة واقع السيولة لدى بنك البركة والبنك الوطني الجزائري	57
الفرع الثاني: عرض نتائج المقابلة لكلا البنكين والمقارنة بينهما	66
المطلب الثاني: تفسير النتائج وربطها بالفرضيات	74
الفرع الأول: نتائج الاختبارات	74
الفرع الثاني: مقارنة الاستنتاجات المتواصل إليها بنتائج الدراسات السابقة	75
خلاصة الفصل الثاني	77
خـاتمـــــة عامة	79
قائمة المراجع	82
الملاحق	86
الفهرس	